مذكرات السياسيين والزعماء

في

مصر

١٨٩١ ١٩٨١

الطبعة الثانية
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

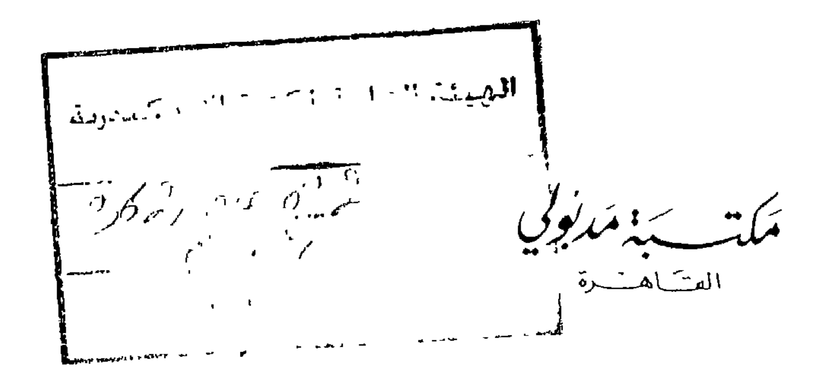
الناشـــر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

مذكرات السياسيين والزعماء في مصر

١٨٩١ / ١٩٨١

الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة
١٩٨٩

الدكتور عبد العظيم رمضان



مكتبة مدبولي
القاهرة

تقديم الطبعة الثانية

عندما صدر هذا الكتاب في عام ١٩٨٤ ، كان ظني أنني لن أحتاج ـ عند اعادة طبعه مرة أخرى بعد بضع سنوات ـ إلى إضافة ما يزيد على كتابين أو ثلاثة تكون قد صدرت في ذلك الحين ، ولكني فوجئت بأن عدد المذكرات ، التي صدرت في تلك السنوات القلائل ، يزيد بكثير عما تتحمله إضافة إلى كتاب ! ، وأنه أصبح يتطلب جزءاً ثانياً ! وهو ما أنوي أن أشرع فيه في القريب العاجل .

ومن هنا تحددت مهمتي في هذا الجزء في مراجعته على أحدث ما صدر من الدراسات عن المذكرات التي تناولتها ، وإضافة ما يمكن إضافته من معلومات إلى مادته الأساسية . ومن حسن الحظ أن هذا الجديد من المعلومات جاء على يد صاحب القلم ، ففي تلك الأثناء كنت أقوم بتحقيق مذكرات سعد زغلول بتكليف من هيئة الكتاب ـ كما أشرت إلى ذلك في الطبعة الأولى ـ وقادني هذا التحقيق إلى إضافة وتصحيح كثير من المعلومات التي صدرت في الطبعة الأولى ، والتي اعتمدت فيها

على الدراسات السابقة عن مذكرات سعد زغلول ، وهو ما فعلته في تقديمي للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، الذي صدر عن هيئة الكتاب في عام ١٩٨٧ .

ومن هنا رأيت أن الواجب يتطلب مني استبدال الجديد الذي توصلت إليه في تحقيقي لمذكرات سعد زغلول بما قدمته في الطبعة الأولى، فأثبتُّ في هذه الطبعة الثانية ما أوردته من معلومات في تقديمي للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، حتى يقف قارىء هذه الطبعة على هذا الجديد من المعلومات عن تلك المذكرات الهامة .

ولما كانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد طبعت في بيروت ، ولم تتح لي الفرصة لمراجعتها وتصحيحها بنفسي ـ وهو ما أحرص عليه دائماً بالنسبة لجميع كتبي ، بل بالنسبة لمقالاتي السياسية ـ فقد حفلت بكثير من الأخطاء الإملائية والنحويه . ومن هنا كان عليَّ في الطبعة الثانية أن أقدمها للقارىء خالية من تلك الأخطاء حتى تليق بالجهد العلمي الذي بذل فيها .

ومع أنني كنت قد توصلت ـ كما ذكرت ـ إلى عدم إضافة جديد من المذكرات إلى هذا الجزء ، بعد أن رأيت أن العدد الكبير الذي صدر من المذكرات منذ صدور الكتاب يزيد عما تتحمله إضافة ، وأنه يحتاج إلى جزء ثانٍ إلا أني رأيت أن أضيف إلى هذا الجزء عرضي الذي كنت قد قدمته في مجلة «عالم الكتاب» لكتاب كمال حسن على : محاربون ومفاوضون ، لما في هذا العرض من فائدة من جهة ، ولأنه يرمز إلى شيء

جديد طرأ على الساحة منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ـ من جهة أخرى . فلعل القارىء قد لاحظ أن المحاور التي بنيت عليها هذا الكتاب قد تمثلت في محورين : الأول ، المذكرات الحزبية التي صدرت عن الفترة السابقة لثورة يوليو ، وقد تناولت فيها مذكرات كل من الأحزاب الآتية : الحزب الوطني ، والوفد ، والأحرار الدستوريين ، والأخوان المسلمين ، ومصر الفتاة . والمحور الثاني ، ويتناول المذكرات السياسية التي صدرت عن ثورة يوليو .

على أن المذكرات التي صدرت مؤخراً قد دار الكثير منها حول محاور أخرى، مثل حرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر، وكمب ديفيد ـ بالإضافة إلى المحاور القديمة التي تناولها هذا الكتاب. وقد تناولت مذكرات كمال حسن علي المحور الأخير ـ محور كامب ديفيد ـ وبالتالي فهي ترمز إلى الجديد من المحاور التي دارت حولها المذكرات التي صدرت أخيراً، والتي سوف تكون موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

كذلك كان علي أن أقدم في « ثبت المذكرات غير الحزبية التي أمكن حصرها » في الطبعة الأولى ، الجديد الذي صدر منها منذ صدور تلك الطبعة ، حتى يقف القارىء على هذا الجديد ، ويسلكه في معلوماته .

ولعلي بهذه التعديلات والأضافات أكون قد قدمت جديداً يثري هذه الطبعة والله الموفق .

مصر الجديدة في ١٨ سبتمبر ١٩٨٨
أ . د . عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

نشأت فكرة هذا الكتاب حين أسند إليّ سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، مهمة إعداد بحث عن « أهمية المذكرات السياسية في دراسة تاريخ مصر المعاصر » ، ليلقى في المؤتمر العلمي الثاني ، الذي تقرر عقده في قصر الزعفران في الفترة من ٧ ـ ١٢ مايو ١٩٧٧ ، عن « وثائق تاريخ العرب الحديث » .

وقد رأى بعض زملائي من الأساتذة المصريين والعرب في أثناء انعقاد المؤتمر ، أن موضوع البحث يستحق توسيع نطاقه ومد آفاقه ، بحيث يحتوي ، بالإضافة إلى الجزء المنهجي ، الذي يتصل بمنهج البحث العلمي التاريخي ـ التعريف بما يمكن تعريفه من المذكرات السياسية التي كتبها الزعماء والسياسيون في مصر منذ بداية القرن الحالي . وكان مما قالوه أن مثل هذا العمل سوف يستفيد منه الباحث الأكاديمي الذي يدرس منهج البحث التاريخي ، كما يستفيد منه المثقف العربي المهتم بقراءة الدراسات التاريخية ومذكرات الزعماء السياسية ، في تأصيل

اطلاعه ، وزيادة معلوماته عن المذكرات السياسية، وتعميق فهمه للتاريخ ودراساته.

وكان من الحجج التي ساقها هؤلاء الزملاء أيضاً ، أنه لا يوجد في المكتبة العربية حتى الآن كتاب يتناول المذكرات السياسية التي كتبها زعماؤنا وقادتنا السياسيون ، لا من حيث أهميتها العلمية كمصدر من مصادر كتابة التاريخ ، ولا من حيث تقديم تعريف بمضمونها ، أو حصر لها ينبه كلاً من الباحث التاريخي والقارىء المثقف إلى وجودها وأهميتها .

وقد أقتنعت بالفكرة ، ولكني أشفقت من العمل . فأنا أعلم ، بحكم تخصصي في تاريخ مصر المعاصر ، وجود عدد كبير من المذكرات السياسية التي كتبها بعض من لعبوا دوراً في تاريخ بلادنا ، بعضها منشور في بطون الصحف القديمة ، والبعض الآخر مخطوط ، والبعض الثالث مطبوع في شكل كتب . وهي تتفاوت في أهميتها العلمية حسب أهمية صاحبها من جهة ، وحسب أهمية الموضوعات أو الحقبة التاريخية التي تناولتها من جهة أخرى ، وأن تقديم تعريف بمحتوى هذه المذكرات يحتاج إلى مجلدات ! .

وقد استقر رأيي على تقسيم العمل بحيث أقدم جزأين : الأول ، وهو الذي بين يدي القارىء ، ويتضمن المذكرات الحزبية ، أي التي كتبها سياسيون أو زعماء ينتمون إلى أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو . أما الجزء الثاني ، فيتناول المذكرات غير الحزبية ، سواء منها ما كتبه سياسيون غير منتمين لأحزاب ، أو

كتّاب غير سياسيين عن حياتهم الشخصية وإسهاماتهم في الحياة الاجتماعية .

على أني ما كدت أبدأ العمل ، حتى أدركت أنه من العسير التعامل مع جميع المذكرات على قدم المساواة ! . فهناك مذكرات لها قصة تستحق أن تروى ! ، مثل مذكرات محمد فريد ، ومذكرات سعد زغلول ، ومذكرات ليست لها مثل هذه القصة ـ أو معنى أدق ، ليست لها قصة تثير اهتمام القراء ! . كذلك هناك مذكرات عسيرة على التعريف بمضمونها قبل الانتهاء من تحقيقها ونشرها ، مثل مذكرات سعد زغلول ، التي كتبها بخط سريع لا يقرأ إلا بصعوبة بالغة وبواسطة متخصصين مدربين ـ وهناك مذكرات مطبوعة يسهل عرضها . وفي الوقت نفسه هناك مذكرات هامة تستحق تخصيص مساحة كبيرة للتعريف بمحتوياتها ، ومذكرات لا تستحق كثيراً هذه المساحة وإنما يكتفى فيها بتعريف سريع . بل هناك مذكرات استفزتني لتناولها بالنقد التاريخي ، مثل مذكرات كمال الدين حسين ، وهو عمل يتجاوز مهمة التعريف ، ومذكرات أعفتني ـ لأسباب كثيرة ـ من هذا الاستفزاز ! .

ومعنى ذلك أنه لا يمكن تناول المذكرات على مستوى متكافىء ، الأمر الذي قد تكون له عيوبه من حيث المنهج كما يبدو لأول وهلة . على أني بعد إمعان الفكر ، تبينت أن هذه الأمور طبيعية للغاية ، فلكل مذكرات خصوصيتها المميزة ، التي يرجع تقديرها للباحث ، وهو تقدير يختلف من باحث لباحث آخر

بـالضرورة ، ولكن يبقى أن تقـديم هـذه المـذكـرات على هـذا المستـوى المتفـاوت لـه فـائـدتـه للبـاحث الأكـاديمي والمثقف العربي ، كما أن فتح هذا البـاب البكر قـد يشجع آخـرين على ارتياده .

وقـد كـان عَليَّ أن أحسم هـذه المسـألـة : هـل أقف بالمذكرات الحزبية عند ثورة ٢٣ يوليو ، على أساس انتهاء الحياة الحـزبية بقيـام هذه الثـورة ، أم أعتبر الثـورة حزبـاً ! ، وأتناول ـ بالتالي ـ المذكرات التي كتبها قادتها وزعماؤها ؟ .

وقد رأيت أنه لا بأس من اعتبار الثورة حزباً ، على أساس أنها تمثل ذلك الفريق من ضباط الجيش الذي انطلق في ليلة ٢٣ يوليو بدباباته ومدرعاتـه منقضّاً على النـظام السياسي الـذي كان قـائماً في ذلـك الحين ، وظل منـذ ذلك التـاريـخ يتميـز ـ رغم انقساماته وانشقاقاته ـ عن قادة وسياسيي النظام القديم ، بأوضاعه وأفكاره وسياساته وممارساته السياسية الداخلية والخارجية .

ومع أنه بحكم عنوان هذه الدراسة ، كـان عليّ أن أقتصر على التعـريف بـالمـذكـرات التي كتبهـا سيـاسيـون أو زعمـاء مصريون ، إلا أني أبحت لنفسي أن أضيف إليهـا عرضـاً نقديـاً لمـذكـرات كتبهـا سيـاسي وكـاتب عـربي ، هـو نـاصـر الـدين النشاشيبي ، عن مقتل الملك عبد الله ، كانت جريدة « الإتحاد » بأبي ظبي قد نشرته لي على ثلاث حلقات في أعداد ٢٤ إبريـل وأول مايو و ٨ مايو ١٩٨٠ . وأعترف بأنه لا يوجـد ما يبـرر هذه الإضافة من ناحية المنهج العلمي ، ولكن رأيت أن إضافـة هذا

العرض ، في كتاب عن مذكرات السياسة ، قد يضيف إلى فائدته بالنسبة لطالب التاريخ الذي يدرس منهج البحث ، باعتباره تطبيقاً لهذا المنهج ، كما يضيف إلى فائدته أيضاً بالنسبة للمثقف العربي ، الذي لم يتح له الاطلاع على هذا العرض النقدي في جريدة « الاتحاد » ، بسبب محدودية انتشار الجريدة . على أني احتراماً للمنهج العلمي ، أخرجت هذا العرض من إطار فصول الكتاب ، وجعلته « ملحقاً » يذيل به . وأعتقد أني بذلك قد حللت هذه المشكلة المنهجية .

وأخيراً أرجو أن أكون قد أديت واجبي في خدمة تاريخنا القومي ومنهج البحث التاريخي .

مصر الجديدة في أول يناير ١٩٨٤ .

د عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ بجامعة المنوفية

الفصل الأوّل

المذكرات السياسية
وأهميتها العلمية في دراسة التاريخ

ربما كان السؤال الذي يطرح نفسه في بداية هذه الدراسة هو: هل تعد المذكرات السياسية من الوثائق التاريخية؟ أم لا؟. إن الرد على هذا السؤال يقتضي منا أن نحدد أولاً: ما هو المقصود بالوثائق التاريخية، هل المقصود بها الوثيقة الأرشيفية، أي الوثيقة الحكومية والإدارية التي تتكون أثناء تصريف الأعمال الرسمية، كسجلات ديوان المدارس، وسجلات قيد التقاسيط، والمراسلات بين الجهات الرسمية والدبلوماسية[1] - أم المقصود بها كل ما خلفه الحادث التاريخي من آثار؟. ذلك أنه إذا كان المقصود بالوثيقة التاريخية هو المعنى الأول، فإن المذكرات السياسية لا تعد وثائق، أما إذا كان المقصود هو المعنى الثاني، فإن المذكرات السياسية تعد وثائق تاريخية لا أقل من ذلك ولا أكثر.

ولكن كيف نحسم هذه القضية؟ إن حسم هذه القضية يكون بالأجابة على هذا السؤال: هل الأصل وثيقة بالضرورة، والوثيقة بالتالي، هي كل أصل؟. أم أن الأصل ليس وثيقة بالضرورة، وبالتالي فالوثيقة ليست هي كل أصل؟.

إننا نعرف أن مصادر البحث التاريخي تنقسم إلى قسمين : مصادر أصلية ، أي أصول ، ومصادر غير أصلية . والمصادر الأصلية تتمثل في المخلفات الأصلية للحدث التاريخي ، ويستخدمها الباحث عادة في إعادة تركيب الحدث التاريخي واسترداده من الماضي . أما المصادر غير الأصلية ، فتتمثل في الصور التاريخية التي تم تركيبها بالفعل عن طريق البحوث والدراسات العلمية التاريخية ، بما تتضمنه من آراء وتفسيرات واجتهادات . وهي مصادر مساعدة ، تستخدم عادة في توضيح الأحداث والقضايا الفرعية التي تتعلق بالحدث التاريخي محل الدراسة .

فهل المصادر الأصلية ، أي الأصول ، تعد وثائق بالضرورة أم لا ؟ .

إننا إذا اعتبرنا أن الوثيقة التاريخية هي الوثيقة الأرشيفية وحدها ، فإنه يترتب على ذلك أن كثيراً من أصول الحدث التاريخي لا تعد وثائق ، لأن أصول الحدث التاريخي لا تقتصر على الوثائق الأرشيفية ، بل تتجاوزها إلى غيرها ، بل قد لا يكون من بينها الوثائق الأرشيفية أصلاً . وبالتالي ، فقد نصل إلى هذه النتيجة التي لا يقبلها العقل، وهي أن أصول الحدث التاريخي ليست وثائق ، وأن الدراسة التي لا تعتمد على الوثيقة الأرشيفية هي ، بالتالي ، دراسة غير موثقة . أما إذا اعتبرنا الوثيقة هي كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار ، فإن معنى الوثيقة ينطبق عندئذ على معنى الأصل ، ويكون الأصل وثيقة بالضرورة .

على هذا النحو نكون قد أجبنا على السؤال الذي طرحناه في بداية البحث ، ويكون قد تحدد معنى الوثيقة ، وهي كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار ، سواء كانت وثائق أرشيفية ، أو تمثلت في غيرها من آثار ، كخطب الزعماء ، وبياناتهم ، وتصريحاتهم ، أو قرارات الأحزاب والمؤتمرات الشعبية ، أو روايات شهود العيان ، وصور الأحداث التي ارتسمت في ذاكرة الذين لعبوا الأدوار أو اشتركوا فيها بأي شكل من الأشكال ، إلى غير ذلك من هذا المعنى . وتكون المذكرات السياسية على هذا النحو وثائق تاريخية لا أقل من ذلك ولا أكثر .

وهنا نصل إلى موضوعنا ، وهو ما هو موقع المذكرات السياسية من الوثائق التاريخية ؟ أو ما هي أهميتها بين هذه الوثائق التاريخية ؟ .

في هذا الصدد يمكننا تقسيم الوثائق التاريخية إلى قسمين رئيسيين :

وثائق منحازة .
ووثائق غير منحازة .

أما الوثائق غير المنحازة ، فهي التي لم يقصد بها أن تكون أدلة على موضوعات معينة في المستقبل . وتتكون من الوثائق الأرشيفية وغير الأرشيفية على السواء .

ويقصد بالوثائق الأرشيفية تلك التي تتمثل في سجلات المحاكم الشرعية ، ودفاتر مكلفات الأطيان ، ودفاتر مكلفات

المباني ، وسجلات قيد التقاسيط ، والقوانين وغيرها . فهذه السجلات لم تحرر لتكون أدلة على حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية في فترة من الفترات ، وإنما لإنجاز الأعمال ، ثم أصبحت مصدراً تاريخياً في هذا الصدد .

أما الوثائق غير الأرشيفية ، فالمثال عليها : القرارات ، والبيانات ، والمنشورات الصادرة عن المنظمات الشعبية ، كالأحزاب والنقابات وغيرها . فهي لم تصدر لتكون قرائن أو أدلة على شيء معين في المستقبل ، وإنما صدرت كجزء من الممارسة الطبيعية للنشاطات المختلفة .

وهذه الوثائق غير المنحازة ، بشقيها الأرشيفي وغير الأرشيفي ، ذات قيمة علمية أكبر ، لانعدام شبهة الانحياز عنها ، وبالتالي تعد وثائق من الدرجة الأولى .

أما الوثائق المنحازة ، فهي التي يقصد بها أصحابها التدليل على موضوعات معينة، كشهادة الشهود في المحاكم، واعترافات المتهمين وإنكارهم ، والروايات المباشرة وغير المباشرة ، والذكريات والمذكرات واليوميات ، وهي أقل قيمة علمية لاحتوائها على قدر يقل أو يكثر من الأباطيل . وبالتالي تعد من الدرجة الثانية .

هذا التحديد للقيمة العلمية للمذكرات ، هل ينعكس على أهميتها ؟ ، بمعنى : هل ينقص من أهميتها كمصدر أصلي من مصادر البحث التاريخي ؟ .

إن الأجابة على ذلك بـالنفي على وجه التأكيد لسببين :

الأول : أن الـوثيقة ، أيـة وثيقة ، تحتـوي على قـدر من الوقائع قد يكـون بعضها صحيحـاً والبعض الآخر غيـر صحيح . وبالتالي ، فلا يمكن التقليل من أهميتها ، لأن هذا القدر الصحيح من الوقائع ، قد يكون حجر الزاوية في البحث التاريخي كله ! .

ثانياً : أنه توجد وثيقة ، مهما بلغت قيمتها العلمية ، يمكن التسليم بكل ما ورد فيها من معلومات ، دون إخضاعها أولاً للنقد العلمي التـاريخي . وإذا كـان الجهـد العلمي الـذي يبـذل في تحقيق المذكرات أكبر ، فإنه لا يقلل من أهميتها بقدر ما يرفع من قيمة الباحث .

والآن ، ما هو المقصود بالمذكرات ؟ . هل المقصود بها كل ما روي على لسان شهود العيان ؟ . أم المقصود كل ما روي أو كتب لهذا الغرض ، أي ليكون مذكرات ؟ .

إننـا إذا أخذنـا بالمعنى الأول ، فـإنـه ينـدرج تحت اسم مذكرات كل ما روي على لسان الشهود ، سـواء كان في شكـل تقـارير يـرسلها السفـراء والقناصـل ، أو شهـادات رسميـة أمـام المحـاكم وجِهَـات التحقيق ، أو روايــات تـروى في أحــاديث شخصية أو عامة . بل إن الروايات التي يرويها مراسلو الصحف من واقع المشاهدة العينية تندرج تحت باب المذكرات ! .

وهذا أمر غير معقول ، لأنه إذا كان صحيحاً أن المذكرات هي شكل من الروايات سالفة الذكـر ، إلا أنها تنفـرد بخصيصة مميــزة ، هي : الخصـوصيــة ، أي الجـانب الشخصي فيهــا

واللصيق بهـا والخاص جـداً ، الـذي يتنـاول تجـربـة الإنسـان الشخصية ، ومشاهداته ، وعواطفه ومشاعره ، وآراءه أو أعمـاله التي قـد يتحرج عن الأفصـاح عنهـا والاعتـراف بهـا في ظـرف معين .

وهـذه الصفة تحـدد ما هـو المقصود بـالمذكـرات . فهي تشمل كل ما روي أو دون من وقائع بهذه الصفة ، سواء سجـل في وقته ويومه ، أو سجل بعد أن أصبح ذكرى . وبمعنى آخر ، يقصد بها : اليوميات ، والذكريات المدونه أو المروية ، والسيرة الذاتية .

وقـد يساعـد على توضيـح ذلك أن نـذكر أنـه في الغرب تستخدم ثلاثة مصطلحات :

الأول : يـوميات ، Diaries ، وهـو مصدر أسـاسي على درجة عظيمة من الأهمية ، ولا يتدخل صاحبها فيها أي تدخل . والمثال على ذلك يوميات شيانو Ciano's Diary

والثاني : سيرة ذاتية Memoirs ، وهي السيرة التي يكتبها صاحبها من واقع مشاهداته وتجربته عن فترة زمنية محـددة ، قد تشمل حياته كلها أو فترة توليه منصب ما . وتمتاز عن النوع الأول بأنها أكثر ثراء في المعلومـات ، إذ تعتمد عـادة على يوميـات ، بـالأضافـة إلى وثائق أخـرى تحت يدي الكتـاب ، مثل رسـائل رسمية أو شخصية أو محادثات . ولكنها أقل درجة في الأهمية ، لأن صاحبها يصوغها بعـد انتهاء الأحـداث ، ويقودهـا لأغراض دفـاعيـة غـالبـاً ! . والأمثلة على ذلـك كتـاب كفـاحي Mein

Kampfلهتلر ، ومـذكرات ريتشـارد نيكسـون The Memoirs of
. Richard Nixon

أمـا المصطلح الثـالث : فهـو ذكـريـات Recollections .
وتـطلق على الذكـريات المتفـرقة ، ولا يكـون لها غـالباً طـابـع
سياسي .

ومن هنا تتحدد أهمية المذكرات في الوثـائق التاريخيـة ،
فهي تكشف عادة عن مستور أو خبيء يتصل بذات صاحبها بالدرجة
الأولى ، وتلقي الضـوء على العلاقـات المتشـابكـة التي تـربط
صـاحبهـا بـالشخصيـات والتنظيمـات والمؤسسـات الحكـوميـة
والـدستوريـة التي اتصـل بهـا . كمـا تصـور الحيـاة السيـاسيـة
والاجتماعية والثقافية في الجيل الذي نشـأ فيه الكـاتب ، وذلك
مما قد لا يتيسر الكشف عنه بدون هذه المذكرات .

على أن هـذه الحقيقة ذاتهـا، وهي الجـانب الشخصي في
المذكرات ، يزيد من صفتها الإنحيازية على النحو الـذي يزيـد
بـالتالي من قـدر الحذر الـواجب اتخاذه عنـد الاستعـانة بها في
البحث التـاريخي . فتبريـر الأخطاء وانتحـال الأدوار ، وتشويـه
الخصوم ، وتمجيد الذات ، ولو أنه يوجد بدرجات متفاوتـة في
الـروايات ، إلا أنـه يزيـد في المذكـرات ، ويؤدي إلى كثير من
مسخ الحقائق ، ويؤدي بالتالي ، إلى مزيد من الارتياب في أمانة
القول . كما أن كتابة الواقعة التاريخية بعـد سنوات من مـوقعها
وبعد أن أصبحت ذكرى ، يؤدي إلى كثير من الخلط والأخطاء ،
وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الارتياب في دقة القول .

وهذا يوضح أهمية تحقيق المذكرات التي ظهرت تباعاً في تاريخ مصر . وأعني بكلمة تحقيق صحة الوقائع التي أوردها كاتب المذكرات أي تمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق ، وهذا ما يطلق عليه : « النقد الباطن السلبي للأمانة والدقة »[٢] . ذلك أن التحقيقات التي تمت إلى الآن للمذكرات السياسية ، قد اقتصرت على تحديد مدلول النص ، أي تحديد المعنى الحر في للكلمات ، وتحديد المعنى الحقيقي الذي يرمي إليه الكاتب ، وهو ما يطلق عليه اسم « النقد الباطن الإيجابي للتفسير » . أو اقتصرت على تصحيح النص واستجلائه ، وتمييز الصحيح من الزيف أو المنتحل ، وهو يطلق عليه اسم « النقد الخارجي » ، أو « نقد التحصيل » .

ولعل النماذج القليلة التي أطرحها في هذا البحث ، تنبه إلى أهمية تحقيق المذكرات على النحو الذي ذكرته، أي تحقيق صحة الوقائع وتمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق ، وما يمكن وصفه منها بأنه غير أمين أو غير دقيق :

فقد أورد أحمد عرابي في مذكراته المنشورة تحت عنوان : « كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٢٩٨ هجرية سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ ميلادية » ، أن العريضة التي قدمها إلى رياض باشا وأدت إلى حادث قصر النيل بوم ٣١ يناير ١٨٨١ ، كانت تحتوي على مطلب « تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذاً لأمر الخديو الصادر عقب ارتقائه مسند الخديوية » ! . وقد روى قصة مليئة

بالتفصيلات عن مقابلة دارت بينه ، ومعه رفيقاه علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي ، وبين رياض باشا ، وفي هذه المقابلة قال رياض: «ليس في البلاد من هو أهل لأن يكون عضواً في مجلس النواب » ، فرد عليه عرابي قائلاً : « إنك مصري وباقي النظار مصريون والخديو أيضاً مصري ، أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقمت ؟ ، كلا ، فإن فيها العلماء والكبراء والنبهاء ، وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لأن يكون عضواً في مجلس النواب ، أفلا يمكن إنشاء مجلس يستمد من معارفكم ، ويكون مدرسة إبتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالاً يخدمون الوطن بصائب فكرهم ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية . فانبهر ! ، وكأنما كبر لديه ما سمعه منا ، ثم قال : سننظر بدقة في طلباتكم هذه » .

على أن بحث هذه الواقعة يثبت أنها ملفقة ، للتدليل على أن حركة الضباط العرابيين كانت منذ البداية تستهدف الدفاع عن حقوق الأمة ، مع أنها قامت في الحقيقة للدفاع من مصالح فئوية تتعلق بالجيش وحده ، ثم قادتها الظروف إلى الالتحام بالحركة الوطنية الدستورية التي كان يقودها الزعماء الدستوريون . فلم يوافق أحد من معاصري عرابي على قوله ، ومنهم صديقه بلنت . بل لقد ذهب الشيخ محمد عبده إلى حد أكبر ، فقال إن عرابي « لم يكن بباله ولا يهتف في منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه » ! . وهذا الاعتراض على ما أورده ـ عرابي معقول ، لأن الحادث انتهى ـ كما هو معروف ـ بعزل عثمان رفقي باشا

فقط دون أي شيء آخر ، ولو أن مطلب تأليف مجلس النواب كان من بين الطلبات ، لظهر أثر ذلك في الأحداث التالية ، ولأخبرنا عرابي بما آل إليه هذا الطلب ، سواء فيما يتصل بموقف الحكومة أو موقف الضباط منه ! .

ؤمن الأمثلة الأخرى ، ما ورد في مذكرات عبد الرحمن فهمي بخصوص لجنة ملنر ، فقد ذكر أنه لما عزمت الحكومة الأنجليزية على ايفاد اللجنة إلى مصر ، ورد إليه خطاب من سعد زغلول يقول فيه : « لا بد أن تكونوا قد عرفتم أن الحكومة قررت إرسال لجنة إلى مصر للتحقيق في سبب الاضطرابات، وأنه خوفاً من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادىء الوفد ، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » ! . فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة اللجنة المصرية هو عدلي باشا ، فقابله وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل . فألح عليه ، وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلي باشا ، جالت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها إلى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقرأه عليهم فصادف قبولهم .

ولما كانت فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملنر باسم الوفد لا يمكن أن تخطر ببال سعد زغلول، نظراً لأنها لا تتفق مع خطة الوفد في ذلك الحين، وهي أن المسألة المصرية مسألة

دولية، لا تحل بين إنجلترا ومصر وحدهما ـ فقد كان من الواضح أن رواية عبد الرحمن فهمي في مذكراته غير دقيقة، ولكن كيف يمكن إثبات ذلك وعبد الرحمن فهمي هو الشاهد الوحيد على ذلك بحكم سرية المراسلات بينه وبين سعد زغلول؟ .

لقد أدت المقارنة التي قمت بعقدها بين المذكرات والرسائل ، إلى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعداً بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلي باشا الثانية ـ كما قال ـ وإنما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم إلا بعد ٢٥ يولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه .

كما تبينت أن ما نسبه إلى سعد زغلول من أنه قد كلفه « بتشكيل لجنة من أناس معروفين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » ، لم يحصل أصلاً ! . وقد نفى سعد زغلول ذلك في كتابه الذي أرسله إلى عبد الرحمن فهمي في أول أغسطس ١٩١٩ ، فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضات لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلاً »(٣) .

وواضح أن عبد الرحمن فهمي إنما وقع في هذا الخطأ لأنه كتب مذكراته بعد سنوات من وقوع الحوادث ، وهذا ما جعله أقل دقة في سرد المعلومات . ولكنه لم يكتب ذلك بدافع من عدم الأمانة ، لأنه لم يخف المراسلات التي تثبت ما وقع فيه من خطأ ، وكان في إمكانه ذلك .

وهناك مثال آخر لعدم الدقة في سرد المعلومات ورد في مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل : « مذكرات في السياسة المصرية » ، حين روى رواية غريبة ، أخذ بها الأستاذ شفيق غربال ، تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانا بمعزل عن فكرة مقاطعة لجنة ملنر ، حتى أنبتها فكر مواطن مجهول بعث بها إلى جريدة « النظام » التي نشرتها ، وما لبثت حين نشرت أن « عدها الشباب المصري صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى في جميع الأوساط مسري البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الأهداف الوطنية . ومع ذلك بقي الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا يبديان في هذا الأقتراح رأياً »[٤] ! .

ولما كانت الرواية السالفة الذكر لا تتفق مع القيادة النشطة للوفد ولجنته المركزية في ذلك الحين ، فقد حققت هذه المسألة في جريدة « النظام » وتكشف لي عكس ما ذكره الدكتور هيكل . فقد تبينت أن فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبل أن تنشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه حسن سلامة . كما تبينت أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس . وحبذها سعد باشا[٥] . ويعتبر هذا الخطأ وليد عدم الدقة لطول المدة بين حدوث الواقعة التاريخية وتدوينها .

ومن الأمثلة على ما يعمد إليه بعض كتاب المـذكرات من إغفـال وإخفاء الـوقائـع التي لا تنـاسب أوضـاعهم التي صـاروا إليهـا ، ما أورده أحمـد حسين في مذكـراته التي أصـدرها عـام ١٩٦٣ بعنـوان : « إيماني » . فحين تعـرض لعـلاقتـه بمحمـد محمود باشا في عهد وزارة ١٩٢٩ ودعوته لمشروع محمد محمود ـ هندرسون ، أورد مقتطفات من خطاب ألقاه في حضرته تحدث فيه عن حاجة مصر إلى زعيم من دم فرعوني « تنساب فيه كريات رمسيس ومينـا »[٦] . ولكنه أغفـل أنـه خـاطب محمـد محمـود قائلاً : « وهذا الزعيم هو أنت ، أنت يابن الصعيد ، الذي بقي محافظاً على استقلاله ستة آلاف سنة » ! . إلى آخره ، وأنه دعا محمد محمود بـاشا إلى أن يقبـل زعامـة مصر ، وأن يكـون لها كموسوليني في إيطاليا ! .

أمـا ما دعـا أحمد حسين إلى هـذا الإغفال ، فهـو سقوط محمـود باشـا ، وسقوط مشـروع المعاهـدة التي روج له أحمـد حسين حينذاك ، وإنكار محمد محمود باشا نفسه وجود شبه بينه وبين موسوليني ، مدعياً أنه يؤمن بالنظام البرلماني[٧] .

ولما كان ما رواه أحمد حسين على هذا النحو ، قـد رواه بعد أن أصبح هو نفسه زعيم حركة ، فإن إخفاء المناداة بزعـامة محمد محمود ، مع إبرازه فقط حـاجة مصـر إلى زعيم ، يكون الغرض منه أيضاً تأكيد إيمانه بزعامته هو ! . ولذلـك نراه يقـول بعـد سطور : «هي فكـرة واحدة تلك التي تمـلاء حياتي وتملك عليَّ مشاعري ، وأعني بها بعث مجد مصر وتحقيق عظمة مصرنا

بأسرها ، وليست حياتي إلا سلسلة متصلة الحلقات من العمل في هذا السبيل » .

وبطبيعة الحال فإن رجوع الباحث إلى صحف تلك الفترة يساعد كثيراً على توضيح الصورة وإظهار المستور .

ومن الأمثلة على إخفاء بعض الكتاب في مذكراتهم وقائع تسيء إلى صورتهم أو صورة الحزب الذي إليه ينتمون ، اغفال الدكتور محمد حسين هيكل كلية أمر قضية سيف الدين . وهي المؤامرة التي هيأت الجو لإقالة مصطفى النحاس باشا يوم ٢٨ يونية ١٩٢٨ في ظروف شبيهة بظروف خروج الوفد من الحكم في آخر عام ١٩٢٤ بعد مصرع السردار . مع أن جريدة السياسة التي يحررها الدكتور محمد حسين هيكل قد شاركت في المؤامرة بأوفى نصيب ، وكانت هي التي كتبت يوم ٢٤ يونية تقول : « مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري ، ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين وأمه ، ويسعون كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز هذا الأمير ابتزازاً ! »[٨] .

وكم كان مفيداً لو أن الدكتور محمد حسين هيكل روى تفاصيل المؤامرة ، وقد كان داخلها ، وترتب عليها صعود حزبه إلى الحكم . ولكن لا يوجد من كتاب المذكرات من يروي تفاصيل مؤامرات اشترك فيها ! .

ومن الأمثله على ضرورة عدم الاعتماد على ذاكرة الكاتب في تحديد تواريخ الأحداث التاريخية أو ترتيبها ، حين تكون المذكرات من نوع الذكريات التي سجلت بعد فترة من حدوثها

ـ ما أورده القائمقام أنور السادات في ذكرياته ، التي نشرها تحت عنوان : « صفحات مجهولة » .

فقد ذكر أنه بعد استقالة علي ماهر باشا ، وفي شهر سبتمبر ١٩٤٠ ، وحينما كانت جيوش إيطاليا تغزو مصر ـ صدرت الأوامر إلى فرقته بالانسحاب من مرسى مطروح ومعها الفرقة المصرية الأخرى ، وأن يتركا أسلحتهما للقوات البريطانية التي تقرر أن تنفرد بالدفاع عن المنطقة كلها . وقد غضب الضابط لمسألة ترك الأسلحة ، ووضعوا خطة لاحتلال المرافق العامة في الطريق إلى القاهرة وفرض حكومة علي ماهر مرة أخرى ! . ولكن لأكثر من سبب ، تبين أن تنفيذ هذه الخطة لن ينجح في النهاية ، فاكتفى بالعودة بجميع الأسلحة كاملة . وفي القاهرة ، التقى أنور السادات بجميع أصدقائه الضباط الذين كانوا معه في منقباد ـ فيما عدا جمال عبد الناصر الذي كان في السودان ـ وبدأت الاجتماعات تتوالى وتتركز للقيام بعمل كبير . « وكان في خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما ، وأن نشركهما معنا في عملنا الكبير : علي ماهر ، صاحب البيان المشهور والاستقالة المدوية ، وعزيز المصري ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، وهو الرجل الذي وقع اختيارنا عليه عندئذ ، لكي يقود ثورتنا . وحاولنا أن نتصل بعلي ماهر فلم نستطع ، وحاولنا أن نتصل بعزيز المصري ، فاستطعنا . ولكن اتصلنا في طريقنا إليه بالاخوان المسلمين أيضاً »[٩] ! .

هذا النص يفيد أن الاتصال بالاخوان المسلمين ، قد تم

بعد عودة السادات إلى القاهرة في سبتمبر ١٩٤٠ ، أي بعد استقالة علي ماهر باشا . على أن أنور السادات لا يلبث أن يروي رواية أخرى . فهو يذكر ، في مناسبة اتصاله بعزيز المصري باشا ، أنه في إحدى مقابلاته مع حسن البنا ، « كنت ثائراً مكتئباً تملؤني المرارة والألم . فقد صدرت الأوامر في ذلك اليوم بإعطاء الفريق عزيز المصري إجازة إجبارية من رياسة أركان حرب الجيش ، وكان معلوماً لنا أن وراء هذه الفعلة أيدي الأنجليز ، وكان مجرد العلم بهذا كافياً لإثارة نفوسنا ، ودفعنا إلى أي عمل قد يراه الكثيرون في مثل ظروفنا من أعمال الجنون . . . وطال الحديث عن عزيز المصري . . . وأبديت رغبة شديدة في ضرورة لقاء هذا الرجل الذي كان موقفه محور تفكيرنا . . . وقال لي المرحوم حسن البنا أني سألتقي في اليوم التالي بالفريق عزيز المصري ، وحدد لي موعد اللقاء ومكانه »(١٠) !

على أننا إذا فحصنا هذين النصين في إطار الأحداث التاريخية ، لوجدنا أن عزيز المصري إنما منح إجازته الإجبارية المشار إليها في يوم ٥ فبراير ١٩٤٧ ، أي في عهد علي ماهر باشا ! . وبالتالي فلا يمكن أن يكون اتصال السادات بالإخوان المسلمين قد تم بعد أشهر طويلة من خروج علي ماهر من الحكم ، وإنما ينبغي أن يكون قبل ذلك لأن الاتصال بالإخوان المسلمين سابق على الاتصال بعزيز المصري نفسه كما ذكر السادات .

فضلاً عن ذلك فإن القائمقام أنور السادات قد حدد تاريخ

أول لقاء له بالشيخ حسن البنا ، بأنه « في ليلة مولد الرسول من عام ١٩٤٠ في سلاح الإشـارة بالمعـادي » . ولكن ببحثي هذه المسألة تبينت أن هذا التاريخ يقابله في التاريخ الميلادي يوم ١٩ إبريل ١٩٤٠ . وإذا كان لقاء السادات بعزيز المصري قد تم قبل ذلك ، أي في اليوم التالي لإعطائه الإجازة الإجبـارية ، أي في يوم ٦ فبراير ١٩٤٠ ، ومن خلال حسن البنا نفسه ، فمعنى ذلك أن هذا التاريخ لا يمكن أن يكون صحيحـاً ، أو أن تاريـخ لقاء السادات بعزيز المصري يكون هو التاريخ غير الصحيح ! .

يضاف إلى ذلك أن رواية القائمقام أنور السادات عن تجدد نشاط جماعة منقباد والتئام شملها ، تدور على أن ذلك قد حدث بعد عودته من مرسى مطروح في سبتمبر ١٩٤٠ ، مع أن الوقائع السالفة الذكر عن مقابلته الأولى لحسن البنا ، ومناسبة لقائه بعزيز المصري إنما وقعت قبل ذلك ! ، أي في ٦ فبراير ، و ١٩ ابريل ١٩٤٠ ، وفي ذلك الحين لم يكن أنور السادات في القاهرة وإنما في مرسى مطروح ! . وهذا يوضح كم يسبب الخطأ في تسجيل التواريخ الاضطراب في تتبع الأحداث وتحقيقها ! .

ومن الأمثلة على خـطورة الاعتماد على روايـة واحـدة إذا كانت هناك روايات أخرى يمكن مقـارنتها بهـا ، ما أورده فتحي رضوان في مذكراته التي نشرت في مجلة روز اليوسف في يولية وأغســطس ١٩٧٥ تحت عنـوان : « أســرار ثـورة ٢٣ يــوليــو ١٩٥٢ » ، وقد رواها لضيـاء الدين بيبـرس ـ عن مناسبـة دخول الشيخ أحمد حسن الباقوري التي ألفها محمد نجيب .

فقد ذكر أنه حين قرر مجلس قيادة الثورة اشتراك الإخوان المسلمين في الوزارة ، تم الاتصال بالمرشد الهضيبي ، فوافق على هذا الرأي ، ورشح ثلاثة من المرشحين هم : زكي شرف ، وكمال الديب ، وأحمد حسين . ولكن مجلس الثورة اتفق على اختيار واحد من مرشحي الهضيبي ، وواحد من شباب الإخوان. وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوي من الشباب، ولكن فتحي رضوان رشح الشيخ حسن الباقوري معارضاً تعيين حسن العشماوي وأفلح في إقناع عبد الناصر بذلك(١١) .

على أن مقارنة الرواية بالروايات الأخرى أظهرت انفرادها . فإن هذه الروايات أجمعت غالبيتها على ورود اسم الباقوري في ترشيح الهضيبي ، بل لقد ذهبت الرواية الرسمية التي وردت في بيان مجلس الثورة بوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ، إلى أنه طلب إلى الإخوان ترشيح ثلاثة « على أن يكون أحدهم الأستاذ أحمد حسن الباقوري » . ومعنى ذلك أن ترشيح الباقوري كان مفروغاً منه في البداية ، دون إصرار من قبل فتحي رضوان .

وقد ذكر فتحي رضوان في هذه الرواية حواراً طويلاً بينه وبين عبد الناصر يفيد إلحاح عبد الناصر عليه ليقبل ترشيح حسن العشماوي ، بينما كان فتحي رضوان يتمنع ويصر على الباقوري ! . وقد جاء في الحوار أنه عندما ذكر أسم الباقوري ، « لمحت في عينيه نظرة تساؤل ! ، وكان من الواضح أنها المرة الأولى التي يسمع فيها بهذا الأسم ، فقلت له مبرراً ترشيحي :

« أنا عاوز في الوزارة دي « عمامة » ، وعاوزها على رأس شاب ، والشيخ الباقوري خطيب ، ووسيم ، ودخل السجن وقاسى أهوال المعتقل ، فهو صورة للأزهري غير الصورة المعروفة عنه للناس » ! . فقال لي عبد الناصر : « أنا عاوزك توافق على ترشيح حسن العشماوي ، وبلاش حكاية الباقوري » ! . فقلت له : « حسن العشماوي علاقته بي حسنة ، فهو أولاً ابن أستاذي محمد العشماوي باشا ، وأخوه رجائي زميلي في جميع سنوات كلية الحقوق . وثالثاً لقد أعطاني حسن العشماوي في يدي هذه مئات الجنيهات للدفاع عن قضايا الإخوان المسلمين ، ثم إني أعلم أنه ذكي ـ لكنني لا أستطيع أن أرشحه للوزارة » ! . فعاد عبد الناصر يتحدث عن سجايا حسن العشماوي . وبعد كلام كثير قال : « إن حسن العشماوي كان المدني الوحيد الذي كان يعلم بأمر الثورة قبل وقوعها » . . قلت : « على كل حال أنا موافق على دخوله الوزارة » . قال : « صحيح » ؟ . قلت : « مع الباقوري » ! . فبدت عليه رحمة الله خيبة الأمل ! . . قلت : « الخيار أمامك بين حسن العشماوي وبين الباقوري ، وإني شخصياً أرشح الباقوري وأصمم عليه »[١٢] .

على أن هذه القصة تضعف أمام دليلين :

الأول ، رواية صالح أبو رفيق ، وصلته بعبد الناصر معروفة ، وقد روى أن القائمقام يوسف صديق كان حاضراً عندما اتصل عبد الناصر بالهضيبي تلفونياً في حضور حسن العشماوي

يبلغه قرار مجلس الثورة اشتراك الإخوان في الوزارة. وقد أبدى يوسف صديق تشككه في أهلية الإخوان للوزارة ، ولكن حسن العشماوي استدل بالشيخ حسن الباقوري على وجود كفاءات في الإخوان ، فقبله عبد الناصر على الفور وتحمس له .

أما الدليل الثاني ، فهو أن الحجم السياسي لفتحي رضوان في ذلك الحين لم يكن يتيح له هذا الحوار الذي يخاطب فيه عبد الناصر قائلاً : « أنا عاوز في الوزارة دي عمامة . . إلخ ! . فلم يكن فتحي رضوان من الضباط الأحرار ، ولم يكن يملك قوة شعبية تعطيه الحق في فرض رأيه على الرئيس الفعلي للثورة .

ومن القواعد الهامة التي يجب على الباحث أن يراعيها عند استقائه مادته من المذكرات السياسية ، معرفة موقع الكاتب في الرواية التاريخية التي يحكيها ، وهل كان في موقع الرؤية العيانية ، أم السماع بشخصه ، أم السماع من شخص آخر أم في موقع الاستنتاج، أم في موقع استقاء معلوماته من مصدر تاريخي آخر لإكمال الصورة التاريخية. فكل موقع من هذه المواقع يؤثر على الرواية التاريخية التي يرويها الكاتب تأثيراً كبيراً من الناحية الوثائقية، بمعنى أنه لو كانت الواقعة مستقاة من مصدر تاريخي ، ككتاب أو بحث علمي، لا نستطيع أن نصفها بأنها وثيقة لمجرد أن الذي رواها ـ وبمعنى أدق نقلها أو استقاها ـ صاحب مذكرات. كما أن الواقعة التي يرويها الكاتب من موقع التواجد الشخصي أثناء وقوعها، أكثر أهمية من روايته لها من موقع السماع عن رواية أخرى، وهذه الرواية الأخيرة أكثر أهمية

بـدورها من روايتـه لها من مـوقـع الاستنتـاج . وإن كـانت هـذه الروايات جميعها يلزم إخضاعها للنقد التاريخي العلمي .

وربما كان أقـرب مثل نـدلل بـه على أهمية مـوقع كـاتب المذكرات في تحـديد الصفـة الوثـائقية للواقعـة التاريخيـة التي يـرويها ، ذلـك الرد الـذي رد به محمـود الجيار ـ حـارس عبد الناصر ، وصديقه ، ورئيس مكتبه للتعريف على وجهـات الرأي العام ، وصاحب المذكرات التي نشرها في مجلة روز اليـوسف تحت عنوان : « الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصـر » ـ على منير حافظ ، الرجل الثاني في مكتب معلومات عبد الناصر الذي كان يرأسه سامي شرف ، وصاحب المذكرات التي نشرت أيضاً في مجلة روز اليوسف تحت عنوان : « التاريخ السـري لحكم جمال عبد الناصر » .

فقد اعترض منير حافظ على بعض الـروايات التي سـاقها محمود الجيار في مـذكراتـه ، راوياً بعض الـوقائـع المخالفـة . ولكن محمود الجيار تحدى منير حافظ في اعتراضـاته ، منـطلقاً في تحديده من منطلق أن منير حـافظ لم يكن موقعـه في روايته لتلك الـوقائـع المعينة مـوقع الـرؤية ، وإنمـا موقـع الاستنتاج . وبذلك أضعف روايـة منير حـافظ لحد كبيـر . وتمضي مناقشـة محمود الجيار لمنير حافظ كالآتي :

« جاء في رواية منير حافظ « أن قيادة الجيش كانت تخفي عن عبد الناصـر خططهـا ، إلى حد الـذي يقول فيـه أن المشير خـطط للهجوم على إسـرائيـل يـوم ٢٩ مـايـو ، دون علم عبـد

الناصر . . وقد استنتج الكـاتب من تأشيـرة المشير على صـورة البرقية الواردة من الخارجية المصرية تتضمن تحذيراً أمريكياً من الهجوم على إسرائيل يوم ٢٩ مـايو (ونص التـأشيرة : شمس : يظهر أن هناك Leekage (تسرب في المعلومات) ـ أن الإعداد لهذا الهجوم تم دون علم عبد الناصر . وهذا اجتهاد شخصي لا يعني صحة هذا الاستنتاج . . .

« جاء بالمقال الذي روى منير حافظ فيـه ذكريـاته أنـه من الظلم أن يتهم عبد الناصر بأنه قد عزم على الخروج من الميدان (كما روى الجيار في مذكراته) وأنه أمـر زوجته وأولاده بـإعداد الحقائب . فمن أين أتى كاتب المقـال (منير حـافظ) بما ينفي ذلـك ؟ . لقد تحـدثت في ذكـريـاتي عن أحـداث وقعت أمـام عيني ، ولكن ما جاء بالمقال إصرار على اجتهاد آخر ! .

« يقول الكاتب (منير حافظ) أن ارتفاع روح عبد النـاصر المعنوية وهو في طريقه إلى القيادة ليس لأنه كان قد أعد مـائتي طائرة من مختلف المصادر لإنقاذ الموقف ـ كما قلنا (الجيار) ـ وإنمـا كـان السبب فـوق ذلـك وقبله ، أنـه استـطاع من خـلال اتصالاته بالقيادة أن يدبر هجوماً بالدبابات ضد الغزو الإسرائيلي، حيث كـان يعلم أن مجلس الأمن في سبيل إصـدار قـرار ، وأن سبب تردد مصر في قبول هذا القرار هو انتصار عبد الناصر نتيجة هـذا الهجوم المضـاد ، الذي كـان يـريـد منـه اختراق الحـدود الإسرائيلية ، لتحقيق شيء من الموازنة أو المساواة » . على أن مثـل هذا الهجـوم لم يكن ليتسنى بدون غـطاء جوي ، وهـو ما

يتنافى مع الواقع والمنطق ، حيث أنه في بداية المعركة كانت قد صدرت الأوامر بانسحاب خط الدفاع الأول إلى خط الدفاع الثاني ، وأصبحت بذلك قواتنا تبعد كثيراً عن الحدود الإسرائيلية . بالإضافة إلى تحطيم سلاحنا الجوي ، مما جعل القوات المحاربة دون أي غطاء جوي . ولا يمكن لأي شخص على علم بأبسط القواعد العسكرية أن يقدم على ذلك ، ناهيك عن عبد الناصر الذي يقول الكاتب إنه أصدر مثل هذا الأمر .

« يشير الكاتب (منير حافظ) إلى ما رويناه (الجيار) عن المواجهة المعروفة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الذي اقترح على عبد الناصر أن يسلم الحكم لشمس بدران (بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧) ، ويزعم كاتب المقال ـ وهو لم يكن موجوداً أصلاً في هذا المكان ـ أن عبد الناصر أجاب بقوله : « طيب . . بنشوف » ، ويفسرها بأنها موافقة ضمنية . ثم يستنتج أن عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يتردد في قبول تسليم الحكم لشمس بدران وهو في مبنى القيادة ، وقد لاحظ من الملتفين حول شمس بوادر التمرد . علماً بأنه لم يكن هناك منظر يوحي بالتمرد ، بل كان واضحاً ما يدل على انهيار القيادة تماماً حتى بالنسبة للمشير . فكيف يتسنى لمثل هذه القيادة المنهارة الإحساس بالقوة ـ خاصة وأن القوة العسكرية الوحيدة التي كانت قادرة في ذلك الوقت على الحركة ، كانت قوات الحرس الجمهوري ؟ .

« وفي معرض الحديث عن عودة عبد الناصر إلى بيته ،

وقـولنا (الجيـار) أننا نجحنـا ، بعد أن صعـد عبد النـاصر إلى غرفته ، في أن نمنع أي زائر من مقابلته ، وأن يقضي ليلته بدون إزعـاج» يقول الكـاتب (منير حـافظ) إن هـذا حـدود مـا نعلمـه . ويضيف بأن ما لم أعلمه هو أن عبد الناصر عندما دخل غرفَته ، لم يخلد إلى النوم ، وكان تركيزه حول التصرف الذي يمكنه أن يتخذه ليواجه الموقف ، وأن أول ما فعله عبد الناصر بعد دخوله غرفته ، أن أحضر طبنجته ، وملأ خزانتها بالرصاص ، ووضعها في متناول يده ، حيث أنه لم يكن مطمئنـاً إلى مشهد القيـادة . فمن أين للسيد الكاتب بكل هذه التفاصيل التي تمت داخل غرفة نوم عبد الناصر ؟ . . .

« وأخيراً ، فإن روايتنا للأحداث كانت من واقع معايشتنـا ورؤيتنا لها . وللكاتب أن يكتب ما يريد ، ولكن على من يصحح أن يكتب من موقع الرؤية ، وليس من موقع الاستنتاج » ! .

هـذا ما كتبـه محمود الجيـار في نقد بعض روايـات منيـر حافظ ، والتي تشير إلى أهميـة موقع الكاتب عند روايته للواقعة التاريخية . وليس معنى ذلك أن الرواية التي يرويها الكاتب من موقع الرؤية والمشاهدة العينية قابلة لأن تؤخذ على علاتها ، بل لا بد ـ كما ذكرنا ـ من إخضاعها للنقد التاريخي العلمي . ولدى المؤرخ من وسائله التي يوفرها له منهج البحث التاريخي ما يعينه على الوصول إلى الحقيقة .

الفصل الثانى

المذكرات الحزبية
قبل ثورة ٢٣ يوليو

بعد هذه النماذج التي أوردتها ، والتي توضح أهمية تحقيق ما لدينا من مذكرات ، ونقدها نقداً باطنياً من ناحية الأمانة والدقة ، وتحديد ما يمكن قبوله منها على أنه حق - وهي مهمة لا يمكن أن يقوم بها فرد ، وإنما تتطلب لجنة لهذا الغرض - ننتقل إلى استعراض أبرز المذكرات التي صدرت عن تاريخ مصر المعاصر . ويمكن تقسيمها حسب صفتها الانحيازية إلى نوعين :

مذكرات حزبية . أي تعبر عن وجهة حزبية .

ومذكرات شخصية أو خاصة . أي تعبر عن وجهة نظر أصحابها المستقلة .

وبالنسبة للنوع الأول ، وهو ما سوف أقصر كلامي عليه بالدرجة الأولى في هذه الدراسة ، فسأتناوله طبقاً للترتيب الزمني لظهور الأحزاب في عهد الاحتلال البريطاني ، واعتبار ثورة ٢٣ يوليو بمثابة حزب . وأول هذه الأحزاب هو : الحزب الوطني .

أولاً ـ مذكرات الحزب الوطني

أبرز المذكرات السياسية التي كتبها سياسيون ينتمون إلى الحزب الوطني هي : مذكرات محمد فريد ، ومذكرات عبد الرحمن الرافعي .

١ ـ قصة مذكرات محمد فريد

ربما لم تثر مذكرات زعيم سياسي من اهتمام الرأي العام كما أثارت مذكرات محمد فريد . وكان محمد فريد قد احتفظ بهذه المذكرات ضمن أوراقه الخاصة حين كان في أوروبا ، في صندوق أودعه لدى سيدة ألمانية كان يسكن عندها . وعندما أحس بدنو أجله ، أرسل في طلب صديقه إسماعيل لبيب الذي كان يقيم في جنيف ، وكلفه بتسلم الصندوق ونقله إلى مصر حين تسنح له الفرصة ليسلمه لابنه عبد الخالق فريد . وقد مات محمد فريد في مساء السبت ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، ونفذ الصديق الوصية ، فنقل الصندوق إلى مصر ، وحفظه لديه حتى يكبر نجل الفقيد ، ولكن الأجل وافاه قبل أن يسلم الأمانة فتولت السيدة

أرملتـه هـذه المهمـــة ، وانتقلت المـذكــرات بـذلــك إلى يـد عبد الخالق فريد .

استمرت المذكرات في بيت ابن الزعيم محمد فريد لفترة طـويلة من الزمن دون أن يعلم بخبـرها أحـد ، فيما عـدا بعض أصدقاء الفقيد من أعضاء الحزب الوطني ، ومنهم عبـد الرحمن الرافعي . ولم يكن المناخ السياسي في مصر في ذلك الحين ، حيث كان الوفد يتولى زعامة الحركة الوطنية ويستحـوذ على ثقة الجماهير ، مما يسمح بالاهتمام بمذكرات زعيم الحزب الوطني السابق . فضلاً عن أن كتابة التاريخ كـانت قاصـرة وقتذاك على تــاريـخ مصـــر الحكـام والملوك ، لا تــاريــخ مصـــر الشعب والجماهير ، ولذلك كان الاهتمام بإعادة كتابة تاريخ مصر صادراً من القصر ومن الملك فؤاد بالذات، الذي أسند هذه المهمة لعدد من المؤرخين الأجانب ، من أمثال المؤرخ الإيـطالي الفاشستي أنجلو سـاماركـو Angelo Sammarco والمؤرخ الفرنسي جـورج دوان George Douin وبيـر كـرابيتيس، ووضـــع تحت تصـرفهم جميع الامكانيات الوثائقية . وكان الغرض تحسين صورة الأسرة المالكة ، وخصوصاً إسماعيل ، في عين الشعب ، بعد ما التصق به طويلاً من أنه كان السبب في دمار مصر وخرابها .

ويمكن في هـذا الصدد أن نضيف أن جـامعة القـاهرة لم تكن قــد خـــرّجت وقتبـذاك عـــدداً من المؤرخين المصـــريين الأكاديميين الذين يمكنهم التصدي لمهمة كتـابة تـاريخ الشعب المصـــري . فكـل المؤرخين المصـــريين الـــذين ظهــروا في

العشرينات والثلاثينات . انصرف اهتمامهم إلى التاريخ السياسي وتاريخ الحكام . فقد ألف المؤرخ شفيق غربال كتابه الأول بالانجليزية عن « بدايات المسألة المصرية وقيام محمد علي » الذي صدر في عام ١٩٢٨ . وفي عام ١٩٣٠ أصدر الدكتور محمد صبري كتابه : « تاريخ الأمبراطورية المصرية » في عهد محمد علي ». وفي سنة ١٩٣٣ أصدر كتاب : « تاريخ الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل » وقد كتب كتابيه هذين بالفرنسية . وحتى عندما كتب كتابه : « الثورة المصرية » الذي تعرض فيه لثورة ١٩١٩ كتبه بالفرنسية أيضاً . وهذا يشير إلى أن كتابة التاريخ كانت ذات صبغة علمية بحتة ، ولم تتخذ بعد صفتها الاجتماعية في خدمة أهداف المجتمع وتطوره . ومع ذلك فقد قامت بعض الدراسات التي تتصل بالمجتمع المصري وتبتعد عن التاريخ السياسي ، ولكن على نطاق ضيق جداً لا يتجاوز دراسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عن « تاريخ التعليم في عصر محمد علي » في عام ١٩٣٦ ، ودراسة الدكتور أحمد أحمد الحتة عن « الفلاح المصري في عهد محمد علي » عام ١٩٣٤ ، وكلتاهما رسالة ماجستير .

ولقد كانت أول مرة عرف فيها الرأي العام المصري بوجود مذكرات محمد فريد في عام ١٩٣٥ ، حين أخذت مجلة « كل شيء والدنيا » في نشر بعض أجزائها في الفترة من ١٦ يناير إلى ٢٠ مارس ١٩٣٥ . وكان هذا النشر من القسم الثاني من المذكرات ، الذي يبدأ بالكراسة السادسة ، والذي اختار له محمد فريد عنوان : « مذكراتي بعد الهجرة ».

ومن الطريف أن جميع من تصدوا لمذكرات محمد فريد بالنشر أو التحقيق أو التعليق ، قد غفلوا تماماً عن هذا النشر المبكر للمذكرات حتى إن الأستاذ محمد صبيح حين أصدر كتابه : « اليقظة » في عام ١٩٦٤ ، وضمنه قسماً كبيراً من هذه المذكرات ـ اتهم عبد الخالق فريد بأنه « حبس هذه المذكرات عن الرأي العام ». وكان في وسع عبد الخالق فريد أن يسقط بسهولة هذا الاتهام ، بالإشارة إلى ما سبق نشره من المذكرات في مجلة « كل شيء والدنيا » ولكنه لسبب غير معروف أخفى هذه الحقيقة ، ربما لأن النشر الجديد أحدث أهتماماً في الرأي العام لم يحدثه النشر الأول ، بعد أن تغيرت ظروف مصر ، ولم يعد الوفد موجوداً في الساحة المصرية .

وعلى كل حال ، فبعد عامين اثنين ، أي في عام ١٩٣٧ ، طلب المؤرخ عبد الرحمن الرافعي من عبد الخالق فريد استعارة أوراق والده للاستعانة بها في تأليف كتابين عن مصطفى كامل ومحمد فريد فقبل ذلك، وبقيت المذكرات في حوزة عبد الرحمن الرافعي ثلاث سنوات. فكان ذلك أول استخدام لمذكرات محمد فريد في كتابة التاريخ القومي.

ومن الغريب أن عبد الرحمن الرافعي لم يشر في مقدمة كتابه عن : « محمد فريد » إلا الكراسات الخمس الأولى ، التي اختار لها فريد عنوان : « تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية »، وتناول فيها الفترة من ١٨٩١ إلى ١٨٩٧ . فقد كتب يقول في عبارة واضحة صريحة أنه « لم يبق محفوظاً من هذه

المذكرات سوى هذه الكراريس الخمسة !. وقد شككت في بداية الأمر في أن عبد الخالق فريد لم يعط الرافعي إلا هذا القسم من المذكرات ، ولكني تحققت من استخدام الرافعي لنصوص منها أثبتها في كتابه ! كذلك حاولت تعليل ذلك بأن الرافعي اعتبر هذه الكراسات الخمسة « مذكرات » ولم يعتبر المجموعة الثانية « مذكرات » لأسباب لديه ، ولكني تبينت أنه كان يطلق عليها مذكرات عند إشارته إلى النصوص التي اقتبسها منها ، فكان يقول : « مذكرات فريد بك ص . . » أو « مذكرات الفقيد ص . . ».

على كل حال ، فلم يكن الرافعي وحده هو الذي اطلع على هذه المذكرات ، إذ لم يمنع عبد الخالق فريد أحداً ، من طلاب العلم بعد ذلك من الإطلاع عليها واستخدامها . ولكنه لم يكتف بإطلاع المصريين ، بل أطلع الأجانب أيضاً . وحسب كلامه فإنه أعطى نسخة مصورة منها إلى أرثر جولد شميت ، الأستاذ بجامعة هارفارد ، بلا مقابل ، وطلب منه إيداعها في محفوظات جامعة هارفارد بعد إتمام رسالته . ولم تكن النسخة التي تسلمها شميت تشمل جميع المذكرات وإنما اقتصرت على المجموعة الثانية التي كانت تتكون من إحدى عشرة كراسة على أنه أخذ أيضاً صورة من المكاتبات لتكون هي والمذكرات مرجعاً له في رسالته (١٦) .

على أنه لم يكد يتسرب حصول بعض الهيئات العلمية الأجنبية على صورة من أوراق محمد فريد ، حتى أثار ذلك بعض

أساتذة التاريخ بالجامعات ، الذين نادوا بضرورة استيلاء الدولة على الوثائق والمذكرات الخاصة بتاريخ مصر المعاصر الموجودة في حوزة ورثة من شاركوا في صنع إحداثه ، بالاستناد إلى القرار الجمهوري الذي صدر في عام ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق القومية ، وإلى نص المادة السادسة منه التي تنص على إعطاء وزير الثقافة الحق في أخذ أي وثائق من أصحابها مع تعويضهم ، لتصويرها وإعادتها إليهم . وذلك لجمع كل الوثائق التاريخية التي تناولت تاريخ البلاد .

وقد أثمرت هذه الحملة ، فقد سلم عبد الخالق فريد ـ طبقاً لأقواله ـ ثماني كراسات من مذكرات والده المعنونة بعنوان : « مذكراتي بعد الهجرة » إلى دار الوثائق في ١٦ نوفمبر ١٩٦٣ ثم سلم بقية الأوراق في العام التالي ١٩٦٤ .

وقد انقسمت هذه الأوراق إلى ثلاثة أقسام : الأول ، ويتكون من خمس كراسات وهو بعنوان : « تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية » والثاني ، ويتكون من إحدى عشرة كراسة ، وهو الذي اختار له محمد فريد عنوان : « مذكراتي بعد الهجرة ». والثالث ، ويتكون من مجموعة من الخطابات المرسلة من بعض الأفراد إلى محمد فريد ، وكذلك الخطابات المرسلة منه إلى إسماعيل لبيب . ويعتقد الدكتور رؤوف عباس أن إسماعيل لبيب قد أضاف الخطابات الأخيرة الخاصة به إلى مجموعة الخطابات قبل تسليمها لعبد الخالق فريد .

على كل حال ، ففي العام نفسه الذي سلم فيه عبد الخالق

فريد بقية أوراق والده إلى دار الوثائق (١٩٦٤) أصدر محمد صبيح كتابه : « اليقظة في تاريخ القومية العربية » وضمنه معظم كراسات القسم الثاني من المذكرات (مذكراتي بعد الهجرة) .

وقد أثار هذا العمل المستشار عبد الخالق فريد ، الذي كتب إلى جريدة الأخبار خطاباً ، هاجم فيه محمد صبيح ، واتهمه بالتلاعب في المذكرات والعبث في العبارات ، وأنه أسقط الكراسة الثالثة بكاملها التي تبدأ بشهر مارس ١٩١٤ وتنتهي إلى نوفمبر من نفس السنة ، كما أغفل الكراسة الثامنة ، وهي آخر كراسة تسلمتها دار الوثائق إلى ذلك الحين . وعلل عبد الخالق فريد إغفال صبيح الكراسة الثامنة بأن أغلب ما فيها مكتوب باللغة الأجنبية ، وقال أنه وجد أيضاً أن « محمد صبيح » لم يستطع قراءة كلمات أو عبارات من أصل المذكرات ، فكتبها بما تصوره ، وفضلاً عن ذلك « فالمذكرات التي تركها والدي تحوي نصوصاً محررة باللغة الفرنسية أغفلها السيد صبيح إغفالاً تاماً في كتابه ، فلم يطبع فيه النص الفرنسي أو يعنى بترجمته لإثبات الترجمة . وحتى لا ينقطع السياق بالقارىء ، عبث ببعض العبارات كي لا يشعر القارىء بانقطاع العبارة ويعرف من ذلك أن هناك نقصاً فيما نشره من المذكرات » .

وقال عبد الخالق فريد أن كل هذا « إنما يحمل على الاعتقاد بأن السيد صبيح إنما قصد تضليل القارىء أو الباحث في سبيل الترويج لكتابه الممسوخ سعياً وراء المادة ، وليس سعياً وراء الحقائق التاريخية التي هي هدف المؤرخين . بل أخذ يدلل

على كلامه بتفصيل ما وقع فيه الأستاذ محمد صبيح من أخطاء مدعمة بالصور الفوتوغرافية لأصل المذكرات ، قائلاً إن هذه الأخطاء هي ما استطاع حصره من تصفح « بضع صفحات » من الكتاب فقط[٢١] .

نجح عبد الخالق فريد في سلب ثقة القارىء الأكاديمي في صحة النصوص التي أوردها محمد صبيح في كتابه : « اليقظة » من مذكرات محمد فريد . وبذلك باتت الحاجة ماسة إلى نشر هذه النصوص مرة أخرى نشراً علمياً محققاً لفائدة جماهير الباحثين والقراء على السواء .

وقد جاءت هذه المناسبة حين فكر « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » في عام ١٩٦٩ في المشاركة في إحياء الذكرى الخمسين لمحمد فريد ، بنشر مذكراته وأوراقه ، فكلف بعض باحثيه بإعداد هذه المذكرات للنشر . فتولى رؤوف عباس إعداد الجزء الأول (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية)، وتولى محمود إسماعيل تحقيق القسم الثاني (مذكراتي بعد الهجرة) ولكن لأمر يتعلق برغبة المركز في مواكبة احتفالات الذكرى الخمسين ، نشرت المذكرات على عجل ، فنشر القسم الأول بأعداد نوفمبر وديسمبر ١٩٦٩ ويناير ١٩٧٠ من مجلة « الكاتب » بمقدمة قصيرة كتبت على عجل يشوبها القصور ، وتحقيق متواضع ـ باعتراف رؤوف عباس نفسه محقق هذا الجزء ـ وتلى ذلك نشر معظم أجزاء القسم الثاني في نفس المجلة ابتداء من فبراير ١٩٧٠ إلى فبراير ١٩٧١ (أي تسع

كراسات من إحدى عشرة) وقد حققها محمود إسماعيل ، وساعدته في الجزء المنشور في عدد إبريل ١٩٧٠ آمال سعد زغلول .

على أن الدكتور رؤوف عباس لم يلبث أن رأى أن النص الذي حققه من مذكرات محمد فريد ، والذي يحمل عنوان : «تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية» يصلح للنشر في كتاب قائم بذاته ، فأعاد نشره في عام ١٩٧٤ بعد أن أعاد النظر فيه . كما قدم له بمقدمة عالج فيها قصة المذكرات رواها له المرحوم عبد الخالق فريد ، ودراسة للمناخ السياسي الذي عاشه محمد فريد وقت كتابة المذكرات ، مبرزاً ملامح السياسة البريطانية في مصر ، والمراحل التي مرت بها ، وما أدخلته من تغييرات على الإدارة والمالية والاقتصاد .

ثم أنهى المقدمة بدراسة للتكوين السياسي لمحمد فريد كما تعكسه المذكرات أوضح فيها أن محمد فريد لم يكن يختلف كثيراً عن « المعتدلين » من أتباع مدرسة الشيخ محمد عبده في نظرته للاحتلال البريطاني . فقد كتب في يناير ١٨٩١ يبدي إعجابه بمن بيدهم الأمور المالية للبلاد ، ويذهب إلى أن الإنجليز « لم يأتوا حتى الآن ما يوجب كراهتنا لهم ، فهم يعاملون الأهالي بالرفق والدعة، إلا أن حب الوطن يلزمنا على التمني بخروجهم من مصرنا العزيزة ، بشرط عدم عودتنا إلى الدولة العثمانية . وفي الواقع فإني أعترف بدون مبالاة أننا محتاجون لمساعدة الإنجليز لنا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة

حتى نبلغ شأناً من التمدن والتقدم في سبيل المعارف فيمكننا أن ندير أحوالنا بأنفسنا » .

ثم ذكر أن محمد فريد أخذ يعدل عن هذا الرأي . ففي ١٤ ديسمبر ١٨٩١ اتهم النظار صراحة بأنهم هم الذين ساعدوا الإنجليز على احتلال البلاد ، وساعدوهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا ، الذاهب باستقلال البلاد[٢٢] .

وتعرض الدكتور رؤوف عباس لموقف محمد فريد من عباس الثاني ، فذكر أنه عندما تولى عباس الثاني الحكم ، واتجه إلى مقاومة الإنجليز وتوثيق علاقته بالسلطان العثماني ، بارك محمد فريد هذا الاتجاه (٣١ يوليو ١٨٩٣) ورأى فيه منهجاً قويماً ، وأشاد بالخديو لتركه سياسة إسماعيل وتوفيق ومن قبلهما ، القاضية باستقلال مصر استقلالاً تماماً ، لما في هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لاحتلال الأجانب وامتلاكهم لها . ولاحظ رؤوف عباس أن محمد فريد بذلك قد تراجع عن موقفه الأول الذي كان يرى عدم عودة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية بعد خروج الإنجليز منها ، فأصبح يتمسك بالسيادة العثمانية ، ويرى أن استقلال مصر التام يجعلها مطمعاً للدول الأجنبية .

ثم أوضح أن الاتجاه الإسلامي في فكر محمد فريد بلغ ذروته في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » الذي نشر عام ١٨٩٤ ، وذهب فيه إلى أن الإبقاء على دولة الخلافة الإسلامية إبقاء للإسلام نفسه . ترددت أصداء هذا التفكير فيما كان يعلق

به محمد فريد على اسناد منصب كبير إلى قبطي أو مسيحي ، إذ كان يرى فيه غبناً للمسلمين وتعصباً من الإنجليز لأبناء ملتهم .

ثم تحدث عن الاتجاه الوطني لمحمد فريد الذي ظل واضحاً لديه كل الوضوح ، فذكر أنه رحب بمشروع الحكومة في تغيير المديرين الذين ينتمون إلى الذوات الأتراك والاستعاضة عنهم بالمتعلمين من الشباب (١٧ نوفمبر ١٨٩٤) ورأى في ذلك الخير كل الخير ، لأن المديرين القدامى كانوا يكتفون بمظاهر « الأبهة والعظمة واضطهاد المصري واحتقاره ، كالباشاوات القدماء الذين من أصل تركي أو يدَّعون ذلك وكانوا سبباً في ضياع البلاد ». كما عاب على محافظ الإسكندرية والخديو عباس الثاني إلقاء الخطب باللغة الفرنسية في حفل افتتاح أول معرض وطني بالإسكندرية (٢٢ إبريل ١٨٩٤) على أساس أنه كان يجب عليهما الخطابة باللغة العربية باعتبارهما مصريين وطنيين .

ثم أوضح أن محمد فريد كان يقيس الشعور الوطني عند المصريين بمقدار ما يظهرونه من تأييد للدولة العثمانية ، واستدل بما كتبه محمد فريد تعليقاً على حملة الاكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان (١٥ مايو ١٨٩٧)، فقد رأى فيها دليلاً على « زيادة الإحساسات الوطنية عند المصريين ».

« وهكذا » ـ كما يقول الدكتور رؤوف عباس ـ « تبلور الفكر السياسي لمحمد فريد حتى نهاية الفترة التي تناولها هذا القسم من المذكرات ، حول الاتجاه الإسلامي الوطني . فهو

يكره الإنجليزي ويتمنى خروجهم من مصر ليتولى أبناؤها حكمها بأنفسهم . ولكنه لا يرى ضرورة حصول مصر على الاستقلال التام ، وإنما تظل في حظيرة الدولة العثمانية حماية لها من المطامع الاستعمارية . وقد ظل محمد فريد طوال حياته ملتزماً بهذا الخط السياسي فيما يتعلق بالقضية الوطنية[٢٣] .

كانت هذه هي رحلة مذكرات محمد فريد منذ تسلمها إسماعيل لبيب من الفقيد ، حتى أصدرت هيئة الكتاب في أغسطس ١٩٧٨ القسم الثاني من المذكرات تحت اسم : « أوراق محمد فريد ، المجلد الأول : مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩) »، في إخراج جيد وطبع فاخر يدل على عناية خاصة من الهيئة بظهور هذا التراث في شكل مشرف .

وقد حقق هذا القسم من المذكرات ، وجمع مادته العلمية ، الباحث أحمد نجيب حمدي ، بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . وساهم الباحث عبد القوي فهمي في تحقيق بعض الأعلام ، كما أعد الكشافات كل من عبد الحميد سليم وأحمد نجيب . وقدم للمذكرات الدكتور عاصم الدسوقي المشرف بالمركز بدراسة تحليلية .

وهكذا ظهر إلى النور لأول مرة ، القسم الثاني من مذكرات محمد فريد ، كاملاً منذ عام ١٩٣٥ . فقد رأينا كيف نشرت أجزاء من هذا القسم في مجلة « كل شيء والدنيا » في الفترة بين ١٦ يناير و٢٠ مارس ١٩٣٥ ، ثم نشرت تسع كراسات كاملة من الكراسات الإحدى عشرة ، في مجلة الكاتب في الفترة

بين فبراير ١٩٧٠ وفبراير ١٩٧١ ، محققة على يد باحث أكاديمي هو الدكتور محمود إسماعيل .

من أجل ذلك كان من المتوقع أن يشير الدكتور عاصم الدسوقي إلى هذه الحقائق في تقديمه للمذكرات ، أو في مقدمته التحليلية لها ، حتى يعرف القاريء أن هذا التحقيق الجديد للمذكرات لم ينشأ من فراغ ، وإنما سبقه تحقيق تناول معظم أجزاء المذكرات ومهد الطريق للتحقيق الجديد . وهذا ما جرى عليه التقليد العلمي اعترافاً بالفضل لمن عبدوا الطريق . بل لقد كان من الضروري أن يعرف القارىء ماذا قدم التحقيق الجديد للمذكرات من إضافة وما صححه من مفاهيم ، حتى لا تتسرب الشبهة إلى النفس في أن التحقيق الجديد قد نسب إلى نفسه جهوداً علمية سبق إليها الغير ! أو أن الإضافة الوحيدة له هي في تحقيق الكراستين الأخيرتين اللتين لم يلحقهما التحقيق القديم !

ومما يؤسف له حقاً أن قائمة المراجع التي استشارها محقق المذكرات الجديدة لم تتضمن التحقيق الذي قدمه الدكتور محمود إسماعيل ، وهو أمر غير معقول ، لأن التحقيق القديم قد صدر عن « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » نفسه !، الذي صدر عنه التحقيق الجديد ، وبالتالي فلا يمكن القول أن الباحث لم يطلع على التحقيق القديم ولم يستفد منه ! وحتى إذا غفل الباحث الجديد عن التحقيق القديم ، فإنه يكون عذراً اقبح من الذنب ، لأن المفروض علمياً أن الباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ، وكل بحث يشكل مراجعة على ما سبقه من

بحوث ، ضماناً لاستمرارية التقدم العلمي ، وحتى لايدور العلم في حلقة مفرغة .

على كل حال ، فإن الدراسة التحليلية التي قدمها الدكتور عاصم الدسوقي تثير بعض القضايا التي يلزم مناقشتها فقد رفض الاعتراف بأن يوميات محمد فريد التي اختار لها عنوان : « تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية » تدخل في باب المذكرات السياسية ، وأدخلها في باب « التأريخ من وجهة نظر المؤلف » وحدد معنى المذكرات السياسية للزعماء بأنها «التي تقتصر على تسجيل الدور الذي لعبوه في فترة المشاركة في العمل السياسي وتوجيه الأحداث ، ولا تتسع لتشمل حوادث بعيدة عن هذا المجال ، سواء قبل مشاركتهم في العمل السياسي أو بعده . فإذا امتد نشاطهم الفكري بعيداً عن هذه الفترة تصبح كتاباتهم ألصق بالتاريخ العام منها بالمذكرات السياسية ، ويصبح دورهم في هذه الحالة هو دور المؤرخ المعاصر الذي قد يخطىء وقد يصيب في فهم وتحليل الحوادث التي يشاهدها ويسجلها » .

وقد استند الكاتب في تدعيم رأيه إلى أن محمد فريد وصف هذا القسم بأنه « مذكرات » أحياناً ، وبأنه « مفكرات » أحياناً أخرى . بينما وصف الثاني بـ « مذكراتي بعد الهجرة » وهي الفترة التي تشمل نشاطه السياسي ابتداء من عام ١٩٠٤ - ١٩١٩ . كما أنه وصف القسم الأول بأنه « تاريخ » بينما لم يصف القسم الثاني بذلك. ثم يقول: «إن القارىء للقسم الأول لا يجد أثراً لمحمد فريد في الحياة السياسية أو في الحركة

الوطنية »، وأنه « في كل الأحوال لا يقوم بأكثر من التعليقات التي ينشرها هنا وهناك التي تفضح نوايا الإنجليز في الاستيلاء على مصر بالتدريج ». ثم يؤكد هذا الرأي بأن محمد فريد حين أورد في حوادث سنة ١٨٩٣ قيام المظاهرات ضد جريدة المقطم ، في أثناء أزمة تعيين وزارة رياض باشا على غير رغبة الإنجليز « لا يذكر ما يفيد أو يشير إلى إشتراكه فعلاً في هذا المظاهرات أو الأتيان بما يعبر عما في نفسه ». وينتهي إلى أن محمد فريد في ذلك القسم من الأوراق « ليس أكثر من مؤرخ أو شاهد عيان لأحداث لم يشارك في صنعها بشيء ».

وواضح أن هذا التحديد لمفهوم المذكرات السياسية للزعماء يخدم الاتجاه الذي أشرنا إليه بتجاهل ما سبق بذلك من جهود في تحقيق مذكرات محمد فريد وإهالة التراب عليها ـ وهو الاتجاه السائد في التحقيق الجديد للمذكرات وفي التقديم لها ـ ولكن لا يوجد أي مبرر علمي له .

فإذا نحن رجعنا إلى حرفية كلمة « مفكرات »، لوجدنا أنها تعني ما يسجله المرء للتذكير . وهذا الذي يسجله المرء للتذكير إذا كان يتم يوماً بعد يوم ، أطلق عليه اسم « يوميات » وإذا سجل بعد فترة طويلة وأصبح ذكرى ، أطلق عليه اسم « ذكريات » . فلفظ « مذكرات » يشمل اليوميات والذكريات معاً . فإذا كان هذا المرء سياسياً ، كانت مذكراته سياسية ، سواء كانت تتعلق بحياته العامة أو الخاصة ، وسواء تناولت ما لعبه بنفسه من دور أو شاهده بعينيه ، لأن ما يكتبه في كل الأحوال يلقي الضوء على شخصية

الاستعفاء ، لأنه يلقي الضوء على شخصية محمد فريد وتكوينه السياسي في مرحلة معينة . فإذا لم يكن هذا هو الدور الذي تلعبه المذكرات ، فأي دور تلعبه ؟ .

هذا على كل حال فيما يتعلق بالقضية الأولى التي أثارها الدكتور عاصم الدسوقي . أما القضية الثانية ، فتتعلق ببداية العمل السياسي لمحمد فريد . وقد ذهب إلى أن « بداية هذا العمل كان في عام ١٩٠٤ وليس قبل ذلك » . وقد استدل على ذلك بأن هذا العام هو « العام الذي توثقت فيه صلته بمصطفى كامل » . وقال إنه قبل عام ١٩٠٤ كانت علاقة محمد فريد بمصطفى كامل علاقة شاب وطني بزعيم يرصد أخباره ثم تطورت إلى مرحلة الإعجاب بمساعيه ، دون أن يشارك في العمل السياسي الذي كان ينفرد به مصطفى كامل .

ونلاحظ أن هذا الرأي أيضاً يخدم الاتجاه إلى تجاهل ما سبق تحقيقه من مذكرات محمد فريد ، ولكنه لا يستند إلى وقائع تاريخية صحيحة ، لأن تتبع علاقة محمد فريد بمصطفى كامل ـ وهو ما كان يجدر بالدكتور عاصم الدسوقي القيام به ـ تثبت العكس . فوفقا لخطبة محمد فريد يوم ١٤ فبراير ١٩٠٨ فإنه عرف مصطفى كامل أيام إنشاء مجلته الصغيرة « المدرسة » عام ١٨٩٣ ، ثم « تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أولى خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يوليو من تلك السنة . ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث » .

الاستعفاء ، لأنه يلقي الضوء على شخصية محمد فريد وتكوينه السياسي في مرحلة معينـة . فإذا لم يكن هـذا هو الـدور الذي تلعبه المذكرات ، فأي دور تلعبه ؟ .

هذا على كل حال فيما يتعلق بالقضية الأولى التي أثـارها الدكتور عاصم الدسـوقي . أما القضيـة الثانيـة ، فتتعلق ببدايـة العمل السياسي لمحمد فريـد . وقد ذهب إلى أن « بـداية هـذا العمل كان في عام ١٩٠٤ وليس قبل ذلك » . وقد استـدل على ذلـك بـأن هـذا العـام هـو « العـام الـذي تـوثقت فيـه صلتـه بمصطفى كامل » . وقال إنه قبل عام ١٩٠٤ كانت علاقة محمـد فريد بمصطفى كامل علاقة شاب وطني بزعيم يرصـد أخباره ثم تـطورت إلى مرحلة الإعجـاب بمسـاعيـه ، دون أن يشـارك في العمل السياسي الذي كان ينفرد به مصطفى كامل .

ونلاحظ أن هذا الرأي أيضاً يخدم الاتجاه إلى تجاهل مـا سبق تحقيقه من مذكرات محمد فريد ، ولكنه لا يستند إلى وقائع تاريخية صحيحة ، لأن تتبع علاقة محمد فريد بمصطفى كامل ـ وهو ما كـان يجدر بـالدكتـور عاصم الـدسوقي القيـام به ـ تثبت العكس . فوفقا لخطبة محمد فريـد يوم ١٤ فبـراير ١٩٠٨ فـإنه عرف مصطفى كامل أيام إنشاء مجلته الصغيرة « المدرسة » عام ١٨٩٣ ، ثم « تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أولى خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يوليو من تلك السنة . ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث » .

ويتضح من الخطاب الذي أرسله مصطفى كامل إلى محمد فريد من ڤيينا يوم ٢١ أكتوبر ١٨٩٦ ، مدى توطد الصلة بين الصديقين . ففيه أفضى مصطفى كامل إلى صديقه بما قام به في ألمانيا والنمسا من جهود لتعريف الرأي العام الأوروبي بالقضية الوطنية . وبعد خمسة أيام - أي في يوم ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أرسل إليه خطاباً ثانياً يقول فيه : « لا بد أنك استلمت كل ما أرسلت إليك، وطالعت صدى ما عملت، وعلمت بكل ما جرى وكان. ولا بد أنك سررت وفرحت، وأن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حباً لمصر التعيسة وإخلاصاً ، رضيت عن روح لا تقل عنها حباً للوطن وإخلاصاً . وأخالك تود لو تكون معي تطوف البلدان منادياً بنصرة المظلوم رافعاً صوتك ضد عدو الوطن الأسيف ». وفي ٣ نوفمبر ١٨٩٦ كتب إليه من اسطنبول يقول : « كنت أحس بواجب مراسلتك وسهل شوقي إليك قيامي بهذا الواجب نحوك » .

وقد ذكر محمد فريد أنه تعاهد ومصطفى كامل والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ، وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية ، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزنر ، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزنر ». وفي ١٩ يوليه سنة ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل إلى محمد فريد من باريس يقول « ما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالي ، ومالي مالك ، وحياتي حياتك ، وحياتك حياتي . . ودمت معي خادمين صادقين للوطن المحبوب »[٢٥] .

ومعنى هذا في وضوح تام أن محمد فريد كان قد أصبح في حزب مصطفى كامل من قبل أن يتكون هذا الحزب رسمياً ! . وإذا لم يكن هـذا هـو العمـل السياسي ، فمـا هـو العمـل السياسي ؟ .

على كل حال ، فقد قسم الدكتور عاصم الدسوقي مراحل النضال الوطني لمحمد فريد ، في مقدمته التحليلية ، إلى أربعة مراحل : الأولى ، قبل عام ١٩٠٨ ، والثانية ، من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ ـ وهي فترة رئاسته للحزب الـوطني في مصر ـ والثـالثة ، من ١٩١٢ إلى ١٩١٤ تـاريخ قيـام الحـرب العـالميـة الأولى ، والرابعة من ١٩١٤ إلى وفاة محمد فريد عام ١٩١٩ . وهو تقسيم جيد يستند إلى أسس سليمة .

على أنّا نلاحظ ، فيما يختص بالمرحلة الأولى (قبل عام ١٩٠٨) أن الكاتب قد حددها ـ حسب قوله ـ بالفترة منذ دخوله ميدان العمل السياسي إلى وفاة مصطفى كامل ، ولكنه في تحليله للمرحلة بدأهـا بحوادث ١٨٩١ ، مستنـداً إلى القسم الأول من المذكرات (تاريخ مصـر من ابتداء سنـة ١٨٩١ مسيحية) حتى عام ١٨٩٧ ، ـ وهو القسم الذي لا يعترف بأنه مذكرات! ـ فكأنه تخلى عن رأيه في أن العمل السياسي لمحمد فريد يبدأ من عام ١٩٠٤ . .

ومع ذلك ، بدلاً من أن يقدم عرضاً لتطور الفكر السياسي لمحمـد فريـد في هذه المـرحلة ، إذا به يتجمـد بـه عنـد عـام ١٨٩١ ! . . فقد اعتبر رأيه عن الإنجليز في ذلك العام سارياً على

المرحلة كلها حتى عام ١٩٠٨ ، قائلاً بالحرف الواحد : « وهو (أي محمد فريد) في هذه المرحلة ، يحاول التوفيق بين ضرورة خروج الإنجليز وبين حاجة مصر لوجودهم حتى تبلغ شأناً من التمدن والتقدم في سبيل المعارف ، وذلك لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل »[٢٦] .

وهذا ظلم بَيِّن للرجل ، لأنه سرعان ما عدل عن هذا الرأي كما رأينا ، بل ومضى بعيداً عنه إلى حد كبير . فقد كتب في « اللواء » يوم ٢١ أكتوبر ١٩٠٦ يقول : « بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير شرعي ، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة ، فلا يجوز لمصري أن يعترف به ، بل يجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان ، وفي كل وقت وآن » . ثم هاجم المصريين الذين يتحدثون عن عدالة إنجلترا العالية قائلاً : « لا ندري من أين لهم هذا الصوت الجميل ، ومن أي قلم سالت هذه « العدالة » بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتعسفه لما أُرْخِيَ له العنان في المحكمة المخصوصة بدنشواي »[٢٧] .

مع كل هذه الملاحظات ، فلا بد من القول بأن هذا الجزء من المذكرات الذي أصدرته هيئة الكتاب ، يعتبر على جانب كبير من الأهمية التاريخية . فهو يلقي أضواء هامة على علاقة الخديو عباس الثاني بكل من الحزب الوطني وتركيا والإنجليز ، وعلى حالة الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل ، ودور محمد فريد في الحركة الوطنية ، وموقفه من الخديو والإنجليز ، والظروف التي دفعته إلى الهجرة من مصر ، ونشاطه في الآستانة

وفي عواصم أوروبا ، وما نشب من خلافات بينه وبين أعضاء الحزب الوطني في الخارج في أثناء الحرب العالمية الأولى . كما يحتوي على آراء هامة لمحمد فريد في بعض معاصريه ، وتصوره لمستقبل العلاقات المصرية العثمانية ، وموقف ألمانيا من المسألة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى[٢٨] .

وبنشر هذا الجزء من المذكرات يكون قد تم نشر مذكرات محمد فريد كاملة ومحققة .

٢ ـ مذكرات عبد الرحمن الرافعي

تتكون هذه المذكرات من مجلد واحد بعنوان : « مذكراتي ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ » وقد صدرت عن « دار الهلال » سنة ١٩٥٢ . وقد صدَّرها الرافعي بتقديم برر فيه نشره هذه المذكرات بقوله : « أليس لي ، بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات في تلك الحقبة من الزمن التي أرَّختها ، والتي تزيد على مائة وخمسين عاماً من تاريخ مصر الحديث ، أن أترجم لنفسي ؟، لقد عمل المتقدمون مثل ذلك ، ففي « الخطط التوفيقية » فَصْلٌ كتبه المرحوم علي باشا مبارك عن تاريخ نفسه ، ولم يوجه إليه لوم أو عتاب في هذا الصدد » ثم قال إن هذه المذكرات « فيها من الحقائق والخواطر ما لا تتسع له كتب التاريخ ، ومع ذلك قد تفيد لمن يريد أن يتفهم العصر الذي عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه » .

وقد تناول الرافعي في مذكراته نشأته الأولى ، ثم حياته العملية في المحاماة وفي الصحافة ، وأولى مؤلفاته : « حقوق

الشعب » ثم « التعاون » وتعرض لصلته بمحمد فريد ، ثم اعتفاله أثناء الحرب العالمية الأولى . وتناول ذكرياته عن ثورة ١٩١٩ ، وخصص فصلاً عن زوجته ، كما تحدث عن آرائه ونشاطه في بعث النهضة الاقتصادية ، وإسهامه في توزيع اسهم بنك مصر . وتحدث عن ظهور كتابه : « الجمعيات الوطنية » كما تعرض لحياته النيابية في البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، حيث تولى مع لفيف من إخوانه المعارضة البرلمانية . وتناول أحداث السودان سنة ١٩٢٤ وصداها في البرلمان ، وتكلم عن انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعطيل الحياة النيابية ، ثم انتخابات سنة ١٩٢٦ ، وإصرار الوفد على إقصائه عنها .

وشرح الرافعي في مذكراته كيف أرخ للحركة القومية ، وكيف قوبلت كتبه . كما تحدث عن سكرتاريته للحزب الوطني من ١٩٣٢ - ١٩٤٦ ، وتعرض لتأليف « الجبهة الوطنية سنة ١٩٣٥ » ثم معارضته لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وعودته إلى الحياة النيابية ١٩٣٩ - ١٩٥١ ، والخلافات في الحزب الوطني ، وإذاعاته بالراديو، واستجوابه عن المعتقلين السياسيين ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، وبعض الاستجوابات الأخرى التالية ، والمشروع الذي قدمه إلى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٨ بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية والعقارية ، ثم دخوله الوزارة سنة ١٩٤٩ وأعماله فيها ، وإخراجه من مجلس الشيوخ في إبريل سنة ١٩٥١ ، كما تحدث الرافعي عما أسماه « مذهبي السياسي » واختتم مذكراته بعدة نصائح للشباب .

ثانياً ـ مذكرات حزب الوفد

أما حزب الوفد ، فأبرز المذكرات المعروفة لكتاب ينتمون إليه ، مذكرات سعد زغلول ، ومذكرات محمد كامل سليم ، ومذكرات عبد الرحمن فهمي ، ومذكرات محمد إبراهيم الجزيري ، ومذكرات عبد الفتاح حسن ، ثم مذكرات إبراهيم طلعت التي نشرها مؤرخاً بعنوان « أيام الوفد الأخير » في مجلة روز اليوسف .

١ ـ مذكرات سعد زغلول

تتميز مذكرات سعد زغلول بأنها كتبت لصاحبها ولم تكتب للجمهور ، وبالتالي فهي تتميز بنبرة الصدق والأمانة ، لأن أحداً لا يكذب على نفسه ، كما تنعدم منها الصفة الدفاعية عن النفس ، كما يحدث عادة في نوع المذكرات التي تكتب لأغراض خارجية ، بل إن سعد زغلول في هذه المذكرات ينقد نفسه نقداً لاذعاً ، ويدين نفسه في بعض المسائل الخاصة ، ويسلم نفسه غنيمة سهلة لمن يريد أن يهاجمه بعد مماته .

ولقد كان سعد زغلول على مستوى المسؤولية الأدبية

والشجاعة الفذة ، حين ترك هذه المذكرات لبني وطنه ، دون أن يجري فيها أي تغيير أو تعديل أو تبديل ، على الرغم مما احتوته من جوانب شخصيةبحتة كان في وسعه تمزيقها بسهولة ، وإبقاء الجوانب العامة ـ خصوصاً وأن كثيراً مما ورد في هذه الجوانب الشخصية قد يؤثر على صورته العامة في نظر البعض كزعيم أمة وقائد ثورة ، لأنه يعبر عن مراحل من الضعف الإنساني ، الذي يحرص كثير من الزعماء على إخفائه ، للحفاظ على صورة البطولة الوضاءة وحدها تخطف أبصارها الجماهير .

ولكن سعد زغلول ترك هذه الجوانب الشخصية من المذكرات كما هي ، فأتاح لنا استكمال صورة شخصيته العامة، لكي تعرف الجماهير أن البطولة ليست بطولة إلهية ، وإنما هي بطولة إنسانية ! ، وأن البطل هو بشر من البشر يخطىء ويصيب ، ويتعثر ويقوم ، ويضعف ويقوى ! . وأنه لا إنسان معصوم من الخطأ ، وإنما عليه أن يبادر بإصلاح هذا الخطأ مهما كلفه ذلك من جهد وثمن.

ولعل سعد زغلول ، وهو يترك شخصيته للأجيال في صورتها الإنسانية ، كان يدرك أنه يتيح لذوي النفوس الضعيفة والأفكار المريضة أسلحة يسعون بها لطعنه إذا شاءوا ، ولكن إيمانه بغلبة الحق على الباطل ، والفكر الصحيح على الفكر السقيم ، دعاه إلى إبقاء كل ما كتبه على حاله .

وقد يظن أحد أن الموت قد فاجأ سعد زغلول دون أن تتاح له الفرصة لتدبير هذه المسألة ، ولكن واقع الأمر يثبت العكس ،

فعندما فتحت وصية سعد تبين أنه أوصى بأن تكون المذكرات في حوزة خليفته في زعامة الوفد ، بالاشتراك مع ابن شقيقته فتح الله بركات ، على أن يتولى خليفته نشر هذه المذكرات بالطريقة التي يراها ، وفي الوقت الذي يراه مناسباً ، وبشرط أن يراجع المذكرات من الناحية السياسية ، ويراجعها من ناحية الأسرة من يقع عليه اختياره لذلك . ومنذ ذلك الحين انتقلت المذكرات إلى خزانة مصطفى النحاس الخاصة .

على أنه حين تعرض الوفد للاضطهاد على يد وزارة إسماعيل صدقي باشا في عام ١٩٣٠ ، خشيَ مصطفى النحاس على المذكرات ، فنقلها من خزانته الخاصة إلى بنك مصر حرصاً عليها . وقد ظلت المذكرات في هذا البنك حتى عام ١٩٤٨ ، حين بدأ إسماعيل صدقي باشا في نشر ذكرياته في مجلة « المصور »، وتناول فيها قصة تأليف الوفد المصري ، وحاول أن يسبغ على نفسه فيها الفضل الأول في قيام الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى . فعندئذ رأى الوفد تكليف محمود سليمان غنام بالرد عليه ، وقد طلب غنام من مصطفى النحاس السماح له بالإطلاع على مذكرات سعد زغلول لإعداد الرد ، فوضعها تحت تصرفه ، ونشر غنام سبع مقالات في جريدة صوت الأمة ، ابتداء من ١٢ إبريل ١٩٤٨ إلى ١١ مايو ١٩٤٨ ، وكانت عبارة عن اقتباسات من مذكرات سعد زغلول .

على أنه لما كان الاستاذان مصطفى وعلي أمين في ذلك الحين ـ وهما من الورثة ـ في خصومة سياسية مع الوفد ، فقد

اعترضا على النشر من المذكرات . ولكن النحاس لم يأبه بهـذا الاعتراض ، لمخالفته لما استقر عليه الاتفاق الذي حرر بينه وبين الورثة عموماً ، وأراد من غنام مواصلة الكتابة ، ولكن غنام خشي من فرض الحراسة القضائية على المذكرات ، فأعاد الكراسـات التي اقتبس منها ، إلى خرانتها في بنك مصر .

ولـم تكن هـذه هي المرة الأولى التي يستعين فيهـا الوفـد بمـذكرات سعـد زغلول ، ففي ينايـر ١٩٣٥ ، وبمناسبـة انعقاد المؤتمـر الوطني الـوفدي الكبيـر ، استعـان مكـرم عبيـد بـاشـا بمقتـطفات منهـا فيما يتعلق بفكـرة تكوين الـوفد ، وألقـاها في الجلسة الثالثة التي عقدت يوم الأربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ .

وقد ظلت المذكـرات في خزانـة مصطفى النحـاس ببنك مصر حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ، وألغت الأحزاب ، فرفع ورثـة سعـد زغلول قضيـة يـطالبـون فيهـا بـرفـع حيـازة النحـاس عن المذكرات ، ولكن القضاء المصري حكم باستمرار هذه الحيازة في إبريل ١٩٦٣ ، على أن النحاس رأى في ذلك الحين إعطاء الـدكتور محمـد بهي الدين بـركات ، بـوصفه أحـد ورثة سعـد زغلول ، حق الحراسة على هذه المذكـرات ، وصدر حكم من المحكمة بتأييد هذه التنازل ، فتوجه أحد المحضـرين إلى بنك مصـر بقرار المحكمـة ، ونقل المـذكرات من خـزانـة مصـطفى النحاس إلى منزل بهي الدين بركات .

ولـم تلبث المذكرات أن أخـذت تبرز إلى الضـوء العام ، حين تقـرر في عام ١٩٦٣ أن تستعين لجنـة كتابـة تاريـخ مصـر

بمذكرات سعد زغلول ، وقيام لجنة مشتركة من كل من : وزارة الثقافة ، والمجلس الأعلى للوثائق ، ولجنة إعادة كتابة التاريخ ، باستلام هذه المذكرات من الدكتور بهي الدين بركات ، الحارس عليها . كما تقرر إعداد مشروع قانون بمنع أي هيئة أو فرد من رعايا الجمهورية العربية المتحدة من التصرف في أي وثائق تاريخية أو مذكرات ، أو إعارتها لأية هيئة أجنبية أو نقلها إلى الخارج ، إلا بعد الرجوع إلى وزير الثقافة والإرشاد القومي .

وقد حصلت الدولة بالفعل على المذكرات من الدكتور محمد بهي الدين بركات ، وقامت بإيداعها دار الوثائق القومية . ولكنها ظلت بعيدة عن متناول الباحثين نظراً لخلاف نشأ بين ورثة سعد زغلول وبين الدولة حول التعويضات المادية التي تدفعها الدولة نظير الاستيلاء على هذه المذكرات . ثم صرحت وزارة الثقافة بعد ذلك للباحثين بالإطلاع على المذكرات بشرط أن يكون ذلك بإذن خاص من وكيل وزارة الثقافة لشئون المكتبات . وبذلك أصبحت مذكرات سعد زغلول ـ لأول مرة منذ وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ـ في خدمة الدراسة التاريخية .

وتتكون مذكرات سعد زغلول ، الموجودة في دار الوثائق القومية ، من ثلاثة وخمسين كراساً ، وهي مرقمة من رقم ١ إلى رقم ٣٠٠٨ ، فيما عدا الكراسة الأخيرة التي لم ترقم ، وعدد صفحاتها عشر . ومعنى ذلك أن عدد صفحات هذه المذكرات هو ٣٠١٨ .

على أن هذا العدد هو الظاهر، أما الرقم الفعلي فيختلق

تماماً ، ويرجع ذلك إلى الظروف التي تم فيها الترقيم . لقد كانت هذه المذكرات ـ كما روت الآنسة فريدا كابس الألمانية الجنسية ، التي غاشت في منزل سعد زغلول كمترجمة ووصيفة لأم المصريين ـ مبعثرة بين مكتبه الخاص الذي يقع في الدور الأول من بيت الأمة ، وغرفة المكتبة التي تقع في نفس الدور . وقد ظلت كذلك بعد وفاة سعد . ولم يلبث أن وقع حادث كاد يؤدي إلى فقد إحدى عشرة كراسة ، فقد تعود سعد أن يكتب مذكراته في كراسات مدرسية ، ويترك في أولها صفحات بدون كتابة ، وعدة صفحات أخرى في آخرها بدون كتابة أيضاً . وبعد وفاة سعد ، وبينما كان أحد الموظفين يقوم بتنظيف المكتبة ، وجد بعض هذه الكراسات القديمة ، فظنها بدون كتابة ، وألقى بها في سلة المهملات . وتصادف أن رأى مصطفى أمين ، وهو ابن رتيبة ، بنت أخت سعد زغلول وابنته المتبناة ، وكان عمره وقتذاك اثني عشر عاماً ، هذه الكراريس في السلة ، فأخذها لاستعماله الخاص ، ولكنه اكتشف فيها المذكرات ، فسلمها إلى السيدة صفية زغلول .

عند ذلك قررت صفية زغلول جمع المذكرات في مكان واحد ، وكلفت الآنسة فريداً بترقيمها . وقد قامت فريداً بذلك بطريقة متعجلة ، فلم تراع الترتيب الزمني للكراسات ، ربما لتعذر قراءة خط زغلول ، وعدم استعانتها في ذلك بأحد ، فلم يعد التسلسل الرقمي للكراسات متفقاً مع التسلسل الزمني . ومع أنها راعت الترقيم العربي من اليمين إلى اليسار ، إلا أنها طبقت ذلك أيضاً بالنسبة لبعض الأجندات الأجنبية ، التي استخدم سعد

زغلول بعضها في كتابة مذكراته ، ولم تراع أن الكتابة في هذه الأجندات تبدأ من اليسار إلى اليمين ، فأصبح الترقيم في هذه الأجندات معكوساً ! وفي الوقت نفسه ارتكبت أخطاء في الترقيم ، ففي الكراسة التاسعة انتقلت من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ مرة واحدة ، ولولا أن الرقمين كانا لورقة واحدة ، لقام الشك في فقد بعض الصفحات بين الرقمين . وعلى كل حال فقد أدى هذا الخطأ إلى نقص العدد الفعلي ٥٠ صفحة .

كذلك انتقلت فريدا كابس من رفم ١٤٢٤ ، الذي انتهت به الكراسة رقم ٢٧ ، إلى رقم ١٤٨٢ الذي بدأت به الكراسة ٢٨ فنقص العدد الفعلي لصفحات المذكرات ٥٧ صفحة أخرى . وإن كنا لا نجد تفسيراً لهذا الخطأ كما حدث بالنسبة للخطأ السابق . فالانتقال من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ جائز الحدود عن طريق انتقال العين من رفم ٤٩ إلى ٥٠ تحول رقم ٥٠ إلى ٥٠٠ ! ولكن الإنتقال من رقم ٢٤ إلى رقم ٨٢ في رقمي ١٤٢٤ ، ١٤٨٢ غير جائز الحدوث ، وليس له معنى - الأمر الذي يجعلنا نشك في فقد كراسة من المذكرات ، خصوصاً وهناك فجوة زمنية بين الكراسة رقم ٢٩ والكراسة رقم ٢٨ ، إذ تنتهي الكراسه ٢٩ - وهي الكراسه التي تسبق من الناحية الزمنية الكراسة ٢٨ - بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٧ ، وتبدأ الكراسة ٢٨ - وهي التالية لها من الناحية الزمنية - بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٧ . ومعنى ذلك وجود فجوة زمنية مدتها سبعة وأربعون يوماً (من ٩ أكتوبر إلى ٢٤ نوفمبر) . وصحيح أن هناك فجوات زمنية بين كثير من الكراسات ، ولكن لا توجد بينها فجوة رقمية أبداً ! .

ويلاحظ أنه عندما انتقلت المذكرات من حراسة مصطفى النحاس إلى حراسة الدكتور محمد بهي الدين بركات ، استدعى الأخير الآنسة فريدا لمراجعة المذكرات بصورة نهائية . ولكنها اكتشفت بمراجعة الكراريس أن هناك مائة صفحة ناقصة ، وهذا ما أكدته بنفسها لجريدة الأهرام في عددها الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٦٣ ، وكانت في ذلك الوقت قد بلغت سبعة وسبعين عاماً من عمرها .

وواضح أن فريدا قد حسبت ، بين هذه الصفحات ، الخمسين صفحة السالفة الذكر في الكراسة التاسعة ، من ٤٤٩ إلى ٥٠٠ ، دون أن تفطن إلى أن الرقمين لورقة واحدة . ثم أضافت إليها السبع والخمسين صفحة الناقصة بين نهاية الكراسة ٢٧ والكراسة ٢٨ ، وخرجت بقصة المائة صفحة الناقصة .

فإذا صح هذا الاجتهاد ، فإن الكراسة الناقصة تكون قد ضاعت بعد ترقيم فريدة كابس الصفحات، وقبل ترقيم الكراسات في بيت سعد زغلول ، ولا تكون قد ضاعت من خزانة مصطفى النحاس ، لأن أرقام الكراسات في شكل مسلسل من رقم ١ إلى رقم ٥٣ أي أنه قد تكون هذه الكراسة قد فقدت ـ لأي سبب من الأسباب ـ بعد ترقيم الصفحات ، ولما جاء دور ترقيم الكراسات ذاتها ، تم ترقيم الكراسة التالية لرقم ٢٧ برقم ٢٨ ، دون ملاحظة غياب الكراسة الحقيقية !

على كل حال ، وسواء صح هذا الاجتهاد أو لم يصح ـ فإننا لا يجب أن نلقي مسؤولية الأخطاء التي وقعت في ترقيم

المذكرات على فريدا كابس وحدها ، وإنما كان لطريقة سعد زغلول في استخدام الكراسات نصيب في ذلك !. فقد ذكرنا كيف أن بعض الأجندات التي كان يكتب فيها سعد زغلول من الشمال إلى اليمين ، رقمتها فريدا من اليمين إلى الشمال ، كما هو الحال في الكراسة الخامسة . ولكن هناك إحدى الكراسات التي كتب فيها سعد زغلول من الجانبين ، وهي الكراسة رقم ٢٠ ! فقد بدأ سعد زغلول الكتابة فيها من اليمين إلى الشمال ، ثم عاد وكتب من الشمال إلى اليمين !.. وقد رقمتها فريدا ترقيماً صحيحاً كأجندة إفرنجية ابتداء من الشمال إلى اليمين ، مما ترتب عليه أن الصفحات من ١٠١٣ إلى ١٠٥٥ تقرأ بعكس الترقيم ، أي تبدأ من صفحة ١٠٥٥ نزولاً إلى ١٠١٣ فتقرأ ـ على سبيل المثال ـ يوميتا ٣ ، ٤ مارس ١٩١١ في صفحة ١٠٢٣، بينما تقرأ يومية ٦ مارس ١٩١١، التالية لهما ، في صفحة سابقة !، هي صفحة ١٠٢١!.. بينما تقرأ الصفحات من ٩٥٩ إلى ١٠١٢ بترتيب الأرقام الصحيح !..

كذلك فهناك كثير من المشاكل ترتبت على طريقة استخدام سعد زغلول للكراسات . فلم يكن يكتب في كراسة واحدة حتى تنتهي.، بل كثيراً ما كان يكتب في عدة كراسات في نفس الوقت ! وأكثر من ذلك أنه كثيراً ما كان يعود فيكتب في كراسات قديمة ترجع لزمن سابق ، لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء ، مما نشأ عنه أن بعض الكراسات تناول أحداثاً وقعت في أزمنة مختلفة يفصل بينها عدد كبير من السنين !

فالكراسة رقم ٢٧ ـ على سبيل المثال ـ تحتوي على أحداث وقعت في عام ١٩٠٣ ، وأخرى وقعت في عام ١٩١٦! . والكراسة رقم ٣٠ تحتوي على أحداث وقعت في سنوات ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، و١٩١٧ . والكراسة رقم ٢٨ تحتوي على أحداث وقعت في سنتي ١٩١٤ و١٩١٧ . والكراسة رقم ٤٩ تحتوي على أحداث وقعت في أعوام ١٩٢٣ و١٩٢٤ و١٩٢٥ .

ولقد ترتب على السرعة في ترقيم الكراسات من جانب فريدا كابس ، سقوط بعض الأرقام ، أو تكرار بعضها ، أو ترقيم صفحات خالية من الكتابة ! . . وعلى سبيل المثال فالكراسة رقم ١١ بها ثلاث صفحات ساقطة من الترقيم ، وكذلك الكراسة ١٤ التي بها صفحة سقطت من الترقيم ، وأيضاً الكراستان ٣٤ و٤٤ ، وبكل منهما صفحة سقطت من الترقيم . وقد خلت الكراسة ٥٣ من أي ترقيم ، وإن كانت لا تدخل في اليوميات ، لأنها عبارة عن عرض للأحداث ، من تاريخ فرض الحماية على مصر حتى إجراء المشاورات بين عدلي باشا ولجنة ملنر وخطاب عدلي باشا إلى سعد يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٠ . وفي الوقت نفسه كررت فريدا رقم بعض الصفحات ، مثل الكراسة ٤٥ حيث كررت رقم صفحة ١٧٥٥ ثلاث مرات ! . .

وقد تفاوتت كمية الصفحات المكتوبة في كراسات مذكرات سعد زغلول تفاوتاً عظيماً . فالكراستان ٢ و٤٦ لا يزيد عدد الصفحات المكتوبة في كل منهما على صفحتين اثنتين فقط ! ، والكراستان ١٩ و٥١ يبلغ عدد الصفحات المكتوبة بكل

منهما خمس صفحات فقط !. بينما يبلغ عدد صفحات الكراسة الأولى ١١٣ صفحة ، والكراسة ٢٤ يبلغ عدد صفحاتها ١٥٣ صفحة . وتعتبر الكراسة ٣٩ أكبر كراسة ، إذ يبلغ عدد الصفحات المكتوبة بها ٢٥٦ صفحة .

ويرجع ذلك إلى أن سعد زغلول لم يكن يكتب الصفحات بالتسلسل ، بل كان يكتب في صفحة ، ويترك بعدها بضع صفحات بدون كتابة . فالكراسة الرابعة على سبيل المثال ، توجد بها تسع صفحات خالية فيما بين صفحة ١٩٧ و١٩٨ ، وعشر صفحات خالية بين صفحتي ١٩٩ و٢٠١ ، ثم ٦٢ صفحة خالية بين صفحتي ٢٠٢ و٢٠٤ (سقط رقم ٢٠٣) .

وقد قدم الدكتور عبد الخالق محمد في رسالته للماجستير المنشورة ، ترتيباً زمنياً للكراسات التي كتب فيها سعد زغلول يومياته ، ولكني ، بعد فحص المذكرات على الطبيعة ، لم ألبث أن اكتشفت خطأ هذا الترتيب الذي قدمه ، لاعتماده على البطاقات الملصقة بالكراسات دون الفحص الفعلي ، مما ترتب عليه وجود أخطاء في بدايات ونهايات الفترة التاريخية التي أوردها في كتابه للكراسات ـ كما هو الحال بالنسبة للكراسات : ٢ و٢٧ و٤ و٦ و٨ و٩ و١٢ و١٤ و١٧ و١٠ و١٣ و١٨ و٢٠ و٣ و٥٣ و٢٤ و٣٤ و٣٧ و٤٤ و٣٦ و٣٨ و٤٢ و٤٧ و٤٨ و٤٥ .

ومن واقع الحصر الدقيق للصفحات المكتوبة بالفعل في الكراسات ، تبين لنا أن هذا العدد يبلغ ٢٨٨٧ صفحة ، بعد إضافة الصفحات الساقطة الرقم ، والمكررة ، وخصم الصفحات

الخالية من الكتابة ، وقد بلغت في إحدى الكراسات ، وهي الكراسة السابعة ـ ٢٤ صفحة !.

وقد كتب سعد زغلول مذكراته بلغة عربية سليمة ، تشوبها ألفاظ قليلة لم تعد مستخدمة في مصر في عصرنا . فهو يكتب شهر مارس « مارث »، كما كتب شهر أكتوبر أحياناً « أكطوبر »، ويكتب شهر إبريل « إفريل ». وفي الوقت نفسه كان يستخدم أحياناً عبارات دارجة حيثما يتطلب الأمر ذلك ، خصوصاً في حالة النقل عن الغير أو الترجمة ، فهو ينقل عن جورست ـ على سبيل المثال ـ وصفه لأحد الأفراد بأنه « يشتغل بقلب » ـ أي بحماس وجد . ويكتب سعد زغلول لفظ هانم بهذا الشكل : « خانم ». وبالنسبة للنواحي الإملائية فقد درج سعد زغلول على كتابة « ألا » على شكل « أن لا »، مع أن هذا الاستخدام يجب أن يقتصر على حالة ما إذا كان اللفظ الوارد بعد « أن » اسماً ، فالقاعدة هي اتصال « أن » بـ «لا» إذا كانت ناصبة للفعل ، وذلك لشدة ارتباطها به ، فإذا جاء اسم بعد «لا»، ضاعت قوة الربط بينها وبين ما بعدها ، فتفصل «لا» وترجع إليها نونها ، فنقول : « علمت أن لا فائدة » ، ونقول : « أرجو ألا تحزن ». لذلك فقد صححنا هذا الخطأ في التحقيق ، دون حاجة إلى الإشارة إليه كثيراً في الحواشي . وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة « مسألة »، فقد درج سعد على كتابتها على ياء ، وهو أضعف ، لأن القاعدة أن ترسم الهمزة المتوسطة على ياء إذا كان ما قبلها مكسور مطلقاً أو كانت مكسورة مطلقاً . وقد قمنا بتصحيح ذلك في المتن دون حاجة إلى الإشارة إليه في الحواشي .

وقد بدأ سعد زغلول محاولاته لكتابة مذكراته في ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ ، ولم تكن مذكرات بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما كانت ملخصات لقضايا عرضت ـ أثناء أن كان قاضياً ـ بجلسات من ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ إلى ١٣ ديسمبر من نفس العام . وبالتالي فهي لا صلة لها بالأحداث السياسية ، ولا بحياة سعد زغلول الشخصية أو العامة. وأهميتها تتمثل فيما تلقيه لعلماء الاجتماع من ضوء على المجتمع المصري في تلك الفترة ، والذي لم يكن بالنقاء الذي يصوره بعض من يتحدثون عن الانحلال الخلقي في مجتمعنا المعاصر ، بل كان ـ ككل المجتمعات على مر العصور ـ يحفل بالسلبيات الخلقية ، جنباً إلى جنب مع الإيجابيات البناءة .

وتعتبر أول محاولة من سعد زغلول لكتابة مذكرات حقيقية هي التي وردت في الكراسة الثانية ، ولا تشمل سوى يومية واحدة في صفحة واحدة ، كتبها سعد زغلول في يوم ٢ مايو ١٩٠٣ ، عن انتقاله من بيته ، الذي كان قد بناه في الظاهر ، إلى بيت حميه مصطفى فهمي باشا . وقد استعرض فيها سعد الفترة السابقة من ٣٠ يناير ١٩٠٢ ـ فيما يختص بحركة سكناه ـ حتى انتقاله إلى بيته الجديد في حي الإنشاء الأرستقراطي ، حيث يوجد إلى الوقت الحاضر .

وبطبيعة الحال فإن لفظ مذكرات ينطبق على هذه الكراسة ، لولا أن سعد زغلول كتب بها ملخص قضية أخرى من طراز ما كتبه في الكراسة الأولى .

وقد قام سعد زغلول بمحاولة أخرى لكتابة المذكرات في يوم ٣٠ يونيو ١٩٠٣ ، بمناسبة أطيان اشتراها بمديرية البحيرة . وقد عاد إلى التعليق عليها في سنة ١٩١٠ عند بيع هذه الأطيان . وقد سجل في أكتوبر ١٩٠٥ ، في نفس الكراسة ، كشفاً بمصاريف منزله ، وهو إن كان لا يدخل تماماً في باب المذكرات ، إلا أنه ـ على كل حال ـ يرسم صورة لحياة سعد زغلول الخاصة . ولذلك أثبتُّه مع اليومية السابقة لينشر مع الكراسة رقم ٢٧ . وقد سجل سعد زغلول في نفس الكراسة كتابة خاصة بعمليتين ماليتين له في البورصة في ١٠ و٢٦ نوفمبر ١٩١٦ ـ أي بعد أحد عشر عاماً . ولذلك رأيت أن مكانها الطبيعي يأتي بعد الجزء الأول من الكراسة رقم ٢٩ الذي تنتهي أحداثه في ٧ ديسمبر ١٩١٦ ، لاستكمال الصورة التاريخية ، من ناحية رسم صورة لأوضاع سعد زغلول المالية في أثناء الحرب العالمية الأولى .

أما الكراسة الرابعة ، فتشتمل على المحاولة الثالثة من جانب سعد زغلول لكتابة مذكرات ، إذ توجد بها يومية مؤرخة في ٣٠ يناير ١٩٠٥ . وإلى جانب ذلك تشتمل الكراسة على مسائل مالية تختص بدفتر عمارة سعد زغلول سنة ١٩٠١ ، وبيان بمصروفات منزل سعد وماهيات المستخدمين ، وهذه الموضوعات لا تدخل في باب المذكرات وإنما تدخل في باب الحسابات ، ولكنها ـ مع ذلك ـ ترسم صورة لحياة سعد زغلول الخاصة ، ولذلك أثبتناها في الكراسة .

وتبدأ مذكرات سعد زغلول الحقيقية من الكراسة الخامسة ، وتبدأ من أول يناير ١٩٠٧ . ولم يكتبها سعد بخط يده ، وإنما أملاها على سكرتيره . وكان سعد زغلول قد عين في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ ناظراً للمعارف ، وقام بزيارة للوجه القبلي في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦ لتفقد مدارسه ، وشاء تسجيل هذه الزيارة . ونظراً لأنها كتبت بضمير الغائب ، فقد اعتقد الدكتور عبد الخالق محمد لاشين أنها تشتمل على مشاهدات وملاحظات كاتبها ، ونسي أنها لو كانت كذلك لاحتفظ بها صاحبها لنفسه ! ، ولما وجدت بين مذكرات سعد زغلول ، وليس من المعقول أن يحتفظ سعد بين كراسات مذكراته بكراسة تحتوي على مذكرات سكرتيره !، وإنما الحقيقة أنها مشاهدات وملاحظات سعد أدلى بها لكاتبه ليسجلها بخط يده ، وقد سجلها بضمير الغائب . وهذا الكلام ينطبق على الكراسات ٥ و٨ و٤٤ .

ونلاحظ أن سعد زغلول قد كتب بعض الكراسات بخطه ، والبعض الآخر أملاه على سكرتيريه أو أقربائه . وهذه الكراسات هي : ٢٥ و٥٠ و٤٠ و٤٩ و٤٨ و٤٧ . كما أن هناك كراسات أملاها كلها بضمير المتكلم ، وتبلغ اثني عشر كراساً هي : ١١ و٩ و١٥ و١٧ و١٦ و١٣ و١٨ و٥٣ و٣٣ و٣٨ و٣٦ و٤٥ .

ومنذ انتظم سعد زغلول في كتابة مذكراته منذ أول يناير ١٩٠٧ لم يتوقف عن الكتابة إلا مرغماً . وأغزر كتاباته هي التي كتبها في الفترة التي تولى فيها نظارتي المعارف والحقانية ، وفترة الحرب العالمية الأولى ، وفترة ثورة ١٩١٩ والمفاوضات مع

ملنـــر . فقـد كتب في الفتـــرة الأولى ٧٧٧ صفحـة ، وتشمـــل الكراسات رقم ٥ و٦ و٧ و٣٠ و٨ و١٢ و١٠ و١١ و٩ و١٥ و١٤ و١٧ و١٦ و١٣ و١٨ و١٩ و٢٠ (وهي فتـرة تبدأ من أول ينـايـر ١٩٠٧ إلى ٣١ مارس ١٩١٢) .

أما الفترة الثانية ، فقـد كتب فيها ٥٧٢ صفحـة ، وتشمل الكراسات ٥٣ و٢٥ و٢٤ و٢٦ و٣١ و٢٩ و٢٨ والجزء الأول من الكـراسة ٣٢ (وهي فتـرة تبـدأ من ١٨ ديسمبـر ١٩١٤ إلى ١٢ أكتوبر ١٩١٨) .

أمـا الفتـرة الثـالثـة ، فقـد كتب فيهـا سعـد زغلول ٧٥٨ صفحـة ، وتشمل الكـراسات ٣٢/جـ ٢ ، و٣٤ و٣٣ و٣٥ و٥٠ و٣٧ و٤٤ و٣٦ و٣٩ و٣٨ و٤٣ و٤٠ (وهي فتـــرة تبـدأ من ١٢ أكتوبر ١٩١٨ إلى ١٨ يوليو ١٩٢٢) .

وليس معنى ذلك أن سعد زغلول كان يكتب يومياً ، وإنما معناه أنه كان يكتب بانتـظام لمدة عشـرين عامـاً متواصلة ، مـع فترات انقطاع قد تقصر إلى أيام أو تطول إلى أشهر . وقد يكون الانقـطاع داخل الكـراسة الـواحدة ، وقـد يكون بين الكـراسـة وتاليتها . ولم يقدم سعد زغلول تعليلاً لانقطاعـه عن الكتابـة ، لأنــه كان يكتب لنفســه ، وليس مطالبـاً ـ بالتـالي ـ بتقديم هـذا التعليل . فلم يقدم تعليلاً لانقطاعه ستة أشهر تقريباً من يناير إلى يولية ١٩١٤ ، ولم يقدم هذا التعليل لانقطاعه عن الكتابة من ٧ يولية ١٩١٤ إلى ٨ مارس ١٩١٥ . وعندما استأنف الكتابة يـوم ٢٦ مارس ١٩١٩ بعد انقطاع من يوم ٩ مـارس ١٩١٩ ، اكتفى

بالقول بأنه « من يوم ٦ مارث[٢٩] لم أكتب شيئاً من المذكرات »، ثم أخذ في تلخيص ما حدث في فترة الانقطاع .

وقد تضمنت مذكرات سعد زغلول بعض الصفحات باللغة الفرنسية ، التي كان قد شرع في تعلمها في أعقاب تعيينه نائب قاض في ٢٧ يونية ١٨٩٢ . كما تضمنت صفحة واحدة باللغة الألمانية التي كان قد أخذ في تعلمها في كارلسباد قبل الحرب العالمية الأولى ، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد ، وقد تعلمها على يد الآنسة فريدا كابس ، التي أخذت تشرف على بيته منذ سنة ١٩١١ .

ومن الغريب أن سعد زغلول طوال نظارته للمعارف والحقانية ، وحاجته إلى التعامل مع سلطات الاحتلال الإنجليزية ، لم يكن يعرف الإنجليزية !، اكتفى باللغة الفرنسية التي كانت لغة الدبلوماسية . ولم يبدأ تعلم الإنجليزية إلا في مالطة أثناء فترة نفيه الأولى ، وكانت على يد أحد المعتقلين الألمان ، الذين كانوا يعرفون الإنجليزية ، ثم واصل دراسة الإنجليزية ، أثناء فترة نفيه الثانية في سيشل على يد مكرم عبيد ، الذي كان منفياً معه . ومن هنا لم تتضمن المذكرات صفحات بالإنجليزية .

وقد صدر من مذكرات سعد زغلول ـ حتى وقت إعادة طبع هذا الكتاب ـ جزءان ، بعد أن أسندت هيئة الكتاب في عهد المرحوم الشاعر صلاح عبد الصبور إلى صاحب هذا القلم مهمة تحقيق هذه المذكرات في عام ١٩٨٠ ، وهو ما قمت به بمساعدة

مجموعة صغيرة من باحثي مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر في أعقاب عودتي من مهمتي العلمية في لندن في أواخر عام ١٩٨١ . وستصدر بقية المجلدات تباعاً حالما ينتهي تحقيقها .

٢ ـ مذكرات محمد كامل سليم

صدر منها حتى الآن ثلاثة أجزاء هي : « ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها و« صراع سعد في أوروبا » و« أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلي »، وهي من القطع المتوسط ، وعدد صفحاتها ٦٣٠ صفحة . وقد صدرت عن مؤسسة أخبار اليوم في سلسلة « كتاب اليوم » في مايو ويونيو ١٩٧٥ ومارس ١٩٧٦ .

وقد قدم محمد كامل سليم لمذكراته بعرض للأحداث في مصر ، السابقة على تعيينه سكرتيراً لسعد زغلول في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ ، ويبدأ من قيام الحرب العالمية الأولى . ثم أخذ في تقديم مذكراته ابتداء من الفصل التاسع ، وهو بعنوان : « وصول لجنة ملنر »، متتبعاً الخلافات بين أعضاء الوفد في باريس ، وتأثيراتها على سعد زغلول ، وانقسام الوفد إلى معسكرين ، وانتهى الجزء الأول بيومية ٥ يونية ١٩٢٠ .

أما الجزء الثاني ، فقد تناول فيه الكاتب مباحثات سعد ـ ملنر ، ويبدأ بيومية ٦ يونيو ، وقد تتبع نقاط المباحثات حتى مشروع ملنر الأول، وموقف الوفد منه، ثم تقدم الوفد بمشروعه ورفض ملنر له ، وتتناول الخلافات بين أعضاء الوفد ، وبروز دور عدلي باشا ، والظروف التي أدت إلى مشروع ملنر الثاني ومناقشة الوفد لهذا المشروع ، ثم الاتفاق على عرض المشروع على

الأمة . وينتهي الجزء بقرار الوفد قطع المفاوضات وعودته إلى باريس ، واختتم بيومية ١١ نوفمبر ١٩٢٠ .

ويتناول الجزء الثالث الفترة من عودة الوفد إلى باريس حتى قرار سعد زغلول عودته إلى مصر ، ويبدأ بيومية ١٢ نوفمبر ويتناول الخصومات والمصادمات بين سعد وعدلي قبل عودة عدلي إلى مصر ، ثم المشاحنات التي دارت بين سعد وأغلبية أعضاء الوفد وعودة هؤلاء إلى مصر ، ثم تصريح الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأن نظام الحماية لا يكوّن علاقة مرضية بين مصر وإنجلترا ، ثم تأليف وزارة عدلي ، وقرار سعد بالعودة إلى مصر . وينتهي الجزء الثالث بيومية ٢٣ مارس .

ومع أن مذكرات محمد كامل سليم قد نشرت في مصر في جريدة الأخبار في مارس - إبريل ١٩٦٩ ، إلا أن مصطفى أمين في تقديمه للجزء الأول من المذكرات ذكر أن « مراكز القوى » رفضت نشر أي كتابة عن سعد زغلول إلا إذا كانت تقلل من قيمته أو تقول أنه « ليس زعيم ثورة ١٩١٩ » وأنه جرت محاولات للاستيلاء على مذكرات محمد كامل سليم ، ولكنه تغلب عليها بالقول بأنه ليس عنده مذكرات . . إلخ « حتى جاء ٦ أكتوبر ، وأعلن أنور السادات عصر العبور إلى الحريات ، وخرجت مذكرات كامل سليم من الظلام إلى النور .

٣ ـ مذكرات عبد الرحمن فهمي

جرى خلاف حول عدد ملفات هذه المذكرات ، فقد ذكر الدكتور محمد أنيس أنها تبلغ ٣٩ ملفاً[٣٠] ولكن الدكتور

عبد الخالق لاشين أورد في كتابه « سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ » أنها تبلغ ٢٦ ملفاً[٣١] . وعلى أنه عاد فأورد في الجزء الثاني في كتابه أن عددها يبلغ ٤٣ ملفاً وتقع في ست محافظ[٣٢] .

وفي الحقيقة أن المذكرات تتكون من ٤٢ ملفاً فقط في ست محافظ على النحو التالي :

المحفظة الأولى : وبها الملفات من الأول إلى الخامس .
المحفظة الثانية : وبها الملفات من السادس إلى الثاني عشر .
المحافظة الثالثة : وبها الملفات من الثالث عشر إلى العشرين .
المحفظة الرابعة : وبها الملفات من الواحد والعشرين إلى الثامن والعشرين .
المحفظة الخامسة : وبها الملفات من التاسع والعشرين إلى الثالث والأربعين .

مع الملاحظات الآتية :

١) الملف رقم ٣٨ غير موجود ، ومثبت نقصه في محضر الإستلام .
٢) الملف رقم ٥ صفحاته غير مسلسلة من ٤٢٢ إلى ٨٤٠ . .
٣) الملفات رقم ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ صفحاتها غير مسلسلة من ٤٠٨ إلى ٩٠٢ ، ومن ٥١٤ إلى ٦٥٠ ، ومن ٦٥١ إلى ٨٩٩ ، ومن ٩١٤ إلى ١٠٥٠ على التوالي .

٤) الملف رقم ٢٥ صفحـاتـه غيـر مسلسلة من ٢٥٢١ إلـى ٢٦٢٥ .
٥) الملفات من ٣٠ إلى ٤٢ عن المحاكمة العسكرية .
٦) الملف رقم ٤٣ عن المحاكمة العسكرية ومعاملة السجون .

ومن الإطلاع على المذكرات أعتقد أن عبد الرحمن فهمي لم يقصد بهذا المعنى تماماً ـ معنى المذكرات ـ، وإنما كان يقصد وضع كتاب عن « الحركة الوطنية » يتتبع فيه تاريخها وأحداثها منذ ثورة ١٩١٩ .

وهذا على كل حال ، ثابت من كلامه في المقدمة ، فهو لم يدع أنه يكتب مذكرات ، وإنما يكتب عن « الحركة الوطنية » وتفاصيلها . على أنه لما كان عبد الرحمن فهمي قد لعب دوراً أساسياً في أحداث الثورة والحركة الوطنية ، فقد أدخل دوره في نسيج الأحداث ، تماماً كما يفعل الرافعي في تاريخه في كثير من الأحيان .

وعلى سبيل المثال فحين تعرض عبد الرحمن فهمي لضم بعض الأعضاء الجدد إلى الوفد قال : « لما خرج عضوا الحزب الوطني الأستاذان محمد زكي علي بك ، ومصطفى الشوريجي غاضبين (من بيت الأمة)، عرضت على سعادة سعد زغلول باشا أن المصلحة تقتضي بأن يكون الحزب الوطني ممثلاً في الوفد المصري ، وقلت له إنني أعرف شابين معتدلين من هذا الحزب ، وهما مصطفى بك النحاس ، القاضي الأهلي ، والدكتور حافظ بك عفيفي ، طبيب جمعية رعاية الطفل .

فاستدعاهما ، وبعد أن آنس فيهما خيراً اجتمع الـوفد المصـري وقرر ضمهما ».

والمذكرات يبلغ عدد صفحاتهـا ٤٦٤٠ صفحة ، مكتـوبة بخط واضـح بالقلم الكـوبيا ، وتتنـاول الأحداث التـاريخية في الفترات الآتية :

الملف الأول : من نـوفمبـر ١٩١٨ إلى أول مـارس ١٩١٩ وتبـدأ صفحـاتـه من ١ إلى ١٠٥ .

الملف الثاني : من مارس ١٩١٩ إلى ٢ إبريل ١٩١٩ وتبدأ صفحاته من ١٠٦ إلى ٢١٠ .

الملف الثالث : من ٣ إبـريل ١٩١٩ إلى ٢٢ إبـريـل ١٩١٩ وتبـدأ صفحاتـه من ٢١١ إلى ٣١٥ .

الملف الرابع : من ٢٥ إبـريل ١٩١٩ إلى ١٠ يـونيو ١٩١٩ وتبـدأ صفحاتـه من ٣١٦ إلى ٤٠٧ .

الملف الخامس : من ٢٦ يـونيو ١٩١٩ إلى ٢٨ ينـايـر ١٩٢٠ ، وصفحـاتـه غيـر مسلسلة تسلسلاً صحيحاً وتبـدأ من ٤٢٢ إلى ٨٤٠.

الملف السادس : من ٢٩ ينـايـر ١٩٢٠ إلى ٣٠ مـايـو ١٩٢٠ ، وتبدأ صفحاته من ٨٦١ إلى ٩٦٩.

الملف السابع : من ٩ يونيو ١٩١٩ إلى ٢٦ مارس ١٩٢٠ ، وصفحاته غير مسلسلة تسلسلاً صحيحاً ، وتبدأ صفحاته من ٤٠٨ إلى ٩٠٢.

الملف الثامن : من أول سبتمبر ١٩١٩ إلى ٣١ أكتوبر ١٩١٩ ، وتسلسل صفحاته غير صحيح من ص ٥١٤ إلى ٦٥٠ .

الملف التاسع : من ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ إلى ٦ مارس ١٩٢٠ وصفحاته مسلسلة تسلسلاً غير صحيح، من ٦٥١ إلى ٨٩٩.

الملف العاشر : من ٢٠ مارس ١٩٢٠ إلى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ وصفحاته مسلسلة تسلسلاً خاطئاً من ٩١٤ إلى ١٠٥٠ .

الملف الحادي عشر : من ١٩ نوفمبر ١٩٢٠ إلى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ ، وصفحاته من ١٠٥١ إلى ١١٥٥ .

الملف الثاني عشر : من ١٨ أغسطس ١٩٢٠ إلى ١٤ إبريل ١٩٢١، وتبدأ صفحاته من ١١٥٦ إلى ١٢٦٠ .

الملف الثالث عشر : من ١٦ إبريل ١٩٢١ إلى ٢٧ إبريل ١٩٢١ ، من صفحة ١٢٦١ ألى ١٣٦٥ .

الملف الرابع عشر : من ١٠ مايو ١٩٢١ إلى ١٥ يونيو

١٩٢١ مــن صـفــحــة ١٣٦٦ إلـى ١٤٧٠.

الملف الخامس عشر : من ١٦ يونيو ١٩٢١ إلى ٢٢ سبتمبـر ١٩٢١ ، من صفحة ١٤٧١ إلى ١٥٧٥.

الملف السادس عشر : من ٢٢ سبتمبر ١٩٢١ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ من صفحة ١٥٧٦ إلى ١٦٨٠.

الملف السابع عشر : من ٢١ نوفمبر ١٩٢١ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٢١، من صفحة ١٦٨١ إلى ١٧٨٥.

الملف الثامن عشر : من ١١ يناير ١٩٢٢ إلى ١٥ مارس ١٩٢٢، من صفحة ١٧٨٦ إلى ١٨٩٠.

الملف التاسع عشر : من ١٥ مارس ١٩٢٢ إلى ١٠ أغسطس ١٩٢٢ من صفحة ١٨٩١ إلى ١٩٩٥.

الملف العشرون : من ١٤ مارس ١٩٢٢ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢، من ص ١٩٩٦ إلى ٢١٠٠.

الملف الواحد والعشرون: من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٣١ مارس ١٩٢٣، من صفحة ٢١٠١ إلى ٢٢٠٥.

الملف الثاني والعشرون : من ٣١ مارس ١٩٢٣ إلى ٥ يوليو

١٩٢٣ من صفحة ٢٢٠٦ إلى ٢٣١٠ .

الملف الثالث والعشرون : من ٥ يوليو ١٩٢٣ إلى ٧ أكتوبر ١٩٢٣، من صفحة ٢٣١١ إلى ٢٤١٥ .

الملف الرابع والعشرون : من ٢٠ أكتوبر ١٩٢٣ إلى ٢٨ يناير ١٩٢٤ من صفحة ٢٤١٦ إلى ٢٥٢٠ .

الملف الخامس والعشرون : من ٣٠ يناير ١٩٢٤ إلى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤، وتسلسل صفحاته غير صحيح من ٢٥٢١ إلى ٢٦٢٥ .

الملف السادس والعشرون : من ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ من صفحة ٢٦٢٦ إلى ٣٧٣٠ .

الملف السابع والعشرون: من ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤، من ص ٢٧٣١ إلى ٢٨٣٥ .

الملف الثامن والعشرون : من ١٩ يوليو ١٩٢٤ إلى ديسمبر ١٩٢٥ من صفحة ٢٨٣٦ إلى ٢٩٤٠ .

الملف التاسع والعشرون: من ١١ ديسمبر ١٩٢٥ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ من صفحة ٢٩٤١ إلى ٣٠٥٥ .

وتتناول الملفات من ٢٩ إلى ٤٢ ـ فيما عدا الملف ٣٨ الناقص لسبب غير معروف ـ المحاكمة العسكرية لعبد الرحمن فهمي في قضية جمعية الانتقام ، من ٢٠ يوليو ١٩٢٠ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ . وصفحاتها تبدأ من ٣٠٥٦ إلى ٤٥٢٥ . والملف ٤٣ يتناول بقية المحاكمة العسكرية ، ثم معاملة السجون ، من ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ إلى ٨ فبراير ١٩٢٤ ، ويبدأ من صفحة ٤٥٢٦ إلى ٤٦٤٠ .

أما الملفات من الأول إلى التاسع والعشرين ، فقد تناول فيها عبد الرحمن فهمي ، تأليف الوفد المصري ، وقانونه ، وظروف التوكيل ، وخطابات الوفد إلى الجهات المعنية في مصر أو الخارج ، وردود تلك الجهات عليه ، ونداءات الوفد ، وخطب سعد باشا ، وأوامر السلطة العسكرية البريطانية واحتياجات الوفد ، والأحداث التي دفعت إلى القبض على سعد باشا ورفاقه ، وابتداء ثورة ١٩١٩ ، وأحداثها من مظاهرات واضرابات واعتداءات وتصريحات ، وفظائع ارتكبها الجنود الإنجليز .

كما تناول أعمال الوفد في باريس ، ونشاطاته في الدعوة للقضية المصرية ، وخطب أصدقاء مصر في مجلس الشيوخ الأمريكي ، ومذكرة جوزيف فولك .

وتعرض عبد الرحمن فهمي لتأليف « الحزب الحر المستقل ونادي الأعيان » في مصر ، وجهوده للقضاء عليهما ، ثم فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبي النصر من الوفد ، وبدء

إنشقاق الوفد ، وعودة سعد باشا وتكريمه وخطبه . وتحدث عن الزيارة المشهورة لأعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمل لمصر ، ثم مفاوضات عدلي كيرزن ، واعتقال سعد باشا . كما تناول حوادث السودان ، ومقتل السردار ، والقبض على عبد الرحمن فهمي مرة أخرى ، ومعه مكرم عبيد والنقراشي . ثم تحدث عن تأليف حزب الاتحاد ، وبرنامجه ، والإفراج عن عبد الرحمن فهمي . وتنتهي هذه الأجزاء بوفاة سعد زغلول(٣٣) .

وقد صدر الجزء الأول من هذه المذكرات تحت عنوان « مذكرات عبد الرحمن فهمي ، يوميات مصر السياسية »، عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . اشراف وتحقيق الدكتور يونان لبيب رزق عام ١٩٨٨ .

٤ ـ مذكرات محمد إبراهيم الجزيري

وهي بعنوان : « سعد زغلول ، ذكريات تاريخية طريفة ، وتقع في ٢٢٣ صفحة من القطع المتوسط . وقد صدرت عن دار أخبار اليوم سنة ١٩٥٤ ، وقد روى فيها الكاتب ، الذي قام بأعمال سكرتارية الوفد ، وسكرتيراً لوكيل الوفد في عهد وزارة سعد زغلول ، ثم سكرتيراً خاصاً للزعيم بعد استقالة الوزارة ، وسكرتيراً خاصاً له في مجلس نواب الإئتلاف عام ١٩٢٦ ـ لمحات من حياة الزعيم سعد وشخصيته ، وعلاقاته بالطلبة والعمال والفنانين والصحافة والنهضة النسائية وبعض الشخصيات السياسية ، وموقفه من بعض الأحداث السياسية والفكرية .

٥ ـ مذكرات عبد الفتاح حسن

وقد صدرت عن دار الشعب في عام ١٩٧٤ بعنوان : « ذكريات سياسية »، وتقع في ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط ، وقد قسمها الكاتب إلى جزئين :

الأول : ويتناول فيه ذكريات الفترة التي عين فيها وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية في مارس ١٩٥٠ ، فوزير دولة ، ثم وزيراً للشئون الاجتماعية ، ووزيراً للداخلية بالنيابة ، فوزيراً للحربية بالنيابة أيضاً ، إلى أن أقيلت وزارة الوفد بعد حريق القاهرة . كما يشمل أيضاً الفترة التي تلت ذلك وصدر خلالها من نجيب الهلالي أمر عسكري بتحديد إقامته .

أما القسم الثاني : فيتناول ذكريات الفترة التي بدأت من ثورة ٢٣ يوليو حتى ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ . ويتحدث فيها عن علاقة الوفد بالثورة حتى اعتقاله ثم الإفراج عنه .

٦ ـ مذكرات إبراهيم طلعت

نشرتها مجلة روز اليوسف في الفترة من ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ حتى ٢١ مارس ١٩٧٧ تحت عنوان « أيام الوفد الأخيرة »، وقد عالج فيها إبراهيم طلعت ، الذي كان عضواً في حزب مصر الفتاة ، وانتقل إلى الوفد بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح في الطليعة الوفدية ـ تطور علاقات الوفد بثورة يوليو ٢٣ في العامين الأولين منها ، وعلاقته الشخصية بعبد الناصر ، وأساليب الثورة في القضاء على النظام القديم . وقد

تعرض لبعض الوقائع التاريخية الهامة ، مثل قوانين الصحافة في عهد وزارة الوفد الأخيرة ، وألقى عليها أضواء هامة .

وإلى جانب هذه المذكرات المتعاطفة مع الوفد ، هناك بعض المذكرات الأخرى مثل : مذكرات السيدة فهيمة ثابت عن « الزعيم الخالد وأم المصريين في ملقى جبل طارق » (القاهرة بدون تاريخ)، ومذكرات محمد الشافعي البنا (٣٤) التي نشرت بجريدة المصري خلال عام ١٩٣٨ تحت عنوان « ١٧ سنة في السجن »، ومذكرات حمد الباسل المنشورة بعنوان : « مذكرات عن ثورة ١٩١٩ » في مجلة « الدنيا المصورة » من ٨ إبريل ١٩٣١ إلى ٦ مايو ١٩٣١ .

ثالثاً ـ مذكرات حزب الأحرار الدستوريين

أما المذكرات التي تحمل وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين ، فأبرزها ما يلي :

١ ـ مذكرات محمد حسين هيكل :

أ ـ « مذكرات في السياسة المصرية » (ثلاثة أجزاء) :

وهي أبرز المذكرات التي تعبِّر عن وجهة نظر الأحرار الدستوريين ، وأخطرها وهي بعنوان « مذكرات في السياسة المصرية » ، وتتكون من ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول ، ويتناول الأحداث من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، وقد صدر عام ١٩٥١ .

والثاني وقد صدر عام ١٩٥٣ ويتناول الأحداث من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يولية ١٩٥٢ .

أما الجزء الثالث فقد صدر عام ١٩٧٨ ، ويتناول أربع موضوعات هي : القضية الفلسطينية ، والنزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن ، وأزمة مجلس الشيوخ في يونية

١٩٥٠ ، وقضية الوثائق السياسية المزورة .

وقد صدر الجزءان الأولان في حياة الكاتب ، أما الجزء الثالث فصدر بعد وفاته .

وقد قدَّم الدكتور هيكل للجزء الأول من المذكرات بقوله إنه استملاها من الذاكرة ، إلا قليلاً رجع فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة في التأريخ للحوادث ، أو في تصوير ما غشي عليه الزمن بحجاب جعله لا يطمئن كل الإطمئنان إلى ما بقي في الذاكرة من صورته . وإنه لم يتناول إلا ما شهده أو شارك فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . وقد حاول في براعة أن ينفي أي أثر للحزبية في هذه المذكرات فذكر أنها لا تنصر رأياً على رأي ولا فريقاً على فريق ، وإنما هي تصوير للحوادث كما وقعت في الفترة التي تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لاتجاهات الرأي المختلفة .

على أن الكاتب ، الذي يعترف بأنه كان في أكثر أطوار حياته يقف في غير الجانب الذي عليه الجمهور ، لم يكن ليملك إلا أن يكون مدافعاً ومحامياً عظيماً عن كل وجهات النظر التي اعتنقها ، سواء عندما كان يميل إلى حزب الأمة ، أو عندما كان عضواً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين . وإن كان أكثر إنصافاً لنفسه في الجزء الثاني من مذكراته حين قال : « لا أدعي أنني استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس ، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الإنصاف » .

ويختلف الجزء الأول عن الجزء الثاني من المذكرات ،

في أن الكاتب في الجزء الأول ، أخذ يصور من وجهة نظره «جهاد الشعب والسياسة والأحزاب في مصر»، بقدر ما شارك في هذا الجهاد أو اتصل به ، منذ الحقبة الأولى من القرن العشرين إلى تولي الملك فاروق سلطته الدستورية . وكان اشتراكه فيه إشتراك شاب محام في مجهودات الحركة القومية العظيمة التي اشتملت على طوائف الأمة كلها ، ومن بعد ذلك أصبح رئيساً لتحرير جريدة « السياسة » لسان حال « الأحرار الدستوريين » .

أما الجزء الثاني ، فيتتبع فيه الكاتب ما شارك فيه أو اتصل به من الحوادث بعد أن أصبح وزيراً ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . « وبين نظرة الصحفي ، وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث ، فارق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً . فالصحفي ناقد يجلس في شرفات المتفرجين ، أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح. ونظرة الصحفي النزيه تزن الحوادث لذاتها وقلّما تُعْنَى بملابساتها أمّا نظرة الوزير فواقعية ، تعير ما يلابس الحوادث من ظروف ، عناية واعتباراً يزيدان في بعض الأحيان على اعتبار الحوادث لذاتها » .

والجزء الأول يتكون من عشرة فصول وتقديم . وقد تناول فيه الدكتور هيكل على التتابع : نشأته السياسية ، وأحوال مصر بين إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم قيام لجنة الدستور ، ودور حزب الأحرار الدستوريين فيها ، ووزارة سعد زغلول وعلاقة الأحرار الدستوريين بها ، ثم

تطورت الحركة السياسية في مصر بين وزارة زيور باشا إلى تأليف عدلي باشا وزارة الأئتلاف ، ومن وزارة الإئتلاف إلى إقالة النحاس وتأليف وزارة محمد محمود باشا ، وعهد وزارة محمد محمود حتى تأليف النحاس وزارته الثانية ، ثم المعركة بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ حتى تولية عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة ، والنضال الوطني عام ١٩٣٥ حتى تأليف وزارة علي ماهر التي مهدت للانتخابات والمفاوضة مع إنجلترا ، وأخيراً إبرام معاهدة ١٩٣٦ حتى تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية .

أما الجزء الثاني فيتألف من عشرة فصول وتقديم أيضاً ، وقد تناول فيه الدكتور هيكل على التتابع : الصراع الدستوري في عهد حكومة الوفد ، بعد تولي فاروق سلطاته الدستورية حتى إقالة النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وتأليف وزارة الإنتخابات ، واشتراكه فيها ، حتى افتتاح البرلمان الجديد ، وإعادة محمد محمود تأليف وزارته . ثم أعمال الدكتور هيكل نفسه في وزارة المعارف التي تولاها ، وتعديل الوزارة ، واشتراك السعديين فيها ، ثم أزمة ميونخ ، والصراع بين علي ماهر وكامل البنداري في القصر ، واستقالة وزارة محمد محمود .

ثم تحدث ، الدكتور هيكل عن إعلان الحرب العالمية الثانية ، وتأليف علي ماهر الوزارة ، وسقوطه ، وتأليف حسن صبري باشا الوزارة الجديدة ، وأحداث وزارتي حسن صبري وحسين سري ، وتقرير سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . كما

تناول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وملابساته ، ونتائجه ، وأحداث الحرب ، وتقدم الألمان في صحراء مصر ، وانشقاق الوفد بخروج مكرم عبيد منه . ثم إقالة النحاس ، وتأليف أحمد ماهر الوزارة الجديدة .

ثم تعرض الدكتور لأحداث ما بعد الحرب ، وانتقاله من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ ، ومصرع أحمد ماهر ، وموافقة البرلمان على إعلان الحرب على إسرائيل ، وميثاق الجامعة العربية ، وتأليف صدقي باشا وزارته .

وفي الفصل الأخير تناول أحداث وزارة صدقي ، ومقتل النقراشي والشيخ حسن البنا ، وحرب فلسطين ، ثم عودة الوفد إلى الحكم ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيراً قيام ثورة ٢٣ يوليو .

أما الجزء الثالث ، فقد أشار إليه الدكتور هيكل في مقدمة الجزء الثاني فقد ذكر أن الحوادث التي أدت إلى الإنقلاب العسكري (ثورة ٢٣ يوليو) جعلته يؤثر أن يجمع في الفصل العاشر (الأخير) « صورة موجزة لما وقع بعد استقالة وزارة النقراشي باشا الأولى في أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع الانقلاب . وهي ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات . فما وقع أثناءها من الحوادث في مصر جسيم غاية الجسامة ، ولا أحسبني أبالغ إذا أنا قلت أنه يزيد في جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعي واضطراب نفسي قلَّ أن رأت مصر مثله في

تاريخها القومي الحديث . . . ولـذا كانت هـذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هـذه المذكـرات . وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقني الله إلى تمامه » .

على أنه عندما صدر هذا الجزء ، لم يتضمن شيئاً عن تلك الثورة الفكرية والقلق الاجتماعي والاضطراب النفسي الذي ميز تلك الأشهر الثمانين السابقة على ثـورة ٢٣ يوليـو . فقد تضمن ـ كما ذكرنـا ـ أربع قضـايا هي : القضيـة الفلسطينيـة ، والنزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن وأزمة مجلس الشيوخ في يونيه ١٩٥٠ ، وقضية الوثائق السياسية المزورة . وكلهـا قضايـا سياسية بالدرجة الأولى .

وأغلب الظن أن الثورة الاجتماعية التي أحدثتها ثـورة ٢٣ يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي ، بما أسفر عنها من سقوط الطبقة البروجوازية الزراعية الكبيرة التي كـانت تحكم مصر قبـل الثورة ـ قد أثارت اهتمام الدكتور هيكل بالقضية الاجتماعية المحتـدمة قبل الثورة ، وكان على وشك تقديم رؤيته لها من موقعه الطبقي على رأس حزب كبار المـلاك (حزب الأحـرار الدستـورين) ، ولكنه عدل عن ذلك بعد ما تبين له أن سقوط هذه الطبقة لم يكن لحساب الطبقات الجماهيرية التي كانت مصدر القلق الاجتماعي ـ وبمعنى آخر لم ينتقل الحكم من يد الطبقة البرجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثـورة إلى يد الجمـاهير ، كمـا كانت تـدل ظواهـر الأمور عند قيام الثورة وإصدار قانون الاصلاح الـزراعي ، وإنما انتقل إلى يد مجموعة الضباط التي أطفأت مصباح الديموقراطية الليبرالية الذي تعرض طويلاً للزوابع والأعاصيـر ، وقيام النـظام

الشمولي تحت زعامة عبد الناصر .

وقد قدم الدكتور هيكل للفصل الأول من هذا الجزء الثالث ، وهو بعنوان : « فلسطين وإسرائيل » ، بمقدمة قصيرة تحدث فيها عن وعد بلفور ، وظروف صدوره ، وانتهاء الحرب العالمية الأولى ، وإعلان حق الشعوب في تقدير مصيرها ، ثم وقوع فلسطين ، ومقاومة العرب في فلسطين للهجرة اليهودية ، ودور النازية في زيارة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وموقف الساسة العرب من القضية الفلسطينية ، وثورة ١٩٣٦ .

ثم تحدث عن جهود محمد محمود باشا لحل المسألة الفلسطينية قبل الحرب العالمية ، وموقف اليهود والعرب من المتحاربين ، والتنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة ، ومحادثات إنشاء الجامعة العربية ، ووضع فلسطين في الجامعة العربية ، ومقتل اللورد موين في القاهرة ، كما تعرض لمؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ ، الذي حضره بوصفه رئيس وفد مصر . وعرض للقضية الفلسطينية أثناء نظرها في الأمم المتحدة ، وتتبع تطوراتها من موقعه كرئيس لوفد مصر في الجمعية العامة . وتحدث عن موقف مصر من الإشتراك في حرب فلسطين ، وجلسة مجلس الشيوخ السرية ، ثم دخول القوات المصرية فلسطين ، وسير العمليات الحربية ، ورأيه في ضم النقب إلى أوضاع القيادة المصرية ، وقيام الهدنة الأولى ، واستئناف القتال ، وتخلي الجيوش العربية عن بعضها البعض ، ومحادثاته مع الإسرائيليين في جنيف وباريس حول شروط الصلح بين مصر

وإسرائيل ، ومشروع إسرائيل لعقد معاهدة مع مصر .

وفي الفصل الثاني ، وهو بعنوان : « النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن » ، تناول الدكتور هيكل ظروف قطع المفاوضات مع إنجلترا في سنة ١٩٤٧ ، ولجوء مصر إلى مجلس الأمن ، ثم الدعوة إلى الوحدة الوطنية في مصر ، وظهور فكرة الوزارة القومية ، وفشلها ، ثم اجتماع مجلس جامعة الدول العربية لبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا ، وسفر النقراشي إلى مجلس الأمن ، ورئاسة الدكتور هيكل لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم نظر القضية أمام مجلس الأمن ، وثبوت عجز المجلس عن حل المنازعات الدولية سلمياً . ومحاولات الدكتور هيكل إقناع الولايات المتحدة بالوساطة بين مصر وإنجلترا ، وفشل هذه المحاولات .

وفي الفصل الثالث ، وهو بعنوان : « مأساة ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ » ، تناول الدكتور هيكل فوز الوفد في الإنتخابات سنة ١٩٥٠ وعودته إلى الحكم ، ومحاولات الوزارة الوفدية التخلص من المعارضة ، ثم استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، واستجواب المعارضة للحكومة في مجلس الشيوخ في شأن أسباب هذه الإستقالة . وقد أورد الدكتور هيكل نص ما ورد في مضبطة مجلس الشيوخ في يومي الإثنين والثلاثاء ٢٩ و ٣٠ مايو ١٩٥٠ (واستغرق ذلك ١٠٦ من الصفحات) ! ، وتحدث عن موقف القصر منه بعد الاستجواب ، ونصيحة فؤاد سراج الدين له بعدم الإستقالة . ثم صدور مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ بإقصائه وإخراج

الشيوخ الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ وتعيين شيوخ جدد مكانهم . وقد أطلق الدكتور هيكل على هذه المراسيم وصف : « إنقلاب دستوري مروع » ! . ثم تحدث عن الصراع بين المعارضة وحكومة الوفد حول هذه المراسيم ، وعريضة المعارضة إلى الملك ضد حكومة الوفد . وتناول في هذا الفصل كريم ثابت ومصادر ثورته ونفوذه .

أما الفصل الرابع : « قضية الوثائق السياسية المزورة » . فقد تناول فيه قصة وثيقتين سريتين بتوقيع النحاس باشا ، أمكن الحصول عليهما من المفوضية الروسية ، يعرض فيهما النحاس باشا على السوفييت التعاون معهم إذا فشلت مباحثاته مع الإنجليز . وتحدث عن اتصالاته بالقصر في شأن هاتين الوثيقتين ، ثم بلاغ النحاس باشا إلى النائب العام في هذا الصدد ، وتحقيقه مع الدكتور هيكل في أمر استخدام هذه الوثائق وتقديمها للقصر . ثم ثبوت تزوير الوثيقتين ، وحفظ التحقيق .

وقد أنهى بهذا الفصل الجزء الثالث من مذكرات الدكتور هيكل ، التي تعد بلا جدال من أهم ما كتبه سياسيو وزعماء ما قبل ثورة ٢٣ يوليو عن تاريخ تلك الفترة التاريخية الخصبة .

ب ـ مذكرة يومية ـ مخطوط :

نظراً لأهمية الدكتور محمد حسين هيكل ، فقد يكون من المهم أن نشير إلى أن له مذكرات شخصية في شكل يوميات ، وهي مخطوط لم ينشر محفوظ لدى ابنه الدكتور أحمد هيكل ، يتضمن يومياته في أوروبا سنة ١٩٠٩ ، وهو بعنوان : « مذكرة

يومية » . وقد كتب بأسلوب أدنى من الأسلوب الذي عرفت به أعمال الدكتور هيكل المنشورة .

وقد بدأ هذه اليوميات بالبسملة ، وبقوله : « مذكرات يومية من يوم سفرنا إلى يوم الأحد أول أغسطس ١٩٠٩ » . وفيها وصف توديع أهله له ، ثم ركوبه الباخرة ، وزيارته لمارسيليا ، وما رآه في باريس .

وقد قرر في مذكراته أنه بدأ في ٤ أغسطس ١٩٠٩ في كتابة مذكراته اليومية هذه ، وأنه يكتب فيها ما يحدث في يومه ، وما يصادف أثراً في نفسه . وهو ما فعله بالفعل ، فقد كتب في تلك المذكرات ما كان يتناوله من طعام ، وخلوة للراحة ، وركوبه الترام ، إلى غير ذلك من تفاصيل الحياة اليومية . ولكنه في خلال ذلك كان يناقش قضايا إجتماعية وفكرية تشغله ، ويسقط ذلك على أحوال مصر بصفة خاصة . وبعد أن مضى في هذه اليوميات قرابة ١٢٠صفحة ، كتب عنواناً جديداً : « مذكراتي في أوروبا » ، وصف فيها مشاهداته في ضواحي باريس ، والريفييرا ، وفي إنجلترا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، وإيطاليا . وتحدث ضمن مشاهداته عما يلاقيه من مظاهرات اجتماعية ودينية وغيرها .

وفي رأي الدكتور محمد سيد محمد ، في رسالته للدكتوراه عن « صحيفة السياسة الأسبوعية » ، أن هذه اليوميات لا تصلح للنشر لسببين : الأول ، أنه كتبها بصورة فجة ، وبأسلوب يقل عن أسلوب أعماله المنشورة . والثاني ، أن القيمة

الحقيقية للمذكرات تكمن في الأفكار والقضايا التي طرحها هيكل في صفحاتها ، عندما كان يسقط ملاحظاته على أوضاع مصر وظروف مصر . وهذه الأفكار والقضايا قد ترددت بعد كتابتها على هذا النحو في أعمال هيكل الثقافة ، بصورة أكثر إستواء ، وأكمل شكلاً ، وأوضح مضموناً (٣٥) .

وفي رأينا أن هذين السببين بالذات يتطلبان نشر هذا المخطوط وطرحه على الباحثين ، فهو جزء من تكوين الدكتور محمد حسين هيكل ، ومرحلة من مراحل نضجه . ولا يغض من قيمة هذا المخطوط أنه كتب بأسلوب أقل من أسلوب هيكل في أعماله المنشورة ، فالمرء حين يكتب لنفسه لا يكتب عادة بأسلوب أدبي ، وإنما يعبر عن نفسه بأبسط التعابير .

٢ ـ مذكرات يوسف نحاس

تتكون من جزئين : الأول وقد صدر في عام ١٩٥١ تحت عنوان « صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث ـ مفاوضات عدلي ـ كيرزن » ، وهو على جانب عظيم من الأهمية ، لأنه يتضمن يوميات الدكتور يوسف النحاس عن هذه المفاوضات .

وكان الدكتور نحاس قد شرع في تدوين هذه اليوميات عندما وصل عدلي باشا ورفاقه إلى باريس في يوم ٦ يولية سنة ١٩٢١ ، للتوجه إلى لندن لمفاوضة اللورد كيرزن ، وتنتهي بيومية ٢٣ نوفمبر ١٩٢١ . وكان الدكتور يوسف نحاس قد عين في وفد عدلي باشا مستشاراً للشئون المالية والاقتصادية .

وتزيح هذه اليوميات الستار عن المناخ ، والجهود الكبيرة التي بذلها الوفد المصري المفاوض ، دون جدوى ، لحمل اللورد كيرزن على الاعتراف بحقوق مصر .

وتتكون المذكرات من ١٠٧ صفحات من القطع الكبير ، وقد أضاف إليها الدكتور يوسف نحاس الوثائق الرسمية الخاصة بالمفاوضات ، مما وصل بعدد صفحات المذكرات إلى ١٦٤ . وقد قدم لها الدكتور محمد بهي الدين بركات .

أما الجزء الثاني ، فقد صدر عام ١٩٥٢ بعنوان « ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية » ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ، عن سعد والوفد المصري . وفيه روي الكاتب كيف عرف سعد زغلول ، ونشأة الوفد ، وبوادر الخلاف فيه ، وحوادث الشقاق . وقد ضمنه الكاتب بعض الخطابات المتبادلة بينه وبين أعضاء الوفد .

أما القسم الثاني ، فيتحدث فيه عن عبد العزيز فهمي وذكرياته عنه ، ويتناول علاقة عبد العزيز فهمي بالسلطان حسين ، ثم الملك فؤاد .

أما القسم الثالث ، فيتكون من يوميات الدكتور يوسف نحاس عن ثورة ١٩١٩ في الفترة من ١١ إبريل سنة ١٩١٩ إلى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ .

وقد أضاف الكاتب قسماً رابعاً بعنوان : « تصرفات

حكومية » يتضمن إقصاءه عن المجلس الاستشاري للزراعة بسبب احتجاج « النقابة الزراعية المصرية » ، التي كان يقوم بسكرتاريتها العامة ، على إلغاء صدقي باشا الدستور ، ثم إعادته إليه ، إلى غير ذلك من التصرفات .

ويضاف إلى هذين الجزءين جزء آخر مختلف تحت عنوان : « ذكريات السودان » .

٣ ـ مذكرات عبد العزيز فهمي

قد رواها لطاهر الطناحي الذي دونها في كتاب الهلال (عدد إبريل ١٩٦٣)[١٧] وقد ذكر طاهر الطناحي أنه لم يكتبها بأسلوبه الخاص ، بل عنى كل العناية بأن يمليها صاحب المذكرات بلسانه ، ثم يضعها هو في القالب التاريخي . وأنه كان كلما انتهى من تدوين فصل من الفصول بعد إملائه ، عاد إلى صاحبه فقرأه عليه للتصحيح والمراجعة ، أو للزيادة والتهذيب وقد نشر فصولاً منها في مجلة « المصور » ، ونشرها كاملة في كتاب الهلال .

وتتضمن هذه المذكرات ، نشأة عبد العزيز فهمي ، وتدرجه من الوظيفة إلى المحاماة إلى القضاء ، ثم تأليف الوفد المصري ، وانقسام الوفد ، وخلاف سعد وعدلي ، ودستور ١٩٢٣ ، ونضاله من أجله ، ثم رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين بعد استقالة عدلي منها ، ودخوله الوزارة في مارس ١٩٢٥ برياسة زيور باشا .

كما تحدث عبد العزيز فهمي عن أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرزاق ، التي أدت إلى اخراجه من الوزارة ، وتخليه عن رياسة الحزب بعد حدوث الائتلاف ، وتوليه رياسة محكمة الاستئناف في عام ١٩٢٨ ، ثم رئاسة محكمة النقض والإبرام سنة ١٩٣٠ .

والفصل الحادي عشر من المذكرات يشتمل على بحث لعبد العزيز فهمي عن تحريم تعدد الزوجات . وبه تنتهي المذكرات التي تتناول الحقبة الأولى من حياة عبد العزيز فهمي ، لأنه اختير لحزب الأحرار الدستوريين مرة أخرى بعد وفاة محمد محمود باشا ، قبل انتقال الرياسة إلى الدكتور محمد حسين هيكل .

٤ ـ مذكرات أحمد لطفي السيد

وهي بعنوان : « قصة حياتي » وقد رواها أيضاً لطاهر الطناحي ، ونشرها في كتاب الهلال في عدد فبراير ١٩٦٢ ، بعد أن نشر فصولاً منها في مجلة « المصور » ، وهو يتتبع فيها حياته السياسية عبر ثلاث مراحل : مرحلة حزب الأمة ، فالوفد ، ثم الأحرار الدستوريين .

وتكاد المذكرات تتركز على المرحلة الأولى . إذ يروي فيها أحمد لطفي السيد ذكرياته عن نشأته الأولى ، واشتغاله بالسياسة ، ثم اشتغاله بالصحافة ، وعلاقته بالخديو عباس وإنشاء « الجريدة » ، كما يتحدث عن اللورد كرومر ، والجامعة الإسلامية ، والدستور والاستقلال قبل الحرب العالمية الأولى .

كذلك تحدث أحمد لطفي السيد عن علاقته بسعد زغلول ، وتأليف الوفد المصري بعد الحرب ثم وقوع الخلاف بين سعد زغلول وعدلي . وتناول تأسيس الجامعة وعلاقته بها حتى سنة ١٩٤١ ، ثم مناسبة دخوله الوزارة سنة ١٩٢٨ .

والجزء من المذكرات الخاص بثورة ١٩١٩ ، وما بعدها، مقتضب لحد كبير .

٥ ـ مذكرات محمد على علوبة

تشتمل على :

١ ـ دفتر يومية للإيرادات والمصروفات بعنوان « الوفد المصري ، أمانة الصندوق » . وقد سجل محمد علي علوبة في أحد وجهيه الإيرادات التي تسلمها تبعاً من الوفد بصفته أميناً للصندوق ، وفي الوجه الآخر سجل المصروفات التي تمت لأعضاء الوفد والأغراض المختلفة وذلك في الفترة من ٢٣ نوفمبر ١٩١٩ إلى ١٢ يناير ١٩٢١ .

٢ ـ مجلد يحتوي على مذكرات علوبة الخطية ، بعنوان : « ذكريات إجتماعية وسياسية » ، ويقع في ٥٣٢ صفحة .

٣ ـ مجلد يحتوي على نفس المذكرات مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وعدد صفحاته ٢٩٤ .

وقد تتبع محمد علوبة في مذكراته حياته الخاصة : نشأته حتى تخرجه من مدرسة الحقوق ، وعمله في المحاماة ، وزواجه وعلاقته بأبيه ، ووفاة والده . وتحدث عن تكوين الأحزاب

السياسية في مصر : الحزب الوطني ، وحزب الإصلاح ، وحزب الأمة، ثم انضمامه إلى الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل، وسفره إلى الإستانه . وتناول عصر الخديو عباس الثاني ، وحادثة الحدود ، وحادث دنشواي ، وسياسة المهادنة مع سير جورست ، ثم عقد المؤتمر القطبي والمؤتمر المصري .

كما تعرض علوبة لتأليف الوفد المصري ، وذكر أنه عرض على سعد زغلول يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ تكوين لجنة تسعى في تحقيق ما تصبو إليه البلاد فأخبره أنه يتداول في ذلك مع بعض الأصدقاء . كما أورد ملاحظات عما دار في مقابلة ١٣ نوفمبر وتتبع ثورة مارس ١٩١٩ ، وسفر الوفد إلى باريس ،واختياره أميناً للصندوق ، ثم الخلافات في باريس ، ولجنة ملنر ، والمفاوضة الأولى في لندن .

وتبدأ المذكرات تتخذ شكل يوميات ابتداء من ٢٦ يولية ١٩٢٠ حتى يناير ١٩٢١ . وقد تعرض بعدها علوبة إلى خطبته التي أورد فيها اتهامه لسعد زغلول بأخذ نقود الوفد ، وسجل نصها . وتحدث عن وزارة سعد باشا ، ومقتل السردار وتتبع الأحداث حتى وفاة سعد زغلول وما بعدها . كما تحدث عن أعماله ومشروعاته في مجلس الشيوخ .

وقد نشر هذه المذكرات الدكتور محمد الشنيطي ، صاحب ومدير المركز العربي للبحث والنشر ، في كتاب صدر عام ١٩٨٢ ، بعد اطلاعنا على الأصل في طبعة رديئة مليئة بالأخطاء .

ثم صدرت منه طبعة ثانية عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر في عام ١٩٨٨ بإشراف وتقديم الدكتور عاصم الدسوقي .

٦ ـ مذكرات إبراهيم الهلباوي

تشتمل على ملفين ، وتصدير للسيد / عبد الحليم الجندي ، المحامي بقسم قضايا الحكومة ، بخط اليد في ١٩ ورقة .

والملف الأول من مذكرات الهلباوي يقع في ١٤١ صفحة ، ويتكون من ١٥ فصلاً ، وقد تناول فيه نشأته حتى وصول مكتبه للمحاماة « إلى الدرجة الأولى بين مكاتب أعظم المحامين في القاهرة » . ثم القضايا التي اشترك فيها ، ومرافعاته ، مع التعرض لحياته الخاصة .

وقد تعرض الهلباوي لمحاكمة دنشواي ، وعلى عكس الانطباع السائد عن ندمه على مرافعته فيها ، فإنه يدافع عن هذه المرافعة في مذكراته ويقول « ترافعت بما أملاه علي الواجب دون أن أتجاوز بكلمة واحدة ، بل ربما أستطيع أن أعترف بأن شعوري بوطنيتي وصل بي إلى حد لا يتفق مع واجبي » . ويبدي سروره بحظه في هذا الدفاع ! .

وفي الملف الثاني ، وهو بخط اليد ويقع في ٢٦٠ صفحة (من ص ١٤٢ إلى ٤٠١) يتحدث عن ذكرياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ في استعراض سريع ، وينتقل إلى حياته الخاصة ،

ويتعرض لمصرع السردار ودخوله حزب الأحرار الدستوريين ، ثم دخـولـه مجلس النـواب في بـرلمـان الائتـلاف ، ونشـاطـه في المجلس ، ودوره في حزب الأحرار الدستوريين .

وقد خصص الهلباوي عدداً كبيراً من الصفحات للتحدث عن القضايا التي تـرافع فيهـا مثل : قضيـة لطيف بـاشا سليم ، وقضيـة عصمت أمين ، وقضية آل محفـوظ ، وقضية القنـابل ، وقضية نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤ التي رفعتهـا النيابـة على مديـر جريدة السياسة . واختتم مذكراته بكلمة ذكر فيها من عاونوه على مهنة المحاماة . ويفهم من هذه الخاتمة أنه أنهى كتابة مذكـراته قبل وفاة حسن صبري باشا في نوفمبر ١٩٤٠ . والمذكرات تركز بـالدرجـة الأولى على مرافعـات إبراهيم الهلبـاوي في القضايا المختلفة عبر حياته .

ويجري تحقيق هذه المذكرات حالياً في مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

رابعاً ـ مذكرات الإخوان المسلمين

أما المذكرات التي تحمل وجهة نظر الإخوان المسلمين ، فيوجد لدينا مذكرات حسن البنا ، منشىء الجماعة ، ومذكرات حسن العشماوي عن « الإخوان والثورة » ، الصادر عن المكتب المصري ١٩٧٧ . ثم مذكرات محمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ » ، وهي جزءان صدرا عن دار الدعوة عام ١٩٧٩ و ١٩٨١ . ثم مذكرات زينب الغزالي : « أيام من حياتي » الصادرة في عام ١٩٧٨ . وأخيراً مذكرات صلاح شادي : « صفحات من التاريخ ، حصاد العمر » وقد صدر الجزء الأول عن دار الشعاع للنشر بالكويت ١٩٨١ (صدر بعد دفع الكتاب للناشر) .

١ ـ مذكرات حسن البنا

وهي بعنوان «مذكرات الدعوة والداعية » ، وتقع في ٢٨٨ صفحة من القطع الكبير ، وقد صدرت عن دار الكتاب العربي بمصر ، وتتناول الفترة من نشأته حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وتشتمل على مقدمة ، أوضح فيها البنا أن « النيابة »

كانت قد عثرت على مذكراته الخاصة سنة ١٩٤٣ ، وضاع معظمها ، وأن هذا ما دفعه إلى إعادة كتابتها من جديد من الذاكرة وهو ما يزال يذكر الوقائع « كأنها بنت الساعة » .

وقد تنبع في الفصول التالية نشأته وحياته الدراسية ، وتأسيسه واشتراكه في الجمعيات الدينية منذ صغره كما ذكر معايشته لثورة ١٩١٩ في سن الثالثة عشرة ، والتحاقه بدار العلوم وانتقاله إلى القاهرة ، ومشاهدته ما شاهد من « مظاهر التحليل والبعد عن الأخلاق الإسلامية » ، ودعوته في القهاوي ، ومحاولته تكتيل الجهود الإسلامية في وجه« موجة الإلحاد والإباحية » ، وذكرياته في دار العلوم ، وتعيينه في الإسماعيلية ، ودراسته لمجتمع الإسماعيلية واشتراكه في جمعية الشبان المسلمين عند تكوينها .

وتناول البنا تكوينه لجماعة الإخوان المسلمين في ذي القعدة سنة ١٣٤٧ هـ ، مارس ١٩٢٨ م ، ونشاطاته في نشر الدعوة في الإسماعيلية ، والثورة التي ثارت ضده بسبب « الهبة » التي تلقاها من شركة قناة السويس لبناء دار الإخوان في الإسماعيلية . ثم تفكيره في بناء فرقة الرحلات للإخوان المسلمين على نظام الكشافة ، وانتقال الفكرة إلى بقية شعب الإخوان وفروعهم (وهي نواة فرق الجوالة التي يتكون منها جيش الإخوان) .

وتحدث البنا عن انتقال الدعوة إلى القاهرة ، ونشاطات الإخوان في المحاضرات والدروس ، والتشكيلات الكشفية

والرياضة والحفلات الـدينية وغيـرها . ثم ظهـور مجلة الإخوان المسلمين في أواخر شهر مايو ١٩٣٣ ، ثم مجلة النذير في مايو ١٩٣٨ .

وقد أورد نصوصاً من خطبه ، وعرض لشعب الإخوان في تلك الفتـرة ، وصـوراً للعـرائض التي رفعهـا مجلس الشـوري العـام ، ثم تـأليف هيئـة مكتب الإرشـاد العـام ، والـدعـوة في الجامعة والمدارس العليا ، ومؤتمرات الإخوان وأعمالها .

ثم أورد نماذج من اجتماعات الجمعية العمومية لـلإخوان في الأقـاليم ، ونماذج من قـرارات مكتب الإرشـاد العـام ، ثم نماذج من محاضرات الأقاليم .

وتناول البنا انتقال الدعوة إلى الأقطار الشقيقة : فلسطين ، وسوريا ، ولبنان . كما تعرض لعلاقة الإخوان بقضية فلسطين ، ومعارضتهم لمعاهدة ١٩٣٦ ، والمطالب الخمسين التي وجهت إلى ملوك وأمـراء ورجال الحكـومات الإسـلاميـة ، ونمـاذج من معسكرات الإخوان ، وعلاقة الإخـوان بحكومـة علي ماهـر عام ١٩٣٩ .

٢ ـ مذكرات زينب الغزال

صـدرت عن دار الشروق في عـام ١٩٧٨ تحت عنوان : « أيام من حياتي » ، وتنقسـم إلى سبعة أبواب ومقدمة ، وتقع في ٢٠٨ صفحات، وتتناول علاقات زينب الغزالي مع ثورة ٢٣ يوليو.

وفي الباب الأول من المذكرات اتهمت زينب الغزالي عبد

الناصر بأنه كـان يكرههـا شخصياً ، وتنـاولت عملها في المـركز العام للسيدات المسلمات ، ورفضها أوامـر الإتحاد الإشتـراكي باستقبال عبد الناصـر في المطار ، وقـرار حل المـراكز العـام ، ورفض مجلس إدارة المركز تنفيذ القرار ، ثم تنفيذ الحكومـة له بالقوة المسلحة .

أما الباب الثـاني ، فقد تحـدثت فيه عن صلتهـا القديمـة بالإخوان المسلمين ، وتناولت أول لقاء لها بعبد الفتاح إسماعيل في مـوسم الحـج ، واتفـاق الإثنين على العمـل للدعـوة ، واستكشاف عبد الفتاح إسماعيل الصالحين للعمـل من الإخوان السابقين ، ثم اتصالها بسيد قطب أثناء تأليفه كتـاب « معالم في الطريق » ، ونشأة الحلقات من الشباب لدراسة الكتاب .

وتحدثت في الباب الثالث والأبواب التالية عن اعتقال سيد قطب يوم ٥ أغسطس ١٩٦٥ في قضية المؤامرة ، واعتقالها هي أيضاً . وتناولت ذكـرياتهـا في الزنـزانة ٣ ، و « دوامـة التعذيب والمسـاومة » ، ومقـابلتهـا لشمس بـدران ، وأمـره بجلدهـا في مكتبه ! . ثم تحدثت عما تعرضت لـه من تعذيب وتحقيق ، ثم محاكمتها يوم ١٧ مايو ١٩٦٦ ، والحكم عليها بالأشغال الشـاقة لمـدة ٢٥ عـامـاً ، وانتقـالهـا من السجن الحـربي إلى سجن القناطر ، وحياتها في السجن حتى الإفراج عنها يوم ١٠ أغسطس ١٩٧١ .

وأهمية المذكرات تتمثل في البابين الأول والثاني ، اللذين تناولا جذور مؤامرة ١٩٦٥ .

٣ ـ مذكرات محمود عبد الحليم

هو عضو الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين ، وقد ظهرت هـذه المذكـرات تحت إسم : « الإخوان المسلمـون ، أحداث صنعت التاريخ ، رؤية من الداخل » . وقد صدر الجزء الأول ، الذي نعرضه هنا ، (صدر الجزء الثاني بعد دفع الكتاب للناشر) عن « دار الدعوة » عام ١٩٧٨ في ٥١٠ صفحة ، وقسمه محمود عبد الحليم إلى مدخل وأربعة أبواب .

وقد تناول في المدخل أول لقاء له بالشيخ حسن البنا بعد قـدومه إلى القـاهرة لـلإلتحاق بكليـة دار العلوم ، وزيارتـه لدار المـركـز العـام للتعـرف على أحـوال الإخـوان المسلمين قبـل الإنضمـام إليهم ، ونـظام الـدار ، ومجلة الإخـوان ، وشعبهم وأعضاء المركز العام .

وفي الباب الأول ، وهو بعنوان : « في شارع الناصرية » ، تحـدث في الفصـل الأول عن « العمـل الـطلابي المنـظم » ، وتكوين لجنة الطلبة ، وعملها في توزيع مجلة الإخوان ، ونشـر الدعوة داخل كليات الجامعة . كما تحدث في الفصل الثاني ، وهو بعنوان : « الدعوة على مفترق طريقين » ، عن فكرةترجمـة القـرآن الكريم والمعـركة التي دارت حـولهـا ، وفكـرة الهجـرة بالدعوة إلى بلد آخر ! .

أمـا البـاب الثـاني ، وهـو بعنـوان : « في ميـدان العتبـة الخضراء ؟ فقد قسمـه محمود عبـد الحليم إلى أربعة فصـول ، الأول بعنوان : « إبراز الإخوان باعتبارهم فئة متميـزة من الفئات

الأساسية في المجتمع المصري » ، وتناول فيه ظهور فكرة أن تكون هناك شارة للإخوان المسلمين ، بعد انتقالهم إلى الدار الجديدة ، وصدور مجلة « النذير » ، ومؤتمرات الإخوان المسلمين الخمسة ، خصوصاً المؤتمر الخامس ، واحتكاك الإخوان المسلمين بالأحزاب ، وأول لقاء للمرشد حسن البنا بالملك فاروق في مسجد سيدي جابر في عهد حكومة علي ماهر .

وفي الفصل الثاني ، وهو بعنوان : « الأخذ بأساليب عملية في التكوين والتربية ونشر الدعوة » ، تحدث محمود عبد الحليم عن نظام الكتائب ، ونظام الجوالة ، والمعسكرات ، ولجنة الأربعة والعشرين . أما الفصل الثالث ، وهو بعنوان : « مهاجمة الإنجليز واليهود والإنطلاق بقضية فلسطين » ، فقد تحدث فيه عن جهود الإخوان من أجل قضية فلسطين . وفي الفصل الرابع ، وهو بعنوان : « الفتنة الأولى » ، تحدث عن المطالب التي قدمها أحمد رفعت ، أحد شخصيات الدعوة ، في شأن تكفير الحكومة ، وإلزام المرأة حدود الإسلام ، واشتراك الإخوان في الجهاد مع الفلسطين ، وتسلط أنصار أحمد رفعت على المركز العام للإخوان المسلمين ، وانتهاء الفتنة بخسارة مجلة « النذير » ، وخروج عدد من الإخوان .

أما الباب الثالث ، فهو بعنوان : « في ميدان الحلمية الجديدة ، في المبنى القديم » . وقد تحدث فيه عن انتقال الإخوان المسلمين إلى الحلمية الجديدة وبدء مرحلة جديدة في

الدعوة . وتناول في الفصل الأول البناء الداخلي والتركيب البنائي للدعوة في تلك المرحلة فتحدث عن المطالب الإدارية ، ومجالس إدارات الشعب ، والهيئة التأسيسية ، ومجالس إدارات الشعب ، والهيئة التأسيسية ، ومكتب الإرشاد العام ، ولجنة العضوية ، وصحافة الإخوان ثم نظام الأسر ، والنظام الخاص أو الجهاز السري الذي تأسس ـ كما قال ـ للدفاع عن الدعوة ضد الإنجليز و « أذنابهم من الحكام المصريين » وإنقاذ المسجد الأقصى . كما تحدث عن ترشيح حسن البنا نفسه لمجلس النواب سنة ١٩٤٢ .

وقد تناول في الفصل الثاني ، وهو بعنوان « العمل الوطني في ظل الحرب العالمية الثانية » ، علاقة الإخوان بوزارة علي ماهر ، ثم بوزارة الوفد التي تألفت بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتعرض بالنقد لصاحب هذا القلم بسبب مقال لي نشر بجريدة الأهرام سنة ١٩٧٥ ، بعنوان : « ٤ فبراير ، وثائق جديدة ، صورة من تقارير الأمن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد بعد الحادث » . وتحدث عن المحاولة الثانية لحسن البنا لدخول مجلس النواب في الإنتخابات التي أجرتها حكومة أحمد ماهر بعد إقالة حكومة الوفد .

أما الباب الرابع ، فهو بعنوان : « في ميدان الحلمية الجديدة ، في الدار الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية » . وقد تناول في الفصل الأول ، وهو بعنوان : « وصول الدعوة إلى قمة النفوذ الشعبي » علاقات الإخوان بوزارة النقراشي الأولى ، ومظاهر كوبري عباس في ٩ فبراير ١٩٤٦ ، ثم

علاقة الإخوان بوزارة إسماعيل صدقي . وروي قصة إتصال صدقي باشا بالمرشد ،وإتفاق الإخوان مع صدقي باشا على أسس المفاوضات ، ثم تخلي الإخوان عن إسماعيل صدقي باشا ، وسقوطه ، وتأليف وزارة النقراشي الثانية . وتناول في الفصل الثاني دخول مصر حرب فلسطين ، ودور الإخوان فيها . وفي الفصل الثالث ، وهو بعنوان : « خطط التآمر العالمي للقضاء على الدعوة » ، تناول البوليس السياسي وجمعية إخوان الحرية ، ثم انشقاق أحمد السكري ، وموقف الإخوان المسلمين من الشيوعية ، وخطة المرشد لمقاومتها ، ثم استغلال حرب فلسطين للقضاء على الدعوة وبذلك انتهى الجزء الأول من هذه المذكرات التي تعد من أهم وأوفى ما صدر عن الإخوان المسلمين .

٤ ـ مذكرات حسن العشماوي

صدرت عن المكتب المصري الحديث في عام ١٩٧٧ تحت عنوان : « الإخوان والثورة » . وتقع في مائتي صفحة ، وتنقسم إلى سبعة عشرة فصلاً ، وتتكون من قسمين : الأول ، يتناول فيه حسن العشماوي علاقته الشخصية بعبد الناصر وعلاقة الإخوان بالثورة ، والقسم الثاني ، ويتناول فيه حياته أثناءالهرب لمدة ثلاث سنوات بعد حادث المنشية .

وبالنسبة للقسم الأول ، وهو الذي يهمنا عرضه هنا ، فيتحدث فيه حسن العشماوي عن اليوم الأول التي عرف فيه عبد الناصر قبل الثورة « حين كان يعتبر نفسه واحداً من الإخوان ،

يدرب شبابهم على إطلاق النار وأعمال العنف في مركز الصف ، ويشترك مع جهازهم السري القديم في تخطيط بعض الحوادث» .

كما تحدث عن معارك القناة ، وحريق القاهرة ، واتصال عبد الناصر بصلاح شادي لنقل الأسلحة والذخائر والقنابل التي كانت موجودة في بيته وبيت زملائه والمسروقة من الجيش ، خوفاً من تفتيش بيوتهم . ونقل الإخوان هذه الأسلحة والذخائر في عدة سيارات وسط شوارع القاهرة المحترقة .

وتعرض حسن العشماوي لقيام ثورة ٢٣ يوليو ، فذكر أن عبد الناصر كان يريد عمل إنقلاب عسكري في شهر مارس ١٩٥٢ ، منتهزاً فرصة نزول قوات الجيش في شوارع القاهرة ، ولكن فشلت هذه الخطة بسبب معارضة رشاد مهنا . وقال إن الثورة قامت بتأييد ومساعدة الإخوان .

ثم تحدث عن تطور العلاقات بين الإخوان والثورة ، ورفض مكتب الإرشاد الإشتراك في وزارة محمد نجيب ، بينما كان من رأي حسن العشماوي الإشتراك « كي يكون الإخوان على بينة من سير الأمور » . وقال إن فريقاً من الإخوان كانوا يرون أن الثورة كانت تسير نحو الدكتاتورية ، على خلاف رأيه ،« ولو كنت ممن يندمون على الماضي ، لندمت على أني لم أستمع إلي قول الناصحين لي أن نقضي على تلك المجموعة قبل أن تسيطر . وكنا وقتذاك قادرين على ذلك . ولكني لم أقبل » ! .

ثم تحدث عن الخلاف الذي وقع بين الإخوان والثورة حول قانون الإصلاح الزراعي وقانون تنظيم الأحزاب السياسية ،

« ولم يخف عني عبد الناصر أن قانون تنظيم الأحزاب ليس إلا خطوة نحو إلغائها فحرصنا على ألا ينطبق على هيئة الإخوان » ! .

وقال حسن العشماوي أن عبد الناصر استطاع أن يحدث خلافاً خطيراً داخل الإخوان سنة ١٩٥٣ ، وأن يضم إلى صفة « كثيراً ممن لا أنكر إخلاص بعضهم وفضله » ! . ثم انقض على الإخوان يوم ١٣ يناير ١٩٥٤ بالاعتقال ، واعتبر الجماعة حزباً سياسياً ينطبق عليها قرار مجلس الثورة بحل الأحزاب .

ثم تحدث عن ذكرياته في السجن ، ومظاهرات عابدين التي خطب فيها عبد القادر عودة ، وخروج قادة الإخوان من السجن الحربي في نهاية مارس ، ثم تجدد الصراع بينهم وبين عبد الناصر ، واضطرار المرشد إلى الاختفاء ، واضطرار حسن العشماوي وعدد آخر من قادة الإخوان إلى الإختفاء أيضاً . وتكلم عن الاجتماعات السرية التي عقدت لمكتب الإرشاد في أماكن سرية ، والمداولات التي دارت بين الأعضاء ، ثم خطط المقاومة التي طرحت . وقد استبعد منها الاعتبارات الفردية : « لم يقترح واحد من أعضاء المكتب أو الإخوان المسؤولين عن التنفيذ بالقيام بعمل فردي عنيف » .

ثم تعرض حسن العشماوي لحادث المنشية ، فبرأ يوسف طلعت والجهاز السري من ارتكابه ، « كان يوسف طلعت رحمه الله يؤمن بأن حادث المنشية حادث مفتعل لم يحدث على هذا النحو ، وإن قام بجانب من أدواره أشخاص في الجهاز السري .

وقد ظل إيمان يوسف طلعت بأن الحادث ملفق يشغل ذهني منذ الحين إلى اليوم » ! .

وقال حسن العشماوي إنه لم يكن ينوي تسليم نفسه حتى ولو اتخذ الجميع قراراً بذلك : « كنت أوثر ألا أسعى بقدمي إلى من كان صديقاً لنا فغدر وأصبح أسوأ عدو وأظلم حاكم . كنت - عن نفسي - بين واحد من أمرين : إما أن يقرر الجهاز السري المقاومة السافرة ، فأشترك معه فيها ، وإن لم أكن من أحد أفراده ، أو أن يقرر التسليم ، فأهرب وحدي من وجه الحكومة الظالمة ساعياً إلى حريتي الفردية » .

أما القسم الثاني من المذكرات ، فيتحدث فيه حسن العشماوي عن ظروف هربه ، وحياته في الاختفاء ، خصوصاً حياته في الصحراء التي لجأ إليها في أول مارس ١٩٥٦ ، و « حديث الأرواح والأشباح » ! ، الذي جاهد نفسه طويلاً أن يخفيه عن الناس ، « حتى لا يظنوا بعقلي الظنون ! . وأنا شخصياً لا أعرف عن نفسي شفافية الروح كما يقول المتصوفة ، ولا أكاد أصدق شيئاً مما سمعت ورأيت . ولكن حدث » ! .

وقد انتهى الكتاب بمغادرته مصر صباح يوم من الأيام الأولى من أغسطس ١٩٥٧ ، بعد ثلاثة أعوام قضاها في مصر هارباً من الاعتقال .

خامساً ـ مذكرات مصر الفتاة

تقتصر المذكرات التي تحمل وجهة نظر جماعة مصر الفتاة على مذكرات أحمد حسين ، التي صدرت تباعاً بعناوين مختلفة وأشكال مختلفة ، وأولها :

إيماني :

هو أول ما صدر من هذه المذكرات في عام ١٩٣٦ ، وقد أعيد طبعه في عام ١٩٤٦ ، وهو من القطع المتوسط ، ويقع في ٤١٠ صفحات ، كما تقع الطبعة الثانية في ٣٢٥ صفحة .

والطبعة الأولى تتكون من مقدمة من ٧٥ صفحة ، بسط فيها أحمد حسين نشأته وتطور حياته ، واهتمامه بالسياسة ، وبداية عمله السياسي تحت لواء الأحرار الدستوريين ، وتكوين جماعة الشباب الحر ، وإصداره جريدة الصرخة ، ونشاطه السياسي والإقتصادي في مشروع القرش ، ثم ميثاق مصر الفتاة ، وإعلامه ، وبداية الوجود السياسي لمصر الفتاة .

وقد أتبع ذلك بعدد من مرافعاته ، ثم خطبه في شكل مسلسل يجعل منها أشبه بسجل تاريخي .

أما الطبعة الثانية ، فهي أقرب إلى المذكرات من الطبعة الأولى ، وقد أضاف إليها كفاح مصر الفتاة حتى سنة ١٩٤٦ ، وتحتوي على تفاصيل أكثر فيما يتصل بنضال أحمد حسين السياسي .

وراء القضبان :

صدر في أواخر عام ١٩٤٩ في سلسلة « كتب للجميع » ويقع في ١٤٠ صفحة ، ويتضمن مذكرات المؤلف عن اعتقاله خلال الحرب العالمية الثانية ، بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني ، وانضمام مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة الذي كان مدرساً بالعراق) إليها . ويشتمل في الجزء الأول منه على محاولات أحمد حسين الإختفاء عن البوليس ، وفي القسم الثاني يروي مذكراته عن فترة الإعتقال حتى الإفراج عنه في أواخر عهد وزارة النحاس باشا .

في ظلال المشنقة :

صدرت في فبراير ١٩٥٣ في سلسلة « كتب للجميع » أيضاً ، وتقع في ١٤٥ صفحة ، وتشتمل على يوميات أحمد حسين ابتداء من ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، أي منذ حريق القاهرة ، وفترة اتهامه في هذا الحريق ، حتى أول نوفمبر ١٩٥٢ . ويتتبع فيها أحمد حسين كفاحه من داخل السجن لإنقاذ عنقه من المشنقة . وهي على جانب كبير من الأهمية ، خصوصاً وهي تتناول فترة من تاريخ ثورة ٢٣ يوليو .

القصة الثلاثية :

وتشتمل على «أزهار»، و «الدكتور خالد» و «احترقت القاهرة» وقد صدرت تباعاً في أعوام: ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٨ . وقد اعترف أحمد حسين بأنها تعتبر «أحد المصادر لتاريخ حياته»، وأنه إذا كان الخيال قد لعب دوره في « دائرة العلاقات العاطفية وبطلات القصة » ، إلا أنه « لا بد للخيال من أن يتوكأ ويسير ويدرج على أرض الواقع » ! . وقد تعرض في القصة الأولى « أزهار » لقصة مصر في الثلاثينيات ، وفي القصة الثانية « الدكتور خالد » لقصة مصر في الأربعينيات. أما القصة الثالثة « واحترقت القاهرة » فتعرض لقصة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو . وقد استبدل بالأسماء التاريخية فيها أسماء مستعارة ، ولكن يسهل التعرف عليها .

هذه هي أبرز المذكرات الحزبية التي تناولت تاريخ مصر المعاصر ، ويمكن أن تضاف إليها بدرجة ما ، مذكرات إسماعيل صدقي باشا ، التي صدرت عن دار الهلال عام ١٩٥٠ بعنوان : « مذكراتي » ، وإن كانت تحمل وجهة نظره أكثر مما تحمل وجهة نظر حزب الشعب الذي استقال منه . ثم مذكرات جلال الدين الحمامصي التي نشرها تحت عنوان : « معركة نزاهة الحكم من فبراير ١٩٤٢ إلى يوليو ١٩٥٢ » ، وقد صدرت عام ١٩٥٧ . وهي تحمل وجهة نظر حزب الكتلة لمكرم عبيد بدرجة ما ، وتتناول بالدرجة الأولى قصة الكتاب الأسود .

الفصل الثالث

المذكرات السياسية
عن ثورة ٢٣ يوليو

١ ـ مذكرات أنور السادات

أما ثورة ٢٣ يوليو ، فإن أقدم المذكرات المكتوبة بالعربية عنها ، هي التي كتبها القائمقام أنور السادات تحت اسم : « صفحات مجهولة » في عام ١٩٥٤ ، وتلاها بعد عامين (١٩٥٦) « قصة الثورة كاملة » ، وبعد عامين آخرين (١٩٥٨) « يا ولدي هذا عمك جمال » ، وأخيراً : « البحث عن الذات » الذي كتبه أنور السادات بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية . وسنستعرض هذه المذكرات بالترتيب الذي صدرت به .

أ ـ صفحات مجهولة :

صدرت هذه المذكرات لأول مرة في سلسلة « كتب للجميع » في نوفمبر ١٩٥٤ . ثم أعيد طبعها تحت عنوان : « أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفيَّة وأسبابها السيكولوجية » ، في سلسلة « كتاب الهلال » ـ يولية ١٩٥٧ .

وقد تحدث القائمقام أنور السادات فيها عن ذكرياته في منقباد عام ١٩٣٨ ، والتقائه بمجموعة الضباط الصغار الساخطة

على الإنجليز ورؤسائهم الخاضعين لهم ، ثم تفرق هذه الجماعة ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، واصطدام الضباط المصريين بالإنجليز في مرسى مطروح حول الإنسحاب وترك السلاح ، ثم عودة السادات إلى القاهرة ، والتئام شمل مجموعة منقباد ، واتصالاته بحسن البنا وعزيز المصري ، ورؤيته لحادث ٤ فبراير ، وعزم الضباط على مهاجمة الإنجليز عند انسحابهم من العلمين . وقد تحدث السادات عن قصة اتصالاته بالجواسيس الألمان ، وإرتباط هذه الإتصالات بعزيز المصري وعبد المغني سعيد والراقصة حكمت فهمي . وانتهاء هذه الاتصالات بالقبض عليه وعلى حسن عزت ، ومحاكمتهما محاكمة عسكرية ، وطردهما من الجيش في ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، ثم ترحيلهما إلى معتقل المنيا ، ومحاولات عزيز المصري الهرب إلى صفوف الألمان ، وسقوط طائرة عزيز ومعه حسين ذو الفقار صبري ، والقبض عليهما .

كما تحدث أنور السادات عن هربه من المعتقل في نوفمبر ١٩٤٤ ، واتصالاته بالإخوان المسلمين ، ثم اتصالاته بحسن رشاد للتوسط بين حسن البنا والملك فاروق . وحركة اليوزباشي مصطفى كمال صدقي ، وحادث اغتيال أمين عثمان باشا ، وإلقاء القبض عليه وبقائه في السجن واحداً وثلاثين شهراً .

وفي النهاية تعرض القائمقام أنور السادات لتكوين الضباط الأحرار ، ووضع نظامه الأساسي ، ومنشوراته ، ونشاطاته ، وأورد على لسان البكباشي أحمد أنور قصة اتصالاته نيابة عن

التشكيل بفؤاد سراج الدين باشا . كما تحدث عن معركة إنتخابات نادي الضباط ، وقيام الثورة .

ومن الضروري تناول هذه المذكرات بحذر ، لأن ذاكرة السادات كثيراً ما خانته في كثير من الوقائع كما أوضحنا .

ب ـ قصة الثورة كاملة :

نشرت هذه المذكرات في كتاب الهلال في يوليه ١٩٥٦ . وقد تناول فيها القائمقام أنور السادات تكوين الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في أواخر ١٩٤٩ ، وإجراء انتخابات الرياسة في يناير ١٩٥٠ ، وتطور نشاط الهيئة ، واتصالاتها بعزيز المصري وفؤاد صادق ومحمد نجيب من أجل تزعم الحركة ، ثم معركة إنتخابات نادي الضباط ، وقيام الثورة ، ودور محمد نجيب فيها ، وموقف رشاد مهنا . كما تحدث عن المفاوضات بين قيادة الثورة وفاروق ، ودور علي ماهر ، وقرار عزل الملك ، والخلاف في مجلس قيادة الثورة حول مصيره ، ثم دور السفارة الأمريكية والسفارة الإنجليزية ، واجتماع الهيئة التأسيسية أول اجتماع لها بعد نجاح الثورة ، والصدام بين الثورة والوفد ، وقانون تحديد الملكية ، وموقف رشاد مهنا وبهي الدين بركات منه ، ثم علاقة محمد نجيب بالثورة ، واصطدامها برشاد مهنا ، وعزله ، وسقوط دستور ١٩٢٣ .

وهذه المذكرات لا تحتوي تفصيلات ، بل عموميات ، ولا تكشف عن أسرار ، وإنما تكشف ما أرادت الثورة كشفه للجماهير فقط ، وهو قليل ! . كما أن السادات لا يكشف فيها

عن خصوصيات تتصل بدوره الشخصي ، وإنما يتحدث عن دور الثورة .

جـ ـ يا ولدي هذا عمك جمال :

نشرت هذه المذكرات في كتاب الهلال في يوليو ١٩٥٨ . وقد تناول فيها أنور السادات حركة الضباط الأحرار ، وظروف تحديد موعد قيام الثورة ، والخلاف بين أعضاء مجلس الثوررة وعبد الناصر بسبب اختيار المجلس طريق الحكم الدكتاتوري ، واستقالة عبد الناصر . ثم مراحل الثورة منذ قيامها حتى انسحاب بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ، والإتصالات التي تمت مع السفير الأمريكي ، وتطور العلاقات مع الولايات المتحدة ، ودورها في مفاوضات الجلاء مع بريطانيا ، وسعيها لفرض سيطرتها على مصر . ثم العلاقات بين الثورة وبريطانيا ، ومعركة الأحلاف ، وتأميم قناة السويس ، ومؤامرة العدوان الثلاثي ، وإنذار بولجانين ، وموقف أيزنهاور ، وسياسة الضغط والحصار الاقتصادي الأمريكي على مصر ، وتدبير المؤامرات ضد مصر .

السادات في هذه المذكرات أيضاً لا يتحدث عن دوره ، وإنما يتحدث عن دور الثورة ولا يدلي بأسرار ذات أهمية .

د ـ البحث عن الذات :

سبق ظهور هذا الكتاب نشر أجزاء من مذكرات الرئيس أنور السادات في جريدة الأهرام ابتداء من ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٧٥ . ثم في مجلة أكتوبر ابتداء من ٣١ أكتوبر ١٩٧٦ . وفي إبريل ١٩٧٨ صدرت الطبعة الأولى من كتاب

« البحث عن الذات ، قصة حياتي » ، عن دار المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر في ٣٦٢ صفحة . وهو ينقسم إلى عشرة فصول :

الفصل الأول ، وهو بعنوان « من ميت أبو الكوم إلى سجن الأجانب » ، وقد تناول فيه الرئيس السادات نشأته في قرية ميت أبو الكوم ، حتى دخوله الكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وتخرجه في فبراير ١٩٣٨ ، وذكرياته في منقباد ،وتكوين أول تنظيم سري من الضباط الصغار ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، وإتصالته بحسن البنا وعزيز المصري ، ثم نقله إلى مرسى مطروح ، ودوره في النزاع مع الإنجليز حول انسحاب القوة المصرية وتسليم السلاح ، وتدبيره خطة لدخول القاهرة وضرب الإنجليز والاستيلاء على السلطة . ثم دوره في محاولات عزيز المصري الانتقال إلى خطوط الألمان ، وحادث ٤ فبراير ، وخطة الإنقضاض على الإنجليز أثناء انسحابهم من العلمين ، وإتصالاته بالجواسيس الألمان ، والقبض عليه وعلى حسن عزت ، ومحاكمتهما عسكرياً ، وطردهما من الجيش ، وحبسهما في سجن الأجانب .

أما الفصل الثاني ، فتناول فيه الرئيس السادات ذكريات الاعتقال أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهربه ، وعمله في بعض الأعمال ، واتصاله بحسين توفيق وتأليف جمعية سرية ، وتدبير عملية اغتيال مصطفى النحاس باشا ، وفشل الخطة ، ثم عملية اغتيال أمين عثمان باشا ، والقبض عليه وسجنه .

أما الفصول الثالث والرابع والخامس ، وهي بعنوان « نحو تحرير الذات » « الزنزانة ٥٤ » ، « العمل من أجل قيام الثورة » ، « الثوار يحكمون » ـ فقد تناول فيها السادات ذكرياته وأحاسيسه في الزنزانة رقم ٥٤ في سجن قرة ميدان ، والانتقال منه إلى العمل مع زميله حسن عزت في السويس ، ثم عودته إلى الجيش في ١٥ يناير ١٩٥٠ ، وانضمامه إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ، ودوره في التمهيد لثورة ٢٣ يوليو ، ثم معركة إنتخابات نادي الضباط .

كما تحدث عن قيام ثورة ٢٣ يوليو ، واتصالات مجلس الثورة بالسفارة الأمريكية عن طريق على صبري ، واختيار علي ماهر رئيساً للوزراء ، ثم اجتماع مجلس قيادة الثورة اجتماعه الأول ، وإصرار عبد الناصر على رفض طريق الحكم الدكتاتوري وتقديمه استقالته ، وعلاقة السادات برفاقه أعضاء مجلس الثورة ، وإقالة علي ماهر .

وتتبع السادات الصراع داخل الثورة ، وبينها وبين الأحزاب حتى أزمة مارس ١٩٥٤ ، ثم اتفاقية الجلاء ، ومعركة حلف بغداد ، وإنشاء جريدة الجمهورية في ديسمبر ١٩٥٣ ، وتولي السادات رئاسة تحريرها ، ثم توليه منصب سكرتير المؤتمر الإسلامي ، وجو الحقد والصراع على السلطة المسيطر على مجلس قيادة الثورة في سنة ١٩٥٥ . ثم انتهاء مجلس قيادة الثورة عند انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية .

أما الفصل السادس ، فقد تناول فيه الرئيس السادات مصر

تحت حكم عبد الناصر ، من يوليـو ١٩٥٦ إلى يونيـو ١٩٦٧ ، تحت عنوان « عجز القوة » ، وقد أورد فيـه إعلان عبـد الناصـر تأميم قناة السويس ، وموقفه الحذر من هذا التأميم ، ثم العدوان الثـلاثي ، وتخـاذل الإتحـاد السوفييتي ، وانسحـاب القـوات المعتدية ، ومحاولات دالاس عزل مصر ، ونشأة فكـرة الوحـدة بين مصر وسوريا ، ورجوع عبد الناصر في وعده بتعيين السادات رئيساً لمجلس الأمة ، ثم قيام الوحدة بين مصر وسـوريا في ٢٢ فبـراير ١٩٥٨ ، وقيـام الثورة في العـراق ، ثم الأزمة المصـرية السوفييتية عـام ١٩٥٩ ، وبدايـة المتاعب بين مصـر وسوريـا ، وانتخاب السادات رئيساً لمجلس الأمة الإتحـادي ، ثم انفصال سوريا .

ثم تناول السادات في هذا الفصل الأزمة بين عبد النـاصر وعبـد الحكيم عامـر سنة ١٩٦١ ، وتـزايد الصـراع بين أعضـاء مجلس الثورة ، وانصراف عبد الحكيم عامر إلى تثبيت مركزه في القوة المسلحة . ثم ثورة اليمن في ٢٦ سمتمبر ١٩٦٢ ومـوقف السـادات من مسـانـدتهـا ، وانقـلاب حـرب اليمن إلى تجـارة ومنفعة ، وفشلها .

وتحدث عن تأزم العلاقات المصـرية الأمـريكية ، وقـطع المعـونـة الأمـريكيـة لمصـر ، وتـزايـد الأعتمـاد على الاتحـاد السوفيتي ، وتنازل الإتحـاد السوفييتي عن مـائتي مليـون جنيـه استـرليني من ديون مصـر . ثم عزل عبـد الناصـر لعلي صبري وتعيين زكـريا محيى الـدين رئيسـاً للوزراء ، ومؤامـرة الإخـوان

المسلمين عام ١٩٦٥ ، وتشكيل لجنة تصفية الإقطاع ، وزيارة السادات للولايات المتحدة ، وتفاقم الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . ثم زيارة السادات لموسكو ، ومقدمات حرب يونيه ١٩٦٧ ، وسفر شمس بدران إلى موسكو ، وهجوم إسرائيل في ٥ يونيه ١٩٦٧ ، وموقف السادات أثناء الحرب ، ثم النكسة ، وملابسات خطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيه ، ومظاهرات الجماهير .

أما الفصل السابع ، وهو بعنوان : «فترة انتقالية ، الكفاح من أجل البقاء » ، فقد تناول فيه السادات سحب عبد الناصر إستقالته ، وإعادة تكوين القوات المسلحة المصرية ، وقصة مساعدات السوفييت الحربية لمصر ، ثم مؤتمر الخرطوم ، وتفاقم الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وانتحار عبد الحكيم عامر ، ومحاكمة أعوانه ، ثم ضرب إسرائيل مصنع أبو زعبل ، ومبادرة روجرز ، وسفر عبد الناصر إلى موسكو من أجل السلاح ، ثم مذبحة أيلول الأسود في الأردن ، ومؤتمر القمة العربي ، ووفاة عبد الناصر .

وقد تناول الرئيس السادات في الفصل الثامن ، وهو بعنوان « الثورة الثانية » ، أسرار الصراعات على السلطة بعد موت عبد الناصر ، والتركة التي ورثها عن عبد الناصر ، وعلاقاته مع الإتحاد السوفيتي ، ومباحثات الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وسوريا ، والصراعات بينه وبين مراكز القوى ، ومبادرته يوم ٤ فبراير ١٩٧١ ، ثم زيارته للإتحاد السوفيتي في نفس

الشهر ، ومباحثاته هناك للحصول على أسلحة ، ثم عزله علي صبري ، وتفاقم الصراع على السلطة حتى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ، ثم المعاهدة المصرية السوفييتية ،واشتداد الخلافات مع الاتحاد السوفييتي حول السلاح ،وقرار الإستغناء عن الخبراء السوفييت .

وقد خصص الرئيس السادات الفصل التاسع عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد تناول فيه الخلافات مع القذافي على الوحدة الاندماجية ، ورسالته إلى الإتحاد السوفييتي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٢ ، ثم التخطيط لحرب أكتوبر ، والتنسيق مع سوريا ، وتكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السورية ، واجتماع مجلس الأمن القومي يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، ثم حرب أكتوبر ، والجسر الجوي السوفييتي لمصر ، واتصالات الاتحاد السوفييتي به لوقف إطلاق النار ، ثم قصة الثغرة ، ومحادثاته مع كوسيجين ، ودخول أمريكا بثقلها في المعركة لإنقاذ إسرائيل ، ووقف إطلاق النار ، وخرق إسرائيل وقف إطلاق النار ، وحشد السوفييت قوات الإنزال في البحر الأبيض ثم محادثاته مع كيسنجر ، ومفاوضات الكيلو ١٠١ ، واتفاق فض الاشتباك الأول . وقد خصص الرئيس السادات الفصل العاشر والأخير من مذكراته ، وهو بعنوان : « الطريق إلى السلام » ، بالتحدث عن جهود من أجل السلام . وفيه تحدث عن إعادة فتح القناة للملاحة ، وتاريخ علاقاته مع السوفييت ، ثم مع الولايات المتحدة ، واقتناعه بأن أمريكا في يدها ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة ، ونشأة فكرة المبادرة السلامية في ذهنه ، وأسبابها ،

وزيارته لسوريا وإختلافه مع حافظ الأسد حول زيارة القدس ، ووصول الدعوة إليه من بيجن ، ووصوله إلى إسرائيل ، ومقابلاته للزعماء الإسرائيليين ومباحثاته معهم . وبذلك انتهى كتاب « البحث عن الذات » .

ومذكرات السادات ـ بوجه عام ـ تحتاج لحذر شديد من الباحثين ، ويصعب الارتكان عليها مستقلة ، لأن عينه فيها لا تتركز على الماضي ، الذي لا يعنيه كثيراً ، وإنما تتركز على الحاضر الذي يكتب منه ، والمستقبل الذي يريد أن يؤثر فيه ! .

وبالتالي فالحقائق فيها مصطبغة ذاتية صارخة تبعدها لحد كبير عن الحد الأدنى من الموضوعية الذي يجب توفره في المذكرات السياسية ، وتسلب منها الكثير من المصداقية التي يطمئن إليها ضمير الباحث التاريخي . والسبب الأساسي في هذا العيب في المذكرات ، أن السادات لم يكتبها بعد أن تقاعد ـ كما جرت العادة ، بل كتبها وهو في السلطة ، فسخرها بذلك لخدمة السياسة ، وليس لخدمة التاريخ ! .

٢ ـ مذكرات محمد نجيب

صدرت بعنوان : « كلمتي للتاريخ » لأول مرة في بيروت عام ١٩٧٥ ، ثم أعيد طبعها في القاهرة في نفس العام عن دار الكتاب النموذجي . والطبعة الثانية لعبت فيها الرقابة بالحذف القليل . وكان محمد نجيب قد سبق له أن أصدر كتاباً باللغة الإنجليزية بعنوان : « Egypt's Destiny » يتضمن خلافاته مع

الضباط الأحرار على السلطة . وقد ذكر « مايلز كوبلاند » أن « ليه هوايت » هو الذي كتبه له .

وقد تناول محمد نجيب في الفصل الأول من ذكرياته حياته من عام ١٩١٩ ، واشتراكه في جمعية سرية في الخرطوم ، ونشاطه الوطني منذ عودته إلى القاهرة ، وتقديم استقالته احتجاجاً على حادث ٤ فبراير . ثم دفاعه عن أنور السادات حين كان مساعداً لنائب الأحكام في تهمة الجاسوسية للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتكوين رشاد مهنا تشكيلاً معادياً للفريق إبراهيم عطا الله ، والقبض على أعضاء التشكيل سنة ١٩٤٧ . وتكوين السراي « الحرس الحديدي » بواسطة الطبيب البحري يوسف رشاد ، ومهاجمة نجيب لحيدر باشا ، وتقاريره عن حالة الجيش المصري للسراي ، وخلافه مع اللواء المواوي بعد معركة أسدود ، وتعيين عبد الحكيم عامر أركان حرب للوائه ، وتعرفه بجمال عبد الناصر والضباط الأحرار ، وصدامه مع السراي حول حسين سري عامر ، ومقابلته لفؤاد سراج الدين في شأن أسباب تذمر الجيش وهزيمة فلسطين .

وقد تناول محمد نجيب في الفصل الثاني ، إنتخابات نادي الضباط ، ومحاولة السراي ضرب حركة الضباط ، ودوره في تدبير الثورة وتحديد ميعادها ، ثم قيام الثورة وتوليه قيادتها ، ومطالب الجيش إلى الملك ، وتحريك القوات إلى الإسكندرية ، وقرار عزل الملك ، ووقوع الخلاف بين ضباط الثورة حول مصيره ، وقصة وداعه للملك على ظهر المحروسة .

كما تناول اللواء محمد نجيب الخلاف حول قضية الوصاية على العرش ، وعدم ارتياحه لفتوى مجلس الدولة ، وتعيين مجلس الوصاية ، ثم حادث كفر الدوار ، وإعدام خميس والبقري ، والخلاف حول مشروع قانون الإصلاح الزراعي ، والصدام بين مجلس الثورة وعلي ماهر باشا ، وترشيح محمد نجيب لرياسة الوزارة .

أما الفصل الثالث ، وهو بعنوان « الجيش في السلطة » ، فقد تناول فيه أعمال وزارته ، وقد بدأ بالحديث عن قرارات مجلس الثورة اشتراك الإخوان المسلمين في الوزارة ، ثم قانون تنظيم الأحزاب السياسية ، ودور سليمان حافظ في ضرب الوفد ، وتنازع الاختصاص بين مندوبي قيادة الثورة ، وتدخل الضباط في شئون الحكم ، وتكون الشِلل حول الضباط ، وانحراف رشاد مهنا في وصاية العرش ، وعزله ، ثم حركة ضباط المدفعية ، واعتقال القائمين بالحركة ، واستقالة يوسف صديق ، والقبض على البكباشي حسني الدمنهوري ، وازدياد ضراوة بعض أعضاء مجلس الثورة في مواجهة الخطر ، ودور سليمان حافظ في إلغاء دستور ١٩٢٣ . ثم تكوين المؤتمر المشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، واعتراضه على ترقية عبد الحكيم عامر أربع ترقيات ، ومعارضته لقيام الحكم الجمهوري ، وقبوله رئاسة الجمهورية كارهاً لتركه قيادة الجيش ، وإعادة تشكيل الوزارة ، واعتقال الزعماء السياسيين ، وتشكيل محكمة الثورة ، ثم تفاقم الصراعات بينه وبين الضباط الصغار .

أما الفصل الرابع ، فكان حول السودان . وقد تناول فيه علاقته بالسودان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم العلاقات بين الثورة والأحزاب السودانية ، وتشكيل لجنة السودنة ، وقيام الانتخابات في السودان في ظل الإتفاقية ، وفوز الحزب الوطني الاتحادي ، وقيام أول برلمان سوداني في ٢ يناير ١٩٥٤ ، ثم سفره إلى السودان في أول مارس ١٩٥٤ .

أما الفصل الخامس ، فكان حول اتفاقية الجلاء ، وهو بعنوان : « تحرير مصر » . وقد تتبع فيه علاقات ضباط الثورة بالسفارة الأمريكية ، وعلاقة عبد الناصر برجال المخابرات الأمريكية ، ثم بداية مفاوضات الجلاء في مايو ١٩٥٣ ، وقطعها ، وتحرك العمليات العدائية في منطقة القناة ، وزيارة نهرو لمصر ، ووساطة الأمريكان بين مصر وإنجلترا ، وزيارة جون فوستر دالاس لمصر لمقاومة الخطر الشيوعي ، وفشل الحصول على أسلحة من الأمريكان ، وحديث محمد نجيب مع السفير السوڤييتي سولود حول تزويد مصر بالأسلحة السوڤييتية ، ثم إستئناف المفاوضات مع بريطانيا ، والخلافات بين نجيب والضباط أثناء المفاوضات ، واتصال وسطاء عن الأمريكان به لإبلاغه باستعدادهم للوقوف إلى جانبه ، وتزايد الاشتباكات مع قوات الإحتلال في قناة السويس ، واستئناف المفاوضات للمرة الثالثة في يوليو ١٩٥٤ ، وانتهائها سريعاً باتفاقية الجلاء ، ورفض نجيب التصديق على الاتفاقية .

أما الفصل السادس ، فهو بعنوان : « التحول

الاجتماعي » ، وتناول فيه محمد نجيب موقفه من مشروع الإصلاح الزراعي ، واعتراضه عليه ، وتنفيذ المشروع ، ثم قانون إلغاء الرتب المدنية ، وقانون العمل الجديد ، ثم انحرافات ضباط مجلس قيادة الثورة .

أما الفصل السابع : فقد تناول فيه محمد نجيب أزمة مارس . وقد استعرض فيه خلافاته مع مجلس قيادة الثورة ، وأعطى صورة تفصيلية للصراع على السلطة بينه وبين الضباط ، ومعارضته لقرار حل الإخوان المسلمين ، وتقديمه استقالته ، وقبول مجلس قيادة الثورة هذه الإستقلة ، واعتقاله ، وخروج المظاهرات مطالبة بعودته ، وحركة سلاح الفرسان ، وعودته إلى رياسة الجمهورية ، وإطلاق الحريات بقرارات ٥ مارس وتزايد المد الديمقراطي ، ثم اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس وإصداره القرارات بحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو والسماح بقيام الأحزاب ، ثم الانتقاض على الديموقراطية باستغلال العمال وحركة الاعتصامات ، ورجوع مجلس قيادة الثورة في قرارات ٢٥ مارس ، ثم الانتكاسة الديمقراطية ، وعزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ، واعتقاله يوم نوفمبر ١٩٥٤ لمدة ١٨ عاماً .

أما الفصل الثامن والأخير : فقد تناول فيه محمد نجيب ذكرياته في معتقل المرج ، واستعرض خواطره بخصوص موقف الإخوان المسلمين أثناء أزمة مارس ، وانفصال السودان عن مصر ، وزيارته لجمال سالم ، وما تعرض له من إهانات ومتاعب

أثناء فترة اعتقاله ، وتتبعه خروج ضباط مجلس قيادة الثورة واحداً وراء الآخر ، وانحسار السلطة عنهم « ليبقى الحاكم الفرد وحده » .

والمذكرات على جانب كبير من الأهمية في دراسة ثورة ٢٣ يوليو ، ولا غنى عنها في كشف الكثير من خفايا الصراع داخل مجلس قيادة الثورة . وعلى الرغم من صيغتها الدفاعية إلا أن فيها قدراً من الموضوعية . يجعلها من أهم المذكرات التي كتبت عن ثورة ٢٣ يوليو .

٣ ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادي

تعتبر هذه المذكرات بالصورة التي قدمت بها أقرب إلى النموذج الأوروبي في كتابة المذكرات . فهي لا تنتمي إلى «الذكريات» التي سجلت بعد حين من وقوع الأحداث ، كما أنها لا تنتمي إلى « اليوميات » التي تكتب في حينها ، وإنما هي رواية للأحداث من واقع يوميات الكاتب ، الذي آثر إبقاءها في طي الكتمان . فهي على هذا النحو أكثر دقة وأهمية من « الذكريات » ، وأقل قيمة من الناحية التوثيقية من « اليوميات » . ولم يذكر الكاتب أسباب انتهاجه هذا الأسلوب في تقديم مذكراته بدلاً من تقديم يومياته كما هي . ولكن من الواضح أنه لم يشأ إفشاء كل ما تحتويه اليوميات من أسرار ، وبالتالي فلنا أن نأمل في نشر هذه اليوميات بحذافيرها في ظروف أخرى . وقد ذكر الكاتب في مقدمة مذكراته أنه أحس بوجوب كتابة يومياته في نهاية عام ١٩٥٣ ، حين بدأت تظهر بوادر الصراع العنيف بين

اللواء محمد نجيب وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة لتهدد بالخطر مسيرة الثورة واتجاهاتها المرتقبة . فكان في الحقبة الأولى من الصباح يأخذ في تدوين ما حدث بعد مجهود مضن واجتماعات مستمرة طوال النهار والليل . وكان في البداية يرى أن تنشر هذه اليوميات بعد وفاته ، ولكنه عدل عن ذلك بعد حرب أكتوبر ، لأنه رأى أن في نشر هذه اليوميات « ما يساعد على كتابة التاريخ الحقيقي للثورة ، وتستكمل بها صورة بعض الوقائع التي لا تزال خافية حتى الآن . وحتى تبين أيضاً وجه الخطأ والصواب في مسيرة الثورة » ، وقد قام بتسجيل الأحداث بتتابعها التاريخي كما دوَّنها في يومياته .

وتنقسم مذكرات عبد اللطيف البغدادي إلى جزءين :

الجزء الأول ، وقد صدر في عام ١٩٧٧ ، عن « المكتب المصري الحديث » في ٣٩٦ صفحة ، ويتناول أحداث الثورة منذ بدايتها حتى معركة السويس . وقد قسمه إلى ثمانية أبواب .

الباب الأول : وهو عبارة عن مدخل تاريخي في ثمانين صفحة يتناول الأحداث التي سبقت قيام الثورة ومهدت الطريق لقيامها ، وكذلك الأحداث التي وقعت بعد قيامها ، ولم يكن قد قام بتدوينها في يومياته .

وقد تناول في الفصل الأول تشكيل سري داخل الجيش المصري في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد إقالة علي ماهر ، وكان مكوناً منه ومن الطيارين أحمد سعودي وحسن عزت ومحمد وجيه أباظة ومن أنور السادات . ثم اتصال هذا التنظيم بحسن

البنا ، واتصالـه بالقيـادة الألمانيـة ، ومغامـرة عزيـز المصري ، وحادث ٤ فبرايـر ، واتصالاتـه بأحمـد حسنيـن باشـا لاستيضاح موقف النحاس من الحادث ، ثم محاولة الطيـار أحمد سعـودي الانتقال إلى خطوط الألمان ، والقبض على أنور السادات وحسن عزت ، ثم انتقال البغدادي مدرساً بكلية الطيران عـام ١٩٤٤ . ومحاولته مساندة جيش التحرير العـربي بقيادة فـوزي القاوقجي بعد قرار هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين ـ عن طريق هروب بعض الضباط المصريين بعدد من الطائرات المقاتله إلى سـوريا للمشاركة في المعركة ، وتحدث عن حرب فلسطين ، ثم إيقاف القتال ، وشعور المـرارة والسخط في نفوس الضبـاط المصريين نتيجة هذه الحرب .

ثم تحدث الكاتب في الفصـل الثاني عن محـاولات عبد النـاصر تكـوين المجموعـة الأولى من تنظيم الضبـاط الأحرار ، كنتيجة لحرب فلسطين ، وانتخابه رئيساً للجنة التأسيسيـة . كما تحدث عن الأحوال السياسية في مصر ، ومقتل النقـراشي باشـا وحسن البنا ، وعودة الوفد إلى الحكم ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ومهاجمة القواعد البريطانية ، وحريق القاهرة ، والخـلاف حول توقيت الثورة ، وانسحاب البغدادي من حضور اجتماعات اللجنة التأسيسية حتى ١٦ يوليو ١٩٥٢ . ثم حضوره الاجتماعـات بعد حل مجلس إدارة نادي الضباط ، واتجاه تفكيـر المجموعـة إلى الاغتيـالات ، والعـدول عن ذلـك إلى فكـرة القيـام بـانقـلاب عسكـري ، ورسم خـطة الانقـلاب ، ثم نجـاحـه ، والاتصـال بمحمد نجيب لتولي قيـادة الثورة ، وتكليف علي صبـري إبلاغ

السفير الأمريكي ، ثم الاتصال بعلي ماهر لتأليف الوزارة ، ومناقشة فكرة محاكمة الملك وإعدامه ، والانتهاء إلى إخراجه من مصر .

ثم تناول البغدادي في الفصل الثالث : الجيش في السلطة . فتعرض لقانون الإصلاح الزراعي ، وما دار حوله من مناقشات ، واستبعاد رشاد مهنا من مجلس الوصاية ، وموقف الثورة من الأحزاب ، واختلاف الضباط حول قضية الديمقراطية والدكتاتورية ، وانسحاب جمال عبد الناصر ، وانتهاء الخلاف بفكرة تطهير الأحزاب ، ثم إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وقيام فترة الانتقال ، وحل الأحزاب ، وقيام الدستور المؤقت ، والقبض على رشاد مهنا ومحاكمته .

وتناول البغدادي موقف الثورة من الاحتلال البريطاني ، والاتجاه إلى حل مشكلة السودان أولاً ، واتفاقية السودان ، وانتخابات السودان ، ثم مفاوضات الجلاء وتوقيع المعاهدة يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . كما تحدث عن خلافه مع عبد الناصر حول ترشيح عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة ، وتناول تأليف محكمة الثورة ، وظهور الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر .

أما الباب الثاني ، فقد تناول البغدادي في الفصل الأول منه ، ومن واقع يومياته ، أحداث فبراير ١٩٥٤ ، فتعرض لبداية الصراع على السلطة بين مجلس الثورة ومحمد نجيب ، وواقعة

إهانة سفير تركيا لجمال عبد الناصر في الأوبرا ، وقرار حل الإخوان المسلمين ، واعتقال المرشد العام في ١٢ يناير ١٩٥٤ ، وعودة الخلاف ثانية مع محمد نجيب ، وأسبابه ، وتقديم محمد نجيب إستقالته يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وأحداث هذا الاجتماع ، وتهديد جمال سالم بقتل محمد نجيب ، وقبول استقالته. ثم حركة ضباط الفرسان ، وقرار إعادة محمد نجيب رئيساً للجمهورية بلا سلطات ، مع تعيين خالد محيي الدين رئيساً لوزارة مدنية وحل مجلس الثورة ، وانفجار المظاهرات الشعبية ، وإعلان عودة محمد نجيب . ثم أحداث مارس ١٩٥٤ ، وتسليم الثورة لمحمد نجيب . وإلغاء الرقابة ، والخلاف حول جريدة المصري ، ومطالب محمد نجيب الخاصة بالانفراد بالسلطة .

وقد تناول في الفصل الثاني وقائع الصراع على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة في مارس ١٩٥٤ بتفصيلات هامة حتى صدور قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بحل المجلس . ثم الإفراج عن الهضيبي والإخوان المسلمين ، وتذمر الضباط المؤيدين للثورة وطلب البغدادي إليهم الاستعداد لثورة أخرى ، وإضرابات عمال النقل . ثم التراجع في قرارات ٢٥ مارس ، وضرب القوى الوطنية المطالبة بالحياة النيابية والدستور ، واستقالة خالد محيي الدين من مجلس قيادة الثورة ، واعتراض البغدادي على تزايد نفوذ عبد الناصر في المجلس حتى أصبح المجلس هو عبد الناصر ، واستقالته يوم ١٤ إبريل ١٩٥٤ ، وسحبها ، ثم تكوين الوزارة الجديدة ، وحادث المنشية ، وحل جماعة الإخوان المسلمين ، والقبض على

زعمائهم ، ثم التخلص من محمد نجيب يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ .

أما الباب الثالث : فقد تناول فيه البغدادي صدام الثورة بالصهيونية والإستعمار . فتحدث عن الغارة الإسرائيلية على القوات المصرية قرب غزة في فبراير ١٩٥٥ ، واتجاه مصر إلى التسلح ، وتعنّت الولايات المتحدة في بيع السلاح لمصر ، وتزويد إسرائيل بالسلاح من دول التصريح الثلاثي ، ومحاولات اجتذاب مصر إلى الأحلاف العسكرية ، وسعي مصر لإقناع العراق بعدم الدخول في حلف بغداد ، ومهاجمة مصر للأردن لمنعها من محاولة الانضمام للحلف ، وزيادة الأعمال الفدائية المصرية في إسرائيل ، ثم صفقة الأسلحة الروسية ، ومباحثات « كيرمت روزفلت » مع عبد الناصر لإلغاء التعاقد ، واحتلال العوجة ، والإعلان عن إتمام الصفقة قبل وصول وكيل الخارجية الأمريكية جورج آلان ، وقصة مقابلة جمال عبد الناصر للمستر آلان ، وتراجع أمريكا عن تهديداتها ، وصدى كسر احتكار السلاح في الدول العربية ، وسحب معونة السد العالي ، وتأميم قناة السويس وتكاليف أعضاء مجلس قيادة الثورة لمواجهة الضغوط .

أما الباب الرابع ، فتناول فيه البغدادي تفكك أعضاء مجلس قيادة الثورة . وقد تحدث فيه عن محاولات عبد الناصر تركيز السلطة في يده ، ومحاولة سلاح الفرسان عمل انقلاب عسكري في ٢٧ إبريل ١٩٥٤ ، وتقديم صلاح سالم استقالته من

وزارة الإرشاد في أغسطس ١٩٥٤ لتدخل عبد الناصر في شئون وزارته ، ثم الصدام بين جمال سالم وكمال الدين حسين ، واستقالة كمال وتسويتها ، وعودة جمال عبد الناصر من مؤتمر باندونج ، الذي خرج فيه على قرار مجلس الثورة بعدم مهاجمة الغرب ! . وتضايق رفاق عبد الناصر من اتجاهاته الدكتاتورية ، وقرار مجلس الثورة يوم ٨ مايو ١٩٥٥ بالحد من اختصاصات جمال سالم بوصفه نائباً لرئيس الوزراء ، ومحاولاتهم الحد من دكتاتوريته ، ثم الاختلاف حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال ، ومحاولة عبد الناصر إقناع رفاقه بتسليم الثورة له ، والصدام بين جمال سالم وعبد الناصر حول قرار تفويض عبد الناصر سلطة المجلس ، ثم اقتراح عزل البغدادي ، وتقديم السادات استقالته من المجلس في ١٣ يوليو ١٩٥٥ لشعوره بخطورة الخلافات في المجلس ، ثم الخلاف حول استمرارية الثورة أو إنتهائها في يناير ١٩٥٦ ، وتصفية الخلاف بين البغدادي وعبد الناصر .

أما الباب الخامس : فقد تناول فيه البغدادي انتقال السلطة ليد عبد الناصر . فتحدث عن اقتراح صلاح سالم التنازل عن السلطة ، التي خولها الدستور المؤقت للمجلس ، لجمال عبد الناصر وحل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال ، واقتراح جمال سالم بقاء مجلس الثورة كمجلس استشاري بعد انتهاء فترة الانتقال ، وموافقة المجلس يوم ٧ أغسطس ١٩٥٥ على تولي عبد الناصر السلطة كاملة . وحديث البغدادي مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر عن نظام الحكم بعد انتهاء فترة الإنتقال ، والمناقشات حول مجلس الثورة ، ثم الاستفتاء على

الدستور المقترح ، ورئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية يوم ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، والإحتفال بسحب القوات البريطانية من مصر ، وانتخاب البغدادي رئيساً لمجلس الأمة عند انعقاده في يوليو ١٩٥٧ .

وقد خصص البغدادي الباب السادس لاستقالة صلاح سالم من الوزارة في أغسطس ١٩٥٥ . وأسبابها المتصلة باستقلال السودان . فتحدث عن فشل السياسة المصرية في السودان ، وانعدام الأمل في الإتحاد ، وتقديم صلاح سالم استقالته ، وطلبه موافقة المجلس على استقلال السودان وإعلان عبد الناصر هذا القرار من السودان فوراً ، واتهام صلاح سالم لعبد الناصر بتأييده سياسة استقلال السودان ، وأسباب تحول الحزب الإتحادي في السودان عن الإتحاد مع مصر ، واتهام صلاح سالم لأنور السادات وعلي صبري بهدمه وإبعاده عن مسألة السودان، وإفشاء صلاح سالم سر صفقة الأسلحة السوفييتية لأحد الصحفيين المصريين ، وموافقة المجلس في ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ على استقالة صلاح سالم من مجلس الثورة ومن الوزارة . ثم هجوم إسرائيل على منطقة غزة ، وموافقة روسيا على زيادة عدد الطائرات العسكرية .

أما الباب السابع : فيختص بتأميم قناة السويس . وقد تناول فيه وقائع إجتماع مع الأمير فيصل حضره هو مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٥ ، ناقش مسألة شراء السلاح من الكتلة الغربية ومسألة لبنان ، ومشروع

جـونستـون . ثم حـديث آخـر مـع رئيس وزراء سـوريـا حـول احتمالات قيام إسرائيل بهجوم على مصر ، واستبعاد عبد الناصر ذلـك ، وبحث إبـرام إتفـاقيـة عسكـريـة بين مصـر وسـوريـا والسعـودية ، ثم مشكلة تمـويل السـد العالي ، واستعداد روسيا لتمويل المشروع ، ومفاوضة البنك الـدولي والولايـات المتحدة وإنجلترا من أجل التمويل ، واعتـراف مصر بـالصين ، وسحب تمويل السد العالي من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي ، ثم نشأة فكرة تأميم قناة السويس وتطورها وتنفيذها .

وقد ختم البغدادي الجزء الأول من كتابه بالفصل الثامن ، عن أسرار حرب السـويس من الجانب المصـري ، فتحدث عن عدم أخذ عبد الناصر الإنذار البريطاني الفـرنسي مأخـذ الجد ، واستبعاده إنزال قوات بريطانية فرنسية في منطقة القناة ، ثم قرار الإنسحـاب الشامـل من سيناء ، واضـطراب القيادة المصـرية ، وارتفاع روح الشعب ، واقتراح عبد الحكيم عامر وصلاح سالم طلب إيقاف القتال ، واقتـراح البغدادي وعبـد الناصـر الانتحار بشرف ، واقتراح سليمـان حافظ عـودة محمد نجيب ، وإعـلان عبـد الناصـر للبغدادي عـدم معرفتـه بما يفعله الجيش واقتـراح صلاح الدسوقي اعتقال صلاح سالم ، وقرار عبد الناصر الذهاب إلى بور سعيد ، وعودته من الإسمـاعيلية ، وتفجـر الخلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأسبابه ، ثم استقالة عبد الحكيم عـامر ، وتسـوية الخـلاف في ٢ ينايـر ١٩٥٧ ، ونتائـج حـرب السويس .

أما الجزء الثاني من مذكرات البغدادي ، فيتكون من ٣٣٨ صفحة ، وقد صدر عن « المكتب المصري الحديث » أيضاً سنة ١٩٧٧ . وينقسم إلى ثمانية أبواب أيضاً ، ويتناول الفترة من قيام أول مجلس نيابي في مصر بعد الثورة عام ١٩٥٧ حتى حرب يونية ١٩٦٧ ، ويتتبع الأحداث حسب تسلسلها التاريخي .

وقد تناول في الباب الأول أول تجربة ديموقراطية في مصر بعد الثورة . فتحدث عن قيام مجلس الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ، واتضاح شخصيته ، وإصراره على ممارسة حقه في محاسبة الوزراء ، ثم تعرضه لأول تجربة من الضغط بخصوص مشروع مديرية التحرير ، وسؤال سيد جلال في هذا الصدد ، وتقديم وزير الزراعة استقالته ، وقرار عبد الناصر باستبعاد مجدي حسنين من مديرية التحرير ، ثم تدخله لمنع المجلس من إسقاط عضوية مجدي حسنين ، وإذعان المجلس لهذا الضغط ، واستقالة كمال الدين حسين ، ومحاولة البغدادي تقديم استقالته من عضوية المجلس وسحبها ، ثم حل المجلس بعد قيام الوحدة الاندماجية مع سوريا .

أما الباب الثاني : فيتناول الفترة من قيام الوحدة الإندماجية مع سوريا في فبراير ١٩٥٨ حتى وقوع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . وقد تعرض لتحليل الموقف الداخلي في سوريا ، وزيارة الوفد البرلماني المصري برئاسة السادات لسوريا في نوفمبر ١٩٥٧ ، ثم قرار مجلس القيادة السوري بقيام وحدة مع مصر ووصول وفد منه لمقابلة عبد الناصر ، وأسرار مباحثات الوحدة ،

واشتراط عبد الناصر حل الأحزاب السورية وابتعاد العسكريين عن السياية . ثم معارضة أعضاء مجلس قيادة الثورة للوحدة الاندماجية ، وإعلان الوحدة في أول فبراير ١٩٥٨ ، ورفض البغدادي رئاسة المجلس التنفيذي السوري ، والخلاف مع السودان حول منطقة « حلايب » ، وعدول عبد الناصر عن فكرة المجلس التنفيذي السوري إلى إيجاد حكومة مركزية . ثم سفر عبد الناصر إلى دمشق ، وإعلان حكومتي العراق والأردن الإتحاد فيما بينهما في أوائل مارس ١٩٥٨ ، ثم انضمام الإمام يحيى للجمهورية العربية المتحدة في شكل اتحاد ، واتصال الملك سعود بعبد الحميد السراج لتخريب طائرة عبد الناصر ، وزيارة عبد الناصر للإتحاد السوڤيتي في ٢٨ إبريل ١٩٥٨ . ثم قيام الاضطرابات في لبنان ، وتدخل مصر فيها لصالح أعداء شمعون . وقيام الثورة في العراق ، ونزول القوات الأمريكية على شواطىء لبنان ، وسفر عبد الناصر إلى موسكو ، وانسحاب القوات الأمريكية من لبنان ، ومهاجمة عبد الناصر للشيوعيين السوريين ، وتزايد نفوذ عبد الحميد السراج في سوريا ، وعدم ارتياح السوريين لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في سوريا في سبتمبر ١٩٥٨ ، وتواجد البغدادي في سوريا في يناير ١٩٥٩ ورؤيته للأحوال فيها ، ثم إجتماعات ٢٩ و ٣١ يناير ١٩٥٩ ، مع الضباط السوريين ، وتذمر الجيش السوري ، ومحاولة موسكو عمل انقلاب في سوريا ، وتعيين عبد الناصر عبد الحكيم عامر حاكماً لسوريا في أكتوبر ١٩٥٩ ، ثم استقالات الوزراء السوريين في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٩ والأول من يناير

١٩٦٠ ، ومناقشات اجتماع الحكومة المركزية في ٢ يناير ١٩٦٠ ، ثم قرارات يوليو الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ ، وتصادم عبد الحميد السراج مع عبد الحكيم عامر في سبتمبر ١٩٦١ وتقديمه استقالته ، وحدوث الانقلاب العسكري في سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

أما الباب الثالث : فتناول فيه البغدادي ثورة الموصل في العراق ودور الجمهورية المتحدة . وقد روى فيه أسرار فتور العلاقات بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم ، وانقلابها إلى عداء بسبب عبد السلام عارف ، واتجاه البعثيين العراقيين للتصدي لهذا الإتجاه ، وقيام ثورة الشواف في الموصل ، ومقتله ، وفشل الثورة ، وانعقاد محكمة المهداوي ، ومهاجمة عبد الناصر لقاسم والشيوعيين ، وإبعاد خالد محيى الدين عن جريدة المساء القاهرية ، ثم مهاجمة خروشوف لعبد الناصر ، وسياسته حيال العراق ، ورد عبد الناصر عليه ، وتسوية الأزمة المصرية السوفييتية ، وموافقة خروشوف على تمويل باقي مراحل تنفيذ مشروع السد العالي ، ثم قيام عبد السلام عارف بانقلابه ضد عبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٣٦ .

أما الباب الرابع ، فقد خصصه البغدادي لانفصال سوريا عن مصر . وقد تعرض فيه لأسرار الخلاف الذي جرى بين السراج وعبد الحكيم عامر حول الحريات في سوريا وإعادة انتخاب المجالس التنفيذية للإتحاد القومي ، وعودتهما إلى مصر ، واستقالة السراج ، ووقوع الإنقلاب في سوريا ،

وإجراءات التدخل العسكري من جانب مصر ، ثم عودة عبد الحكيم عامر المفاجئة إلى مصر ، وقرار عبد الناصر إيقاف التدخل العسكري ، ورأي الوزراء السوريين في أسباب الانقلاب ، وتحليل البغدادي للأخطاء المصرية في سوريا ، ونصيب عبد الناصر في هذه الأخطاء بأسلوبه الاستبدادي في الحكم ، واتخاذ إجراءات أمن في مصر خوفاً من حدوث إنقلاب عسكري فيها . وإفشاء عبد الناصر أسرار الإستقالة التي قدمها له عبد الحكيم عامر في يوليو ١٩٦١ وأسبابها . ثم طلب عبد الحكيم عامر من عبد الناصر تغييره بآخر . والمداولات التي دارت في هذا الصدد ، وخطاب البغدادي إلى عبد الناصر بوم ٣ أكتوبر ١٩٦١ يبين فيه رأيه في الأخطاء والطريق الواجب اتخاذه لتلافيها ، وعدوله عن إرسال الخطاب ، وآراء عبد الناصر في معالجة الموقف بعد الانفصال ، وتصريحه للبغدادي أنه لن يقدم على خطوة الوحدة مرة أخرى .

أما الباب الخامس فيتعلق بإعادة تنظيم البناء الداخلي في مصر بعد الانفصال السوري على فكر القيادة السياسية في مصر بالنسبة للوضع الداخلي ، واضطرار تلك القيادة إلى اتخاذ إجراءات بعضها لحماية مسيرة الثورة وبعضها تنظيمي . وألقى أضواء هامة على الخلفية الفكرية لما اتخذ من تصرفات ، من واقع المناقشات التي جرت كما سجلها في يومياته . وقد تعرض لما يدور في الجيش من كلام حول القيادة العسكرية وتصرفاتها ، واقتراح عبد الناصر نقل عبد الحكيم عامر إلى عمل آخر بعيداً عن الجيش ، ثم الاستقالة التي قدمها البغدادي عام ١٩٥٨

احتجاجاً على اتهام عبد الناصر للوزراء بالجري وراء الدعايات الشخصية ، واستقرار رأي عبد الناصر على بقاء عبد الحكيم في القيادات العسكرية . وقصة وقوف المعزين لفؤاد سراج الدين في وفاة المرحوم حجازي ، ورأي عبد الناصر في تحويل الثورة البورجوازية إلى ثورة جماهيرية مع عمل مجلس ثورة جديد من خمسين عضواً ومجالس ثورية في القرى والمصانع ، واعتقال الرجعيين والرأسماليين ووضعهم في منطقة الوادي الجديد ، والمناقشات التي دارت حول الثورة الجديدة واللجان الثورية . واقتراح تكوين اللجنة التحضيرية وإصدار مانفيستو . ثم نشاط الضباط المحيطين بالمشير وإصدارهم منشورات سرية . وحصر أصحاب الأراضي الزراعية الرأسماليين ، ثم اعتقال السياسيين القدامى ووضع أموالهم وممتلكاتهم تحت الحراسة . ثم إعلان اللجنة التحضيرية وإصدار الميثاق .

أما الباب السادس : فيختص بالصراع على السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . وقد تناول فيه تهديد عبد الحكيم عامر بالاستقالة في يناير ١٩٦٢ ، وقيام تنظيم سري في الجيش لصالحه ، وإحالة ٢٥ ضابطاً إلى المعاش ، وتسوية الخلاف ، ثم تجدد الصراع في سبتمبر ١٩٦٢ ، وتقديم عبد الحكيم عامر استقالته ، ومحاولته الاختفاء في مرسى مطروح ، واقتراحاته لحل الخلاف ، ومناقشة ضمانات أمن الجيش ، وتنازلات عبد الناصر لعبد الحكيم عامر ، وتعيينه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة ونائباً في الوقت نفسه لرئيس

مجلس الدفاع ، والاتفاق على تشكيل مجلس رئاسة للدولة كقيادة جماعية . ثم تجدد الخلاف مرة ثالثة في نوفمبر ١٩٦٢ بسبب مطالبة عبد الحكيم عامر بتفويضه سلطات رئيس الجمهورية بحجة العمليات في اليمن ، والخلاف الذي دار في مجلس الرئاسة مع عبد الحكيم عامر حول سلطة المجلس في الترقيات والتعيينات في الجيش فيما دون رتبة الفريق ، ثم استقالة عبد الحكيم ، وتكتل الجيش وراءه ، وحل الخلاف على حساب سلطات مجلس الرئاسة والسلطة الجماعية .

أما الباب السابع : فقد تناول فيه البغدادي ظروف استقالته . فتحدث أولاً عن قيام مجلس الرئاسة في سبتمبر ١٩٦٤ كأعلى سلطة في البلاد ، وعدم جدية عبد الناصر في جماعية القيادة ، واستقالة كمال الدين حسين ، ومناقشتها في بيت عبد الناصر يوم ٤ مارس ١٩٦٤ ، وأسبابها المتصلة بالحريات وباعتراضات كمال الدين حسين على الاشتراكية ، وإعلان عبد الناصر تأثره بالفكر الماركسي ووجوب نقل أدوات الإنتاج لملكية الشعب ، والخلافات التي دارت حول هذا المبدأ ، ثم حديث البغدادي عن فشل القيادة الجماعية ، وتقديم استقالته يوم ١٦ مارس ، وصدور الإعلان الدستوري في ١٩ مارس ، وإلغاء قيود الحريات وتصفية الحراسات ، واعتقاد عبد الناصر بوجود محور من كمال الدين حسين والبغدادي ، ثم وضع شقيق البغدادي تحت الحراسة ، وتحديد إقامة كمال الدين حسين بعد خطاب أرسله إلى عبد الناصر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ .

أما الباب الثامن : فقد تناول فيه البغدادي حرب يونيه ١٩٦٧ . وقد عدل فيه أسلوبه الذي اتبعه في الأبواب السابقة ، فترك يومياته تتكلم كما دونها من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ حتى انتحار المشير . وقد تناول فيه كتابه إلى عبد الناصر ومعه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم يعرضون خدماتهم بعد توتر الموقف ، واستبعاده هجوم إسرائيل قبل ستة أو سبعة أشهر ! وانتهاء الاجتماع دون قبول عبد الناصر عرضهم . ثم وقوع عدوان ٥ يونيو ، ومقابلته لعبد الحكيم عامر ، ومعرفتهم بخسارة معظم الطائرات المصرية ، وملاحظتهم إنهيار قائد الطيران ، ثم طلب عبد الحكيم عامر من عبد الناصر البحث عن حل سياسي ، والعجز المخزي للقيادة العامة طوال أيام الحرب ، وقرار عبد الناصر الانسحاب العام من سيناء حسب رواية زكريا محيى الدين للبغدادي ، ثم قرار عودة بعض القوات إلى سيناء بسبب قرار مجلس الأمن المتوقع ، والعودة إلى قرار الانسحاب نهائياً من سيناء . وخطاب النكسة ، وتدبير مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ! وطلب عبد الناصر من كمال الدين حسين تولي قيادة المقاومة الشعبية ، واشتراط البغدادي وجمال سالم تكوين مجلس أمن وطني مشترك يكون عبد الناصر عضواً فيه ، ورفض عبد الناصر هذا الاقتراح ، وتعيين عبد المجسن أبو النور قائداً للمقاومة الشعبية ، ثم اعتقال عبد الحكيم عامر ، وقضية التآمر ، وانتحار المشير . وقد ألحق البغدادي في النهاية كشفاً بأسماء الضباط الأحرار .

وتعتبر مذكرات عبد اللطيف البغدادي أهم المذكرات التي

كتبت عن ثورة ٢٣ يوليو على الإطلاق ، لقيامها على يوميات مكتوبة . واحتوائها على أسرار وتفصيلات لا حصر لها ، وتوفر قدر كبير من المصداقية فيها . ولا غنى عنها لدراسة ثورة ٢٣ يوليو .

٤ ـ مذكرات محمود الجيار

نشرت هذه المذكرات في مجلة روز اليوسف في ٢٢ عدداً من ٣ نوفمبر ١٩٧٥ إلى ٢٩ مارس ١٩٧٦ ، تحت عنوان : « الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر » . وهي شكل ذكريات لا ترتبط بتتابع زمني معين ، وإنما تقوم على أساس موضوعات .

وقد قدمت المجلة هذه المذكرات بقولها « إن كل الذين كتبوا عن عبد الناصر حتى الآن ، أو رووا ذكرياتهم عنه ، قد تجنبوا أن يسجلوا الجانب الشخصي من تاريخه ، حتى الذين تناولوه حرصوا على أن يكون تناولهم على الهامش ، ومن بعيد ، وبكثير من التحفظ الذي فرضته عليهم اعتبارات مختلفة . لكننا لهذا السبب بالذات ، قررنا أن نفعل العكس ، قررنا أن نسد النقص ، ونتحدى الحرج ، ونروي التاريخ من بيت عبد الناصر : من حجرة مكتبه ، وحجرة نومه ، وكابينة طائرته الخاصة ، وحجرات الضيافة أثناء رحلاته ، فهنا حقاً نستطيع أن نفهم وأن نفهم بالتالي كيف شارك في صنع الأحداث ، ولماذا اتخذ منها هذا الموقف أو ذاك » .

وكان الصحفي ضياء الدين بيبرس قد اتفق مع محمود الجيار على صياغة ذكرياته هذه ونشرها ، وباع حلقات منها لروز

اليوسف . ولكن محمود الجيار بعد نشر الحلقات الأولى ، طلب إيقاف النشر ، لأن الصحفي لم يلتزم في صياغته بدقة المعلومات ولم يعبر عما يريد أن يقول ، وهدد بإصدار تكذيب لما ينشر ، وكتب تصحيحاً لبعض وقائع الحلقة الأولى ورد به أنه « لم يكن مسؤلاً عن أمن الجيش ، وإنما كان مكلفاً بالتعرف على اتجاهات الرأي العام داخل الجيش أو خارجه بصفة عامة ، وأن الأديب الذي كانت له قصة وردت في نفس الحلقة (وهو محمد كامل حسن) لم يلجأ إلى الرئاسة بسبب زوجته وإنما كان لمنعه من السفر ومحاربته في رزقه ، وأنه لم يسمع تصريح الرئيس عبد الناصر بأنه « كفيل بأن يكبر هيكل حتى يجعله فوق رؤس جميع الصفحيين » ، وأنه عندما اختلف مع هيكل أيام عبد الناصر ، لم يقل للرئيس عبارة « إن هيكل يتحدث عنك كما لو كان يلعب معك في الحارة » ، ولم يقل عبارة : « وأنا بصراحة لا أقبل هذا » . ولم يكن ممكناً أن يقول هذه العبارات لرئيس دولة . وطلب الجيار نشر هذه التصريحات ، فنشرتها المجلة مع الحلقة الثانية .

وقد رأت المجلة لهذا السبب صرف النظر عما لديها من حلقات ، واتفقت على أن تبدأ مع الجيار تسجيلات جديدة يتولى تفريغها وصياغتها رئيس التحرير صلاح حافظ ، ولا تنشر إلا بعد مراجعة الجيار لها . وبدأ ذلك بالفعل منذ الحلقة الرابعة ، وأصبح الجيار مسؤلاً عما ينشر في المذكرات . على أنه لما كان الجيار لم ينشر تصحيحاً لما نشر في الحلقتين الثانية

والثالثة ، فلنا أن نعتبره مسؤلاً أيضاً عما ورد فيهما ، خصوصاً وأن الجيار لم يكف عن تصحيح الوقائع المنشورة من الأشرطة! كما حدث في عدد ١٥ ديسمبر حين نشر تصحيحاً لبعض الوقائع التي اختلطت في الحلقة السابقة (السادسة » . وقد ورد به أن ما جاء من أن عبد الناصر فكر في إعادة عبد اللطيف البغدادي إلى الحياة العامة وهو في « تسخالطوبو » في الإتحاد السوڤييتي غير صحيح ، والصحيح أن فكرة الوئام بينهما كانت في فكر الجيار ، وكان وراءها دافع عاطفي ، هو إحاطة عبد الناصر في مرضه بعواطف رفاقه القدامى ، ولم يكن عبد الناصر يعلم هذا التدبير . وأنكر ما جاء في نفس الحلقة أن تخفيض معاش البغدادي وكمال حسين كان بناء على قرار بتوحيد معاشات الضباط الأحرار ، والصحيح أنه خفض بناء على قرار صدر بعد النكسة بتخفيض بدلات التمثيل في الدولة كلها إلى النصف .

وقد روى الجيار في الحلقة الأولى من مذكراته ، التي نشرت في عدد ٣ نوفمبر ١٩٧٥ ، كيف عرف عبد الناصر بقصة زواج المشير عبد الحكيم عامر بالممثلة برلنتي عبد الحميد . وتناول علاقة محمد حسنين هيكل بعبد الناصر ، وذكر أنه هو الذي صاغ لعبد الناصر كتاب « فلسفة الثورة » واستغل ذلك في إعلان نفسه صديقاً شخصياً لعبد الناصر .

وفي الحلقة الثانية (عدد ١٠ نوفمبر) روى كيف طلب إليه عبد الناصر التعرف على اتجاهات الرأي العام داخل الجيش وخارجه ، وإبلاغه يومياً بملخص لآراء الناس من خلال

خطاباتهم الموقعة ، وكيف أنشأ جهازاً وظيفياً كبيراً لهذا الغرض . وروى نماذج لاتصالات عبد الناصر ببعض أصحاب الشكاوى عن طريق إعلانات الصحف ، ومنهم المهندس عزيز صدقي ، الذي اختاره عبد الناصر بعد ذلك وزيراً للصناعة . كما أورد صورة تقرير سري مؤرخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ من واقع « الرسائل الواردة بأسلوب غير لائق » ! . .

أما الحلقة الثالثة (عدد ١٧ نوفمبر) فتناول فيها الجيار قصة الصراع السري بين جهاز المباحث العامة المختص بالشئون السياسية ، وعلى رأسه عبد العظيم فهمي ، وبين جهاز المخابرات الذي تولى رئاسته صلاح نصر وروى قصة الحصار الذي فرضة شمس بدران وصلاح نصر حول عبد الناصر في الفترة من عام ١٩٦١ ، واختلاق المخابرات قصة مؤامرة الإخوان في أغسطس عام ١٩٦٥ ، وإنكار مدير المباحث وجود مثل هذه المؤامرة ، وعزل عبد العظيم فهمي من وزارة الداخلية . ثم تتبع محاولات جهاز المخابرات للإستيلاء على جهاز وزارة الداخلية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو بعد إلغاء البوليس السياسي ، ورفض عبد الناصر إدماج هذا الجهاز في المخابرات ، بل واستخدامه أجهزة رقابية أخرى مثل مخابرات رئاسة الجمهورية ليرقب ما يجري في البلاد بأكثر من عين ! .

أما الحلقة الرابعة (عدد ٢٤ نوفمبر) فتناول فيها الجيار قصة إجهاض أول تجربة ديموقراطية في مصر ، ممثلة في أول مجلس أمة بعد الثورة . وقد روي أولاً الصدام الذي وقع بين

كمال الدين حسين ومجلس الأمة حول قضية السماح بالانتساب في الجامعة ، وشك كمال الدين حسين في تزعم محمود القاضي للمعارضة . كما روى قصة استجواب سيد جلال حول مشـروع مديرية التحرير ، وموقف البغـدادي المتعاطف من الاستجـواب عداء لمجدي حسنين وأحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوي ، وفشل الاستجواب ، ومحاولة البغدادي تقديم استقالته إلى المجلس ، ومحادثة الجيار معه لإثنائه عن عزمه . ثم شكـوى البغدادي من عدم استشارة عبد الناصر له ولكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين ، واعترافه للجيار بأن الثلاثة ومعهم رابع اتفقوا على عزل عبد الناصر !

أما الحلقة الخامسة (عدد أول ديسمبر ١٩٧٥) فروى فيها محمود الجيار قصـة انفصال سـوريا عن مصـر ، واقتراح كمـال الدين حسين قصف إذاعة حلب . وأخطاء المشير التي أدت إلى نجاح الانقلاب . وروى واقعة عن المشير تـرجع إلى قيـام ثورة ٢٣ يوليو تفيد أنه تسلق سور مقر القيادة المصرية وأسكت المدفع الـذي كان يـدافع عنهـا حتى يسهل على قـوات يوسف صـديق اقتحامها .

أما الحلقة السادسة (عدد ٨ ديسمبر) فتناول فيها الصراع على السلطة بين عبد الناصر ومراكز القوى ، وقال إن عبد الناصر بدأ في تصفية هذه المراكز بعد عـودته من رحلتـه العلاجيـة في « تسالطوبو » في يوليو ١٩٦٩ ، وأنه طلب إلى الـوزراء في أول اجتماع تقديم استقالاتهم. وروى كيف حاول إصلاح العلاقات

بينه وبين عبد اللطيف البغدادي أثناء وجوده في « تسخالطوبو » لإعادته إلى الحياة العامة ، ولكن تخفيض معاش البغدادي أدى إلى فشل المحاولة .

أما الحلقة السابعة (عدد ١٥ ديسمبر : فقد روى فيها الجيار محاولته في أثناء علاج عبد الناصر في « تسخالطوبو » تنبيه السوفييت إلى أن علاج عبد الناصر يكمن في تزويده بأدوات المعركة ، ونجاحه في ذلك . وتعرض لتكوين عبد الناصر للتنظيم السياسي الطليعي ، وإستيلاء مراكز القوى عليه ، وذكر أن خزانة عبد الناصر قد فتحت بعد موته، واختفت منها كراسة الرئيس الراحل الخاصة التي كان يدون فيها خططه وأفكاره ومشاريعه . وألقى الشبهات على سامي شرف .

أما الحلقة الثامنة (عدد ٢٢ ديسمبر) فتناول فيها علاقات عبد الناصر بشعراوي جمعة وسامي شرف وعبد المجيد فريد ، الذين كان يعتبرهم موظفين . وتعرض لمؤامرة رشاد مهنا في بداية الثورة وإشتراك سامي شرف فيها وتوليه مكتب المعلومات . ثم ظهور كمال الدين حسين كمركز قوة بعد عدوان ١٩٥٦ واصطدامه به في مناسبة انتخابات الاتحاد القومي ، حيث طلب إليه عبد الناصر ترشيح نفسه ضد رجل كمال الدين حسين . وتحدث عن نية عبد الناصر في إصدار قانون بأن يشغل رئيس الاتحاد القومي المنتخب منصب المحافظ ، واعتراض رفاق عبد الناصر عليه .

أما الحلقة التاسعة (عدد ٢٩ ديسمبر » فتناول فيها محمود

الجيار أسرار العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، ودور عبد الحكيم عامر في تكوين تنظيم الضباط الأحرار مع عبد الناصر . وتحدث عن ضعف دور البغدادي في سلاح الطيران ليلة قيام الثورة ، وكذا ضعف الدور الذي أداه كمال الدين حسين في سلاح المدفعية في تلك الليلة ، وروى عبد الحكيم عامر في الهجوم على مبنى القيادة العامة ، وفي اختيار محمد نجيب بدلاً من اللواء فؤاد صادق . ثم تتبع توتر العلاقات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ أيام عدوان ١٩٥٦ ، بسبب امتناع عبد الحكيم عامر عن تسليح أهالي بو سعيد كما طلب عبد الناصر، وشكه (عبد الناصر) في كفاءة عبد الحكيم في القيادة ، ثم كارثة الانفصال ، وموقف المشير منها ، ورفع أنصاره صورته إلى جانب صورة عبد الناصر في كل أسلحة الجيش ، وتكوينهم مركز قوة إلى جواره ، وتفاقم نفوذ مكتب المشير ، ثم كارثة يونيو ١٩٦٧ واستعداد رجال عامر للانقلاب .

ثم تناول الجيار في الحلقة العاشرة (عدد ٥ يناير ١٩٧٦) نهاية عبد الحكيم عامر ، فتحدث عن الخلاف الذي جرى بعد انفصال سوريا ، وتشكيل مجلس الرئاسة ، والخلاف الذي دار حول قانون تعيين القادة العسكريين ، واستقالة عامر ، واختفائه ، وزيارة الجيار للمشير لإثنائه عن عزمه ، وتحريض كمال الدين حسين للمشير على التمسك بالاستقالة ، وسفر المشير إلى مرسى مطروح ، وعدول عبد الناصر عن القانون ، وتحركات الضباط المؤيدين لعبد الحكيم عامر ، ودور شمس

بدران في التحرك . وتاريخ حياة شمس بدران في تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة وبعدها ، وإلتصاقه بعبد الحكيم عامر سعياً وراء النفوذ ، وسيطرته على المخابرات الحربية للاستيلاء على الجيش ، وتعيينه وزيراً للحربية . ثم كارثة يونيو ١٩٦٧ . وبقاء عبد الحكيم عامر في بيته مستقيلاً من منصبه، وتحول بيته إلى قلعة ، وظروفه المالية غير المرضية ، وأزمة الثقة بينه وبين عبد الناصر ، ثم قرار جمال عبد الناصر اعتقال المشير ونقله إلى الهرم ، ثم مشهد الاعتقال المهين ، ودور علي صبري في ذلك .

وقد تناول الجيار في الحلقة الحادية عشرة (عدد ١٢ يناير ١٩٧٦) قصة علي صبري وشمس بدران ، وذكر أن علي صبري لم يكن أصلاً من هيئة الضباط الأحرار ، وإنما ربطت الظروف بينه وبين الثورة بسبب حاجة الثورة إلى خدماته في الاتصال مع السفارة الأمريكية . وضرب أمثلة لعمليات التضليل والتلفيق في الفترة التي رأس فيها علي صبري الوزارة ، لعزل عبد الناصر عن الحقائق ، ومن هذه الأمثلة تلفيق تحسن محصول الأرز ، وتلفيق تحسين محصول البطاطس . ثم سيطرته على التنظيم الطليعي عن طريق سامي شرف وشعراوي جمعة وعبد المجيد فريد وغيرهم من أنصاره ، وتحول هذا التنظيم إلى أداة لحشد الأنصار . وتناول الجيار شمس بدران ، فروى كيف فرض نفسه على السلطة عن طريق السيطرة على نظام الأمن في الجيش وتعيين أنصاره بدلاً من الضباط الأحرار . وروى كيف اقترح شمس بدران على جمال عبد الناصر إنشاء قوة مدرعات خاصة به

لحراسته ، ثم عين أنصاره في هذه القوة ليكون عبد الناصر في قبضته ! .

أما الحلقة الثانية عشرة ، في عدد ١٩ يناير ، فتناول فيها محمود الجيار رؤيته لأيام النكسة من بيت عبد الناصر . فروى كيف أمر المشير بتركيب عدد هائل من التليفونات تصل بيته بمقر القيادة ليتسنى له قيادة المعركة من بيته ! ، وكيف انتقل بعد ذلك إلى مقر القيادة . وحكاية الضربة الأولى ، ورأي عبد الناصر في تلقي هذه الضربة ثم الرد عليها ، وذهاب عبد الناصر إلى مقر القيادة بعد وقوع الضربة ليجده خاويا من الضباط الكبار الذين ذهبوا مع المشير إلى سيناء قبيل الضربة ، وتلقّي عبد الناصر أنباء خسائر القوات الجوية بنفسه وحده في القيادة ، وتوجهه إلى بيته واختفاؤه ثلاثة أيام ، كان يجري فيها الإتصالات مع أصدقائه في العالم الخارجي لتزويده بقوة طيران بديلة . ثم نزوله مساء يوم ٨ يونيو إلى القيادة العامة ليجد أن الجيش قد تفسخ وانسحب إلى غرب القناة بأمر القيادة ، واحتداد المناقشة بينه وبين عبد الحكيم عامر بعد الهزيمة ، وقراره بالتنحي هو والمشير .

أما الحلقة الثالثة عشرة (٢٦ يناير) فقد أستأنف فيها الجيار أحداث النكسة ، وكشف الستار عن وجود تجمعات غاضبة قرب بيت عبد الناصر من أهالي الجنود والضابط تسأل عن مصير أبنائها منذ صباح يوم ٩ يونيو ، واستدراج هذه التجمعات إلى العباسية حتى لا يلتقي بها عبد الناصر في طريقه إلى قصر القبة . ثم خطاب النكسة . ومظاهرات الجماهير لحمل عبد

الناصر على العدول عن تنحِّيه ، وطلب عبد الناصر إلى أسرته الاستعداد للرحيل ، وزحف رجال الحكم على البيت لمناقشة عبد الناصر في قراره ، وتصريح علي صبري بأن الجيش ترك مواقعه ليمنع عبد الناصر من التنحي . ثم صورة الاجتماعات والمداورات من داخل بيت عبد الناصر . وقد أنكر الجيار أن ٩ و ١٠ يونيو كان تمثيلية مدبرة ، وقال إن التمثيلية الوحيدة التي دبرها الاتحاد الاشتراكي كانت مظاهرة تطالب بتولية علي صبري رئاسة الجمهورية ! .

أما الحلقة الرابعة عشرة (٢ فبراير) فذكر فيها الجيار كيف تفرغ عبد الناصر بعد النكسة للثأر العسكري ، مما أدى إلى وقوع الحكم عملياً في يد مراكز القوة الجديدة التي ورثت المشير . وقال إن عبد الناصر هو الذي خطط وأمر بعملية « رأس العش » ولم تمض أسابيع حتى قاد عملية أخرى هي إغراق المدمرة إيلات في أكتوبر ١٩٦٧ ، فقد تابع تحركات المدمرة بنفسه ! ، وأصدر قرار بضربها ، واختار السلاح والتوقيت . وتحدث عن اجتماع الخرطوم ودور الملك فيصل في نجاحه ، ورفض عبد الناصر استخدام سلاح البترول . وتتبع جهود عبد الناصر في إعادة بناء الجيش ، واستجابة السوفييت لطلباته في السلاح والخبراء ، والخلاف حول أسلحة الهجوم ، وانتشار روح عدم الرضا في الجيش بسبب عدم الحصول على السلاح اللازم وقرارات المدربين السوفييت ، ثم دور الفريق صادق في خلق تيار عدائي للسوفييت في الجيش لإخفاء عجزه الشخصي عن قيادة المعركة . وأذاع سراً جديداً بأن السوفييت قاموا بتحذير عبد

الناصر من ضربة محتملة في عام ١٩٦٨ عندما قرروا التدخل في تشيكوسلوفاكيا .

وفي نفس العدد نشرت مجلة روز اليوسف كتاباً بقلم شاهد من قادة الثورة لم يفصح عن اسمه ، تناول فيه أسرار القبض على المشير عبد الحكيم عامر بترتيب أحداثها ، ومحاكمته في بيت عبد الناصر بمعرفة زملائه أعضاء مجلس الثورة ، وقرار اعتقاله في قصر الطاهرة ، ثم انتحاره في مسكن في الهرم .

وقد تحدث محمود الجيار في الحلقة الخامسة عشرة (عدد ٩ فبراير) عن مظاهرات عام ١٩٦٨ التي قامت بسبب أحكام قضية قادة الطيران ، وذكر أن مدبري هذه المظاهرات هم المجموعة الحاكمة ، وأن المظاهرات بدأت من الإتحاد الإشتراكي وبتوجيه منه بحجة إمتصاص السخط ، ولكن الغرض كان تجربة النفوذ ومدى السيطرة على الشارع ، وأن هذه « المجموعة » عادت تجرب مرة أخرى في مظاهرات عمال حلوان في نفس العام ، وأشرف على المظاهرات بنفسه شعراوي جمعة وعبد المجيد فريد ، وقال إن عبد الناصر قرر أن يصفي مركز هذه المجموعة بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي عن طريق انتخابات شعبية ، أسند الإشراف عليها إلى عبد اللطيف البغدادي خصم هذه المجموعة ، ولكن البغدادي رفض هذه المهمة ، وأسفرت الانتخابات عن ترسيخ سلطة المجموعة بعد أن قامت بتزييفها . وتعرض لمحاولة أخرى قام بها عبد الناصر

بتأسيس نظام جديد أطلق عليه إسم « لجان المـواطنين من أجل المعركة » ، ولكن هذه المجموعة من مراكز القوى وضعت لجان المعركة تحت سيطرتها وحولتها إلى احتياطي لسلطتها .

أما الحلقة السادسة عشرة (١٦ فبراير) فتناول فيها محمود الجيار صلة عبد الناصر بالصحافة والصحفيين ، وكشف أن عبد الناصر هو الذي أمر بالإفراج عن مصطفى وعلي أمين بعد القبض عليهما في ليلة الثورة، مما أدى إلى حدوث بلبلة واضطراب بين صفوف الضباط الأحـرار . وتناول أول انتخـابات أجـرتها نقـابة الصحفيين بعـد الثـورة ، وتـأييـد صـلاح سـالم لجمـال الـدين الحمـامصي ورفض عبد النـاصـر التـدخـل ، ثم نجـاح حسين فهمي . وتحدث عن تأييد مصطفى أمين للثورة دون تحفظ ورأيه في دخول عبد الناصر دمشق عام ١٩٥٩ صباحاً بدلاً من غروب الشمس .

أما الحلقة السابعة عشر (٢٣ فبراير) فتناول فيهـا الجيار ذمة عبد الناصر المالية ، وروى نماذج لنزاهته وعفّتـه وحساسيته من الثروة ، وذكر أنه رفض شراء قطعة أرض من أراضي الأوقاف لبناء مسكن عليها ، رغم شراء بعض رجال الثـورة قطعـاً منها ، قائلاً إنه لا يريد أن يكون له ملك في مصر أو خارجها . وروى أنه اشترى لأولاد عبد الناصر في إحدى المرات بعض مشتروات من بيروت فألقى بها عبد الناصر من رأس سلم البيت ، كمـا رفض طلباً لوالده بإدخال أخيه الكلية الحربية بعد ما فاتـه السن بأحـد عشر يوماً ، واعتقل عمه خليل حسين مرتين : الأولى لتلقيه هدية

من أحد المواطنين . والثـانية لإبـرام عقدٍ مـع شركـة شل قبـل الثورة . ومنع عمه وخاله من دخول انتخابات عام ١٩٥٧ . كما تحـدث عن الليثي عبد النـاصر ، وقـال إن عبـد النـاصـر مـات مديوناً .

أما الحلقة الثامنة عشرة (عدد أول مارس) فقد استـأنف فيهـا الجيار حـديثه عن ذمـة عبد النـاصـر ، وحيـاتـه المنـزليـة المتقشفة ، وسهراته ، ولهوه في الصيف في مـوقع سيـدي عبد الرحمن ، وحياة أولاده .

أمـا الحلقة التـاسعة عشـرة (عدد ٨ مـارس) فكانت في شكل رد على هجوم لثروت أباظة في مجلة الإذاعة ، وقد كشف فيها أن عبد الناصر أمر بهرب عبد المنعم عبد الرؤوف بعد تآمره عليه ، وصرف معاشاً لأسرته ، وتناول قرار دخول حرب اليمن ، وقال إنه كان قرار مجلس الرئاسة مجتمعاً وبـالإجمـاع . وأنكـر قصــة أنور المفتي ، ومـا أذيع عنهـا من أساطيـر تـذهب إلى أن عبد الناصر قتله مع سبق الإصرار ، وقال إن عبد الناصر طلب من وجيه أباظة إنشاء قرية باسمه في محافظة البحيرة .

وفي الحلقة العشرين (١٥ مارس) روى الجيار قصة تأخر عبد الناصر في مقابلة جـورج ألن وكيل الخـارجية الأمـريكية ، وذكر أن السبب لم يكن تعمد عبد الناصر ذلك ، وإنما لانقطاع الماء وعبد الناصر في الحمام ! . وروى قصة عـدوان ١٩٥٦ ، وقال إن عبد الناصر هو الذي أصـدر أوامره لعبـد الحكيم عامـر بسحب الجيش كله من سيناء بعد تـدخل الـطائرات الإنجليـزية

والفرنسية بينما اعترض عبد الحكيم على الأمر ! .

أما الحلقة الحادية والعشرين (٢٢ مارس) فتناول فيها الجيار رحلة عبد الناصر إلى بور سعيد أثناء العدوان الثلاثي ، ووصوله إلى الإسماعيلية ، ثم نزول القوات البريطانية والفرنسية ، وعدول عبد الناصر وعودته إلى القاهرة ، وأوامره باستئجار مزارع في الريف لتخزين الأسلحة فيها إستعداداً لحرب عصابات طويلة . ثم قصة ضرب محطة الإذاعة وإنشاء محطة جديدة ، وصلاة عبد الناصر في الأزهر .

وقد ختم الجيار ذكرياته بالحلقة الثانية والعشرين في عدد ٢٩ مارس ١٩٧٦ ، وتناول فيها بعض القصص التي تصور عبد الناصر عن قرب في ديمقراطيته ووفائه ، وروى قصة مباحثات صلاح سالم مع نوري السعيد أيام حلف بغداد ، وتورطه في وعود غير مناسبة . وأعفى عبد الناصر من مسئولية ما كان يجري من الضباط الأحرار من تصرفات أثناء القبض على خصوم الثورة ، وروى قصة اعتقال حافظ عفيفي كنموذج لذلك ، ونفى عن عبد الناصر قرار حل الإخوان المسلمين ، وقال إن الذي صمم عليه كان محمد نجيب بينما كان عبد الناصر يقاوم القرار ! وروى قصة نسب فيها إلى جمال سالم قوله إن الشعب المصري يجب أن يساق بالكرباج، وأورد نماذج من مرح عبد الناصر . وأنهى المذكرات بحيثيات حبه عبد الناصر ووفائه له .

والمذكرات هامة ، لأن موقع صاحبها من عبد الناصر كان يتيح له رؤية الكثير ، ولكن نظراً لأنها لم تكتب عن يوميات ،

فقد اختلطت كثير من الأمور في ذهن صاحبها ، ومن الضروري الحذر من تقبل ما ورد بها من معلومات، نظراً لتأثر نظرة الجيار للأحداث بعاطفته نحو عبد الناصر ، وتحامله على منافسيه في الخطوة لدى عبد الناصر . وقد فندنا كثيراً من وقائعها .

٥ ـ مذكرات منير حافظ

نشرت هذه المذكرات في مجلة روز اليوسف في الفترة من ١٢ إبريل ١٩٧٦ إلى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ ، في ثلاث عشرة حلقة تحت عنوان : « التاريخ السري لحكم جمال عبد الناصر » . وصاحب هذه الحلقة منير حافظ ، وكان الرجل الثاني في مكتب معلومات عبد الناصر الذي كان الرجل الأول فيه سامي شرف . وكان هذا المكتب هو الأداة التي يحكم بها عبد الناصر : منه يتلقى التقارير اليومية وكل ما يجري في الدولة ، ومن خلاله يصدر الأوامر إلى كل مسؤل فيها .

وقد شغل منير حافظ منصبه في مكتب معلومات عبد الناصر من عام ١٩٥٩ جتى آخر ١٩٦٨ ، وبالتالي كان رصيده من المعلومات التي تأتي عن طريق الإتصالات التليفونية واللقاءات يفوق ما تفيض به الوثائق . وقد حفزه إلى كتابة مذكراته ما نشره محمود الجيار في مذكراته في مجلة روز اليوسف تحت عنوان : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، فقد تناول الجيار فيها أحداثاً عاصرها منير حافظ ، وعرف منها ما يستحق أن يضاف أو يصحح لإكمال الصورة . فضلاً عن ذلك فإن حملة الجيار على بعض من كانو حول عبد الناصر ،ومنهم

سامي شرف الذي كان يتولى مكتب معلومات عبد الناصر ، ربما دفع منير حافظ إلى التدخل بمذكراته لتحقيق التوازن اللازم !
فقد كتب في بداية مذكراته ، التي نشرت يوم ١٢ إبريل ١٩٧٦ ، يلوم الجيار لتحامله على من كانوا يعملون من حول عبد الناصر ويقول :

« كنت أود ويود الكثيرون معي ـ دون تشكيك من جانبي فيما ورد في هذه المذكرات من الوقائع ـ ألا يكون سرد الجيار لها متأثراً بعواطفه الخاصة . ذلك أنه يتحمل أمام قرائه أمانة السرد ، فلم يكن له أن يروي الأحداث من خلال رؤيته الذاتية لها ، بما تحمله نفسه من عوامل التعاطف المطلق مع عبد الناصر والتحامل المطلق على من كانوا يعملون من حوله » .

وقد تناول منير حافظ في الحلقة الأولى واقعتين سبق للجيار أن تناولهما ، وهما : رد فعل عبد الناصر حيال حوادث ٥ يونيو واعتزاله الناس في حجرته ، وواقعة التنحي يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ . وبالنسبة للواقعة الأولى ، فقد أوضح أن عبد الناصر كان في مايو ١٩٦٧ يتحاشى الحرب ، بينما كان عبد الحكيم عامر يريد أن يخوضها بأسرع ما يمكن . ولم تنشأ فكرة سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء في مايو ، بل جرت محاولة مماثلة قبل ذلك بعدة أشهر بعد اجتماع لعبد الحكيم عامر بالرئيس الراحل ، حيث أعد كتاباً ليوثانت لسحب قواته . وقال منير حافظ إن عبد الحكيم عامر كان بسبيل شن هجوم شامل على إسرائيل يوم ٢٩ مايو دون علم عبد الناصر ، لولا تسرب نبأ هذا

الهجوم إلى الولايات المتحدة . وروى قصة حفلة الطيران التي أقامها قائد الطيران يوم ٤ يونيو في إنشاص ، وقال إن عبد الناصر عزل تماماً عن المعركة عندما بدأ القتال ، حتى إنه أصدر أوامر للمباحث العامة للبحث عن الطائرات الإسرائيلية التي قيل إنها سقطت . وروى قصة اعتكاف عبد الناصر في منزله بعد ضربة الطيران ، واتصالاته لتنظيم الحملة الإعلامية في الإذاعة . وقال إن عبد الناصر لم يكن يحكم مصر قبل يونيو ، وإنما كانت قوة مجموعة المشير عامر هي التي تحكم .

أما بالنسبة للتنحي ، فقد أنكر منير حافظ أن عبد الناصر كان عازماً حقيقة على التخلي عن موقعه والخروج من الميدان . وذكر أنه عندما دخل غرفته يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ استعد للدفاع عن نفسه وقال أنه سيفرغ الرصاص كله إلا رصاصة يستبقيها لنفسه . وذكر أن حركة التنحي لم تكن تمثيلية وإنما كانت مغامرة محسوبة . وألقى الشبهات على ما فعله المشير عامر من مغالاته في إرسال القوات إلى سيناء ، وقال إنه كان يريد ومجموعته أن يقوموا بحركة عاجلة ضد إسرائيل ليعودوا بعدها ليحكموا مصر حكم المنتصرين وينحوا عبد الناصر !

وفي الحلقة الثانية (عدد ١٩ إبريل ١٩٧٦) استكمل منير حافظ كلامه ، فقال إن عبد الناصر حين كان معتكفاً في غرفته ، استطاع من خلال اتصالاته أن يدبر هجوماً بالدبابات ، كان يريد منه أن يخترق حدود إسرائيل قبل وقف إطلاق النار، ونجح في ذلك بالفعل ! واتصل بمحمد فائق الذي أعلن النبأ في الإذاعة ،

ولكنه عندما وصل إلى القيادة يوم ٨ يونيو ، عرف أن أمراً مجهولاً صدر إلى قائد هجوم الدبابات بالانسحاب بعد أن اخترق الحدود الإسرائيلية بالفعل ! .

وتناول المواجهة بين عبد الناصر والمشير عامر ، وكيف اقترح الأخير على عبد الناصر تسليم الحكم لشمس بدران ، وقال ان عبد الناصر لم يكن يملك رفض الفكرة في مبنى القيادة وقد لاحظ من الملتفين حول بدران بوادر التمرد . ثم ذكر أن عبد الناصر حين عاد إلى بيته أعد مسدسه ، واتصل بمحمد حسنين هيكل ، فجاء في اليوم التالي ومعه خطاب عبد الناصر معداً . وقد فاجأ عبد الناصر الجميع باختياره زكريا محى الدين بدلاً من شمس بدران ، بعد أن ترك الجميع ومنهم هيكل يعتقدون أن شمس هو المرشح . وقال إن عبد الناصر كان يتوقع ردود فعل الجماهير إزاء خطابه ، ولذلك تضمن خطاب النكسة برنامج عمل للمرحلة القادمة . ولم يقل عبد الناصر إنه يتحمل مسؤلية ما حدث ، وإنما قال إنه مستعد أن يتحمل عنهم المسؤلية . ثم تعرض للمظاهرات التلقائية التي انطلقت على أثر خطاب التنحي ، ومظاهر الانهيار في بيت عبد الناصر من جانب رجال السلطة والحكم ، وقرار عبد الناصر بالبقاء ومنعه إذاعة بياني المشير عامر وشمس بدران بالتنحي ، وتكليف الحرس الجمهوري بحماية مبنى الإذاعة والتليفزيون . وذكر أن إطلاق صفارات الإنذار وقت المظاهرات كان بناء على تعليمات من مكتب شمس بدران ولم يكن بسبب وجود طائرات مغيرة ! .

أما الحلقة الثالثة (عدد ٢٦ إبريل ١٩٧٦) فتناول فيها منير حافظ خطاب عبد الناصر في الأزهر في حرب ١٩٥٦ ، وإشارته فيه إلى الاستيلاء على القاعدة البريطانية وما فيها من عتاد يساوي أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه ، وتمسك الإنجليز بخصم ثمن القاعدة من تعويض آثار الحرب . وانتقل إلى حرب ١٩٦٧ ، وروى كيف كان السفير السوفييتي يقابل عبد الناصر مقابلات تكاد تكون يومية ، وقال إن روسيا كانت أول من أشعل بوادر الأزمة بالتبليغ عن نية إسرائيل في مهاجمة سوريا ، وأنها حذرت عبد الناصر من دخول الحرب ، وقد أخطأ شمس بدران في فهم وعود السوفيت ، عند زيارته لروسيا أثناء الأزمة . وتناول مفاوضات عبد الناصر مع السوفييت، أثناء القتال لتزويده بالطائرات ، وتصريحاتهم في الصحف الأوروبية على حساب مصر ، وتحرك الصين ، ومقابلة عبد الناصر للسفير الصيني حول المعونة الصينية لمصر ، وإجراءات عبد الناصر بعد النكسة لإعادة البناء .

أما الحلقة الرابعة (عدد ٢ مايو ١٩٧٦) فتناول فيها منير حافظ الجلسة التي عقدها عبد الناصر لمجلس الوزراء وإشارته إلى موقف الصين ، وتشبثه بعلاقاته مع السوفييت ، وتحليلات السوفييت لهزيمة ١٩٦٧ ، ونسبتهم إياها لأخطاء القيادة العليا التي تتميز بالروح البورجوازية وافتقار الجيش إلى أيديولوجية، وقرار القادة السوفييت بتقديم المساعدات العاجلة إلى مصر، وتدفق سيل الأسلحة السوفيتية ، وعمليات التغيير في الجيش لتصفية مجموعات شمس بدران ، ودور سامي شرف في هذه العمليات وطرد دفعة شمس بدران من الجيش برمتها . وتعرض لأزمة

المدربين السوفييت واحتكاكاتهم مع الضباط المصرين .

أما الحلقة الخامسة (١٠ مايو ١٩٧٦) فقد روى فيها منير حافظ بعض وقائع التعذيب في مصر في عهد عبد الناصر كشاهد . منها سجن سيد قطب ، وعجز عبد الناصر عن الإفراج عن أحد المعتقلين ، رغم إلحاحه لمدة ستة أشهر ، وقصة مؤامرة الإخوان لقتله عند عودته من رحلة تانزانيا . ومهاجمة عبد الناصر لأئمة المساجد . وتحدث عن مراحل التعذيب في مصر ، وقال إنها أخذت ثلاث مراحل : الأولى ، عند قيام الثورة ، حيث أصبح السجن الحربي هو المسيطر . والمرحلة الثانية ، عندما احتلت المباحث العامة مركز الصدارة في عمليات الأمن حيال الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ والشيوعيين عام ١٩٥٩ . والمرحلة الثالثة ، عندما انتزعت الشرطة العسكرية هذه الصدارة لنفسها عام ١٩٦٥ ، وقال إن ما جرى من تعذيب للشيوعيين عام ١٩٥٩ كان يصل إلى عبد الناصر في صورة إشاعات ، حتى وقعت حادثة شهدي عطية الشافعي (المناضل الشيوعي) فاتخذت الإجراءات لإيقافه . وأما ما جرى عام ١٩٦٥ فقد قام به مركز قوة كان يريد أن يرتفع على الإرهاب إلى مستوى السلطة . وقال إن أيّاً من هذه الأنظمة التي تآمرت على النظام الناصري لو كانت وصلت إلى الحكم ، لما عاملت أهل النظام بقسوة أقل من تلك التي عوملت بها .

أما الحلقة السادسة (عدد ١٧ مايو ١٩٧٦) فقد تناول فيها منير حافظ حكم مكتب المشير . وقد تعرض للتشاحن بين عبد

الحكيم عامر وعبد الناصر حول بقاء بعض القيادات العسكرية في الجيش ، وأشار إلى التعليمات التي كانت لدى مكتب معلومات عبد الناصر بالابتعاد تماماً عن كل مـا يمس الجيش . وروى أن عملية التعيينات في الشركات بعد قرارات التأميم كانت لا تتم إلا في حضور أو من خلال المشير عامر ومن ورائه مكتبه الذي كان المحرك الأول فيه شمس بدران . وقد ارتفع نفوذ شمس بـدران حتى أصبح مركـز القوة الثـاني بعد عبـد الناصـر نفسه . وروى نماذج للتصرفات التي كان يرتكبها أعضـاء مكتب المشير ، ومـا كـان يجري في السفـارات المصريـة في استغلال نفـوذ وتجارة وسرقات . ثم ظهور المباحث الجنائية العسكرية كقـوة وأداة في يـد مكتب المشيـر ، وسعي هـذه القـوة إلى إثبــات وجـودهـا بالإرهاب . ثم تعيين شمس بدران وزيراً للحربية حتى يخرج إلى النور ، وتفاقم نفوذه إلى حد تعطيل أوامر عبد الناصر . وتعرض للخلافات بين عبد الناصر والمشير بعد الانفصال السوري حول مشـروع قـرار تعيينـات وتـرقيـات الضبـاط ، ورفض المشيـر للمشروع ،واستقالته ، وسفره إلى مـرسى مطروح ، وتحـركات الجيش ، وإيفـاد عبـد النـاصـر عبـاس رضـوان وشمس بـدران لاسترجاع المشير .

أما الحلقة السابعة (٣١ مايو) فقد استأنف فيها منير حافظ قصة حكم مكتب المشير عامر . فتناول بالتفصيل قصة الصراع بين عبـد الناصـر والمشير على قـانون تعيينـات وترقيـات ضباط الجيش . وخـطاب استقالـة المشيـر في أول ديسمبـر ١٩٦٢ ،

ومطالبته فيه بالديمقراطية ، وتوزيعه على نطاق واسع ، وتحركات الجيش ، وعودة عبد الحكيم عامر بكامل سلطاته ، واعتبار أنصاره هذه العودة بمثابة انقلاب صامت ، ونسيان المشير قصة الديمقراطيه التي طالب بها في خطاب استقالته ! وتقديم مكتبه مشروع « قانون الأحكام العسكرية » الذي وضع حكم الدولة في يد المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية . واعتراض المستشار القانوني لعبد الناصر على القانون ، وزيارة شمس بدران لعبد الناصر ، وحصوله على توقيعه على القانون ، وتزايد نفوذ مجموعة المشير والمباحث الجنائية العسكرية بعد ذلك ، ووقوع جريمة كمشيش ، وتشكيل لجنة الإقطاع برئاسة المشير ، ثم تحدث عن بداية التجمعات في بيت المشير بعد النكسة عام ١٩٦٧ ، وإخراج المشير عن استقالة ١٩٦٢ من الملفات وطبعها وتوزيعها من جديد . وروى قصة تأخير إقلاع طائرة ليركبها كرستوفر مايهيو ، وكيف اعتبر الأخير ذلك عملاً غير ديمقراطي ! وتحدث عن مطالبة المشير لعبد الناصر في عام ١٩٦٦ بعزل الحكومة القائمة وتشكيل وزارة يرأسها شمس بدران . ثم قصة سيطرة المشير على جريدة الجمهورية في عهد رئاسة تحرير حلمي سلام ، ووقوع الجريدة تحت إدارة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية . ونشر الجريدة محضر جلسة اللجنة المركزية ومجلس الأمة يوم ٦٥/٥/١٦ ، وإقالة عبد الناصر لحلمي سلام . ثم سياسة عبد الناصر في مواجهة نفوذ المشير ومجموعته ، وتحول العلاقة بين عبد الناصر والمشير من الصداقة إلى المناورة والمداراة .

أما الحلقة الثـامنة (١٤ يـونيو ١٩٦٧) فتنـاول فيها منيـر حافظ حياة المشير الخاصة ، ونشأة جهاز خاص من المخابرات العامة مهمته إبعاد هذه الحياة الخاصة للمشيـر عن العيون . ثم سهرات المشير ، وحكـومته المستقلة التي تنقسم إلى قسمين : فريق العمل والإدارة ، وعلى رأسه شمس بدران ، الـذي تركـه يزحف نحو التحكم في السلطة كلهـا . وفريق الحيـاة الخاصـة الذي تولاه علي شفيق على رأس مجموعة السكرتارية . وتحدث عن التنـافس بين الفريقين ، ودخـول صلاح نصـر ورجالـه هذا الميـدان . وفلسفة صـلاح في إرضاء الجسـد لإطـلاق قـدرات العقل ! وبداية معرفة عبد الناصر بخبر زواج المشير من الممثلة برلنتي عبد الحميد . وتشكيل عبد الناصر لجنة خاصة للبحث في السلوك الشخصي لرجال الثـورة ، وأمره بـالتحقيق في استغلال سكرتارية المشير لنفوذها ، واستخـدام الطائـرات الحربيـة لنقل بضـائع من الخـارج لحسابهم . وانتهـاز شمس بدران الفـرصة للتصدي للتحقيق بنفسه والإطاحة بعلي شفيق ومجموعته .

أما الحلقة التـاسعة (٢١ يـونية) فتنـاول فيها منيـر حافظ انحراف جهاز المخابرات برئاسة صلاح نصر ، وتصويره الفنانات في حياتهن الخاصـة كوسيلة للسيـطرة عليهن . ثم الضجة التي أثيـرت حول زواج المشيـر ، وضيق عبد النـاصـر لهـذا الـزواج الثاني . ووقوع أحداث يونيـو ١٩٦٧ واعتزال المشيـر الحكم ، واتخاذه من بيته مركزاً لقيادته ، وإطلاق شعار الديموقراطية مـرة أخرى ، وتخزين الأسلحة ، وتدبير عودة المشير بالقوة إلى قيادة

القوات المسلحة ، وخطة مجموعة المشير لاختطاف عبد الناصر والإستيلاء على الحكم . وخطة شعراوي جمعة وسامي شرف والليثي ناصر للقبض على المشير ، واستدعاء المشير لمقابلة عبد الناصر ، والقبض عليه وفقاً للخطة الموضوعة ، ومحاكمته على يد عبد الناصر ومن بقي في الحكم من زملائه أعضاء مجلس الثورة ، ومحاولته الانتحار .

أما الحلقة العاشرة (٥ يوليو) فتناول فيها منير حافظ الطبقة الجديدة التي نشأت حول الثورة ، واستفادت منها في تحقيق مصالحها . وروى نماذج من تصرفات هذه الطبقة ، وبداية تدخل الضباط في شؤن الحكم ، وتعيينهم في المناصب المدنية والدبلوماسية ، وتشبثهم بوضعهم المتميز على حساب أهداف الثورة . وأورد تقريراً قدمته مجموعة ضباط البوليس الحربي عندما صدر دستور ١٩٥٦ يعبر عن تذمر هذه المجموعة لخوفها من فقد مكانتها ونفوذها ، وروى بعض مظاهر التميز بين الضباط والمدنيين .

أما الحلقة الحادية عشرة (عدد ١٢ يوليو) فتناول فيها منير حافظ حياة العزلة التي كان يعيشها عبد الناصر في موقعه في القمة . ومراقبته للتطورات التي طرأت على أفراد الطبعة الحاكمة . وضرب الأمثلة لتصرفات أفراد هذه الطبقة في السفارات ، ونشأة قضية أهل الخبرة وأهل الثقة منذ قيام الثورة ، وقيام الحكم على أكتاف العسكريين ، وتفاقم هذه المسألة بعد التأميمات ، ونصيحة عبد الناصر لسامي شرف بقراءة صفحة

الوفيات لكشف العلاقات التحتية وقرابات المصاهرة .

أما الحلقة الثانية عشرة (عدد ١٩ يوليو) فتناول فيها منير حافظ مرة أخرى قصص الطبقة الجديدة من الضباط ، وقد أورد قصة إقالة حسن إبراهيم من منصب رئيس المؤسسة الاقتصادية ، وأوامر عبد الناصر بأن يكون خطاب الإقالة شديد اللهجة . وروى المواقع التي فرضت هذه الطبقة سيطرتها عليها ، ومنها مجالس إدارة الشركات المؤممة ،وعالم التصدير والاستيراد ، والتمثيل الدبلوماسي . وأورد بعض فضائح وانحرافات السفراء والدبلوماسيين المصريين من هذه الطبقة . وتعرض لأجهزة الأمن وأنشطتها ، وتاريخ إدارة الأبحاث وزارة الخارجية .

وقد اختتم منير حافظ ذكرياته بالحلقة الثالثة عشرة (عدد ٢٦ يوليو ١٩٧٦) وتناول فيها علاقة عبد الناصر بالدين ، وحديث عبد الناصر مع سارتر في مارس ١٩٦٧ ، وندد بمحاولة مايلز كوبلاند في كتابه « لعبة الأمم » دمغ ثورة ٢٣ يوليو بأنها من صنع المخابرات الأمريكية ، وتحدث عن علاقة عبد الناصر بأمريكا ، ودورها في المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وموقف الإتحاد السوفييتي من الثورة عند قيامها . ثم عاد إلى حديث عبد الناصر مع سارتر عن الصعوبات التي واجهها تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، واعتراض والده على القانون ، واعتراض المشايخ تحت ذريعة حرمة الملكية الخاصة . وثورة المشايخ على عبد الناصر، ومهاجمتهم له وللاشتراكية والتأميم، وإلغاء عبد الناصر المحاكم الشرعية بعد فضيحة القاضيين الشرعيين

« سيف » و « الفيل » . ثم حديث عبد الناصر لسارتر عن رؤيته التقدمية للدين .

والمذكرات هامة لموقع صاحبها القريب من رئاسة الجمهورية ، وهي تحفل بتفصيلات قيمة ، ومعلومات كانت غائبة عن الجماهير . وهي ضرورية في فهم التاريخ السري لثورة ٢٣ يوليو ، مع استخدام الحذر العلمي المطلوب ، نظراً لأن صاحبها اعتمد على الذاكرة وليس على يوميات مكتوبة ، مما أدى إلى اختلاط بعض المعلومات ، وعدم دقة البعض الآخر . وقد فندنا الكثير منها في دراستنا عن حرب يونية .

٦ ـ مذكرات سيد مرعي

تستمد مذكرات سيد مرعي أهميتها من مصدرين : الأول ، أنه أحد القلائل الذين مارسوا العمل السياسي في مصر في فترة الحكم الملكي والأحزاب السياسية والاحتلال البريطاني قبل ثورة يوليو ، ثم في فترة ثورة يوليو ، ثم في مرحلة مايو ١٩٧١ ! . ثانياً ، أنه كان أحد القلائل الذين لعبوا أطول الأدوار في الإصلاح الزراعي بعد الثورة ، وأشرفوا على تطبيقه منذ أول قانون للإصلاح الزراعي ، وتولى بعد ذلك منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعي ، كما تولى وزارة الزراعة ، كما كتب كتاباً هاماً عن الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان . وهو في هذه المذكرات يقدم معلومات ثمينة من الداخل عن مشاكل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في مصر .

وقد صدرت هذه المذكرات عن « المكتب المصري

الحديث » في عام ١٩٧٨ تحت عنوان : « أوراق سياسية » ، في ثلاثة أجزاء من ٧٥٦ صفحة ، وذيلت ببعض الصور التي تصور سيد مرعي في حياته العملية والعائلة . ويتناول الجزء الأول حياة سيد مرعي من « القرية إلى الإصلاح » . أما الجزء الثاني فيتناول الوقائع من أزمة مارس ١٩٥٤ إلى نكسة يونية ١٩٦٧ . ويتناول الجزء الثالث الأحداث التالية للنكسة حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والمذكرات على هذا النحو تمتد على مساحة هامة من تاريخ مصر ، وتقدم شهادة معاصر شارك في الأحداث على أعلى مستوى ، واحتل في كثير من الفترات التاريخية مكان الصدارة على صفحات الصحف .

والجزء الأول يتكون من ٢٦٠ صفحة ، ومقسم إلى اثني عشر فصلاً ، وقد تناول فيه ميلاده في قرية العزيزية التابعة لمديرية الشرقية في ٢٦ أغسطس ١٩١٣ لأسرة ذات أصل عربي . وتلقيه تعليمه الأولي في الكتاب ، ثم انتقاله إلى القاهرة في عام ١٩٢٠ وعمره سبع سنوات ليلتحق بمدرسة السيدة نفيسة الابتدائية ، ثم استكماله المرحلة الثانوية في مدرسة فؤاد الأول الثانوية بالعباسية ، ومشاهداته لمظاهر الاحتلال البريطاني في المدرسة وفي الشوارع وفي البضائع الأجنبية . وقيام ثورة ١٩١٩ وقيادة الوفد للحركة الوطنية ، وشعبية سعد زغلول الجارفة ، التي حولته إلى أسطورة بين الجماهير : « «كنا نسمع من الفلاحين في قريتنا مثلاً أن محصول الفول في قرية مجاورة قد نما وكل ورقة مكتوب عليها « يحيا سعد » ! وتحدث عن والده فذكر أنه « كان وفدياً متحمساً » ، وأنه دخل أول انتخابات برلمانية أجريت في

عهـد دستور ١٩٢٣ في ينـاير ١٩٢٤ ، وكـان منافسـه في دائـرة الصنافين يحيى إبراهيم ، رئيس مجلس الوزراء الذي كان يجري الانتخابات ، وقد سقط رئيس الوزراء ونجح والد سيد مرعي ! .

وتعرض سيد مرعي لبداية اشتراكه في العمل السيـاسي ، فذكر أنه اشترك أثناء المرحلة الثـانويـة في بعض المظاهـرات ، « ولكني لم أكن زعيماً من زعماء الطلبة » . وأنه في تلك الفترة ـ فترة الثـلاثينيـات ـ أحدثت إنجازات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا تأثيراتها في مصر ، فـظهرت فكـرة « المستبد العـادل » ، الذي يستطيع تـوحيد الأمـة والأحزاب ويقضي على التخلف والفسـاد والفقر والمرض . وعندما أخذ العداء يدب بين كل من موسوليني وهتلر من جهة وإنجلترا من جهة أخرى ظهر تيار كبير بين الطلبة يؤمن بأن « عدو عدوي هو صديقي » .

وتحدث سيد مرعي عن ظروف دخوله حزب السعديين ، رغم أن والده كان وفدياً كبيراً، ونسب ذلك إلى انتقال والده من صفـوف الوفـد إلى صفوف الهيئـة السعديـة في حركـة انشقـاق النقراشي وأحمد ماهر عن الوفد . وتعرض لتأليف وزارة أحمـد ماهر باشا على أنقـاض حكومـة الوفـد في أواخر عـام ١٩٤٤ ، ودعـوة النقراشي لـه لترشيـح نفسه عن دائـرة العزيـزيـة كنـائب سعـدي ، ونجاحـه في الانتخابـات ، وحضوره حـادث مصـرع الدكتور أحمـد ماهـر في مجلس النواب يـوم ٢٤ فبرايـر ١٩٤٥ بسبب انتهاكه مبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب وإعلانه الحـرب على المحور . كما تتبـع الأحداث السيـاسية التي تلت ذلـك ،

وتأليف وزارة النقراشي باشا ، ثم وزارة اسماعيل صدقي باشا ، والغليان الشعبي ضد الاحتلال البريطاني ، ومظاهرات يوم الجلاء . ومفاوضات صدقي ـ ستانسجيت .

وقد تعرض سيد مرعي للمشكلة الزراعية في مصر في ذلك الحين ، وذكر أنها كانت تشده لأن أفكاره كانت تتجه نحو الظلم الإجتماعي في الريف « وكنت أفتش عن الطريق الذي يمكنني العمل من خلاله ، ووضعت أمامي كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، وكتاب « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » لدورين وارينر ، وكانت تلك أول مرة أعرف فيها التعبير الإنجليزي عن « الإصلاح الزراعي » . وذكر أنه قابل دوريب وارينر حين حضرت إلى مصر بدعوة من علي الشمسي باشا ، رئيس البنك الأهلي المصري ، لإلقاء محاضرات في القاهرة ، ودخل في مناقشات مستفيضة حول كتابها . وقال إنه صحب محمد خطاب ، عضو مجلس الشيوخ السعدي ، الذي كان ينادي بتحديد الملكية الزراعية في بعض جولاته ورحلاته ، ثم قدم مع زميل له (لم يذكر اسمه) مشروعاً بقانون لتحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية على أساس الربط بضريبة الأطيان ، وهو مشروع يفيد منه نحو ٨٠ ٪ من المزارعين ، ولكنه حين أخذ يدافع عنه أمام المجلس فأجابه أحد الأعضاء من كبار الملاك بقوله : « أنت شيوعي » ! .

ثم تحدث سيد مرعي عن فلسطين ، فذكر أن النقراشي باشا كلفه بمهمة في فلسطين في عام ١٩٤٦ ، لتقصّي الحقائق

حول التوسع اليهودي ودور الإنجليز ، ولدراسة نشاط الوكالة اليهودية ، وكيف يديرون المستعمرات ، وحالة العرب في فلسطين ، وموقفهم من الغزو الصامت لأراضيهم . وقال إن هذه الجولة جعلته يدرك أن المسألة كانت أخطر بكثير من التقارير التي وردت إلى النقراشي ، حين تبين أن الهدف كان وضع الأساس للدولة اليهودية ، والاستعداد للحرب ضد العرب . وقد عاد إلى مصر ليضع أمام النقراشي الصورة بأكملها قائلاً : « إن كارثة محققة على وشك الوقوع » .

وقد تناول سيد مرعي الحياة الحزبية في الفترة من ١٨ يناير ١٩٤٥ إلى ٨ أغسطس ١٩٤٩ ؛ وهي الفترة التي كان فيها عضواً بمجلس النواب ، وكشف أنه وإن كان منتمياً لحزب السعديين ، إلا أنه لم يكن متحمساً للإنضباط الحزبي ، ولم يكن راضياً عن موقف حزبه من مشروع كهربة خزان أسوان ومن آراء عثمان محرم باشا ، وزير الأشغال الوفدي ، التي ثبت أنها كانت صائبة . وتناول سيد مرعي الهزيمة في فلسطين ، فعرض للمستوطنات في فلسطين ، ودور الوكالة اليهودية ، وإعلان النقراشي باشا الحرب يوم ١٢ مايو ١٩٤٨ ـ رغم عدم اقتناعه بدخول مصر الحرب ، ـ تحت ضغط الملك فاروق عليه ، الذي كان يصبو لزعامة الدول العربية ، وأوضح خطأ العرب في قبول الهدنة الأولى .

كذلك تحدث سيد مرعي عن اغتيال النقراشي باشا ، واتجاه الأوضاع السياسية إلى عودة الوفد . وتعرض لانتخابات

عام ١٩٤٩ ، وذكر أن الـوفد عـرض عليه الخـروج من الحزب السعدي والانضمام إليه ، فرفض ذلك على أساس أخلاقي ، ثم سقوطه في الانتخابات ، وقراره اعتزال السياسة ، وانصرافه إلى النشـاط الإقتصادي . وتحـدث عن قضية الأسلحـة الفـاسـدة ، وفساد الملك فاروق وبطانته ، ثم عريضة المعـارضة المشهـورة إلى الملك فـاروق في ١٨ أكتوبـر ١٩٥٠ . واغتصـاب فـاروق لأراضي الأوقاف .

وقـد تناول مـرعي إلغاء معـاهدة ١٩٣٦ من نـظرة حزبيـة ضيقة ، فاعتبر الإلغاء « مناورة سياسية ذكية من الوفد لتغطية فساد الحكم وإمتصاص غضب الشعب » ! ، وقال إن النحاس اعتمد على تأييد أمريكا في هذه الخطوة ! ، وأن الوفد لم يكن يتـوقع المضاعفات الخطيرة التي حدثت في أعقاب الإلغاء ! . وتحدث عن حريق القاهرة ، الذي لم يستطيع تحديد رأي بشأنه قائلاً : « لا أقول إن حريق ٢٦ يناير كان مدبراً مائة في المائة ، ولا أقول إنه كان قضـاء وقدراً مـائة في المـائة ، ولكن اختلطت العـوامل ببعضها » ! . ثم تحدث عن إقالة مصـطفى النحاس ، وتعـاقب الوزرات حتى قيام ثورة ٢٣ يولية وطرد فاروق من البلاد .

وتنـاول سيد مـرعي بعد ذلـك موقف ثـورة ٢٣ يوليـو من الأحـزاب ، ودعوة التـطهير التي أطلقتهـا ، وتأثيـرها في حـزب السعديين الذي ينتمي إليه : « عشت هذه الفترة القلقة والحاسمة داخل حزب السعديين ، ورأيت كيف اهتزت قياداته ، وتـآكلت قواعده بفعل الصراع والتحلل » . وتحدث عن انقسام الحـزب

بين إبـراهيم عبد الهـادي ورئيس الحزب ، وحـامد جـودة نائب الرئيس ، كما روى أول لقـاء له بمحمـد نجيب وعبد النـاصر ، وكيف فهم أن الثورة تريد القضاء على الأحزاب جميعها ، وهو ما حدث في ١٧ يناير ١٩٥٣ ، بينما كان عبد الناصر ينشىء هيئـة التحرير لكي تأخذ مكان الأحزاب .

وانتقـل سيـد مـرعي بعـد ذلـك إلى قـانـون الإصـلاح الزراعي ، الذي كان مدخلاً لانتقاله إلى صف الثورة ، فذكر أن عبد العزيـز عبد الله سـالم ، وزير الـزراعة في حكـومة محمـد نجيب ، رشحه لعضوية اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، حيث التقى بجمال سالم ، وتكونت علاقة صاخبة بينهما . وتتبع عملية تنفيـذ القانـون الذي غيـر وجه الحيـاة الاجتمـاعيـة في مصـر . ومصاعب هذا التنفيذ ، وذلك بتفصيلات هامة للغاية .

ويقع الجزء الثـاني من مذكـرات سيد مـرعي في ثلاثمائة صفحة تقريباً ، وينقسم إلى اثني عشر فصلاً أيضاً . وقـد تناول فيه سيد مرعي أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤ ، والخطر الذي تعرض لـه الإصلاح الـزراعي من عودة الأحـزاب ، وإعـلان مصـطفى النحـاس أثناء الأزمـة تمسكـه بـالمكـاسب التي حققتهـا الثـورة للشعب ، « ومن هذه المكاسب قانون الإصلاح الزراعي » . ثم انتهـاء أزمة مـارس بانتصـار عبد النـاصر ، وانفـراده بالسلطة ، وانحسار دور جمال سالم في الإصلاح الزراعي ، وخروجـه من دائرة الضوء . كمـا تحدث سيـد مرعي عن تـوليه منصب وزيـر الدولة للإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٦ ، ثم تعيـينه وزيراً للزراعـة

بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي ، بعد انفصال مديرية التحرير عن وزارة الزراعة حسب رغبته ! ، ثم عودة مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة بعد إخراج مجدي حسنين منها ! .

ثم تعرض سيد مرعي لأزمة قناة السويس ، والإنذار البريطاني الفرنسي ، وقال إن عبد الناصر لم يأخذ مأخذ الجد : « لم يتوقع أبداً أن يكون هذا الإنذار جاداً » ! ، وتحدث عن انتهاء الحرب ، وجلاء القوات الغازية من البلاد وتعلق آمال العالم العربي بمصر .

وانتقل سيد مرعي إلى الحديث عن بعض المسائل التي عرضت له ، مثل مشكلة أرض المعمورة التي استولى عليها الإصلاح الزراعي ، وزيارته لسوريا كخبير زراعي ، والتقارب السوري المصري ، وزيارته للإتحاد السوفييتي ، ومقابلته لنهرو في بيت عبد الناصر بمنشية البكري .

كما تحدث عن الوحدة مع سوريا ، ومناقشات مجلس الوزراء المركزي ، وطلب الوزراء السوريين تطبيق الإصلاح الزراعي في سوريا ، واعتراض سيد مرعي على ذلك لاختلاف الظروف ، وإصرار الوزراء السوريين على ذلك ، ومشاكل تطبيق الإصلاح الزراعي في سوريا .

ثم تناول سيد مرعي كارثة محصول القطن في سنة ١٩٦١ ، وإعفاءه من الوزارة ، وتعيين عبد المحسن أبو النور مكانه ، ثم حملة التشنيع ضده ، واستغلال ما عرف باسم قضية الدكتور أحمد السمني ضده ، ثم براءة السمنى ، واستغلال

خصومه قضية أخرى اشتهرت باسم « قضية عزيز وفائي » ، وكتابة سيد مرعي خطاباً إلى عبد الناصر يطلب منه حمايته . وأخيراً انتهاء الأزمة ، أو ما أسماه سيد مرعي « بفترة المنفى » ، بتعيينه عضواً منتدباً لبنك مصر في عام ١٩٦٣ .

وقد انتقل سيد مرعي بعد ذلك للتحدث عن دخوله مجلس الأمة عن دائرة منيا القمح ، وفوزه بوكالة المجلس بينما كان السادات رئيساً للمجلس ، « وكانت تلك أول مرة أعمل فيها مع السادات عن قرب » . وتحدث عن تكوين حكومة علي صبري تنظيماً سرياً في مجلس الأمة يعمل لحسابها تحت قبة البرلمان ! : « طلبني علي صبري تليفونياً ، وعندما ذهبت ، بادرني بالحديث : لقد طلبناك لأننا نشكل تنظيماً في مجلس الأمة » . قلت : لماذا ، ما هو السبب ؟ . قال : السبب هو أن التنظيم سوف يكون حزب النظام ، حزب جمال عبد الناصر . قلت لرئيس الوزراء : « إننا جميعاً حزب جمال عبد الناصر » ! . تجاهل هذا الإعتراض وقال : « لقد قررنا اليوم أن نضمك إلى هذا التنظيم » ! . تساءلت في دهشة : « كيف ستضمني » ؟ . رد في برود : « ستتعرف الليلة على المجموعة » ! .

وتناول سيد مرعي بعد ذلك زيارتين له ، إحداهما إلى الولايات المتحدة في شأن إقامة محطة نووية بمصر ، والثانية إلى إنجلترا لتحسين العلاقات مع حكومتها ، ولم تسفرا عن نتائج .

ثم تعرض سيد مرعي لحادث كمشيش ، وما أسماه جرائم تصفية الإقطاع ، وسعي اللجنة العليا لتصفية الإقطاع لإدانته ! ،

والتجائه إلى السادات الذي تدخل لدى علي صبري ، ثم وقوع نكسة حرب يونية ١٩٦٧ التي وضعت النهاية الأخيرة لأعمال لجان تصفية الإقطاع . وروى سيد مرعي كيف أتيحت له بعد ذلك فرصة الاطلاع على المحاضر السرية لاجتماعات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، والمفاجآت التي إكتشفها .

وتعرض سيد مرعي لأيام النكسة ، ثم تعيينه وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي يوم ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، وتناول مهزلة صدور القرار الجمهوري في ٢٦ يوليو ١٩٦٧ برفع الحراسة عن ٨٨ شخصاً ، وإيقافه وإلغائه بعد أيام ! ، تحت تأثير سامي شرف وشعراوي جمعة . وعرض مناقشات مجلس الوزراء حول انتحار المشير عامر ، والموقف الاقتصادي والصدام الذي دار بين عزيز صدقي وبين القيسوني وزكريا محيي الدين حوله ، ثم الصدام الذي دار بين عبد الناصر وحسين الشافعي حول قضايا الديموقراطية ، والمناقشات التي دارت في المجلس حول الاتحاد الاشتراكي وتحوله إلى أحزاب ، وصدام عبد الناصر مع عبد العزيز كامل حول هذا الموضوع .

ويقع الجزء الثالث من مذكرات سيد مرعي في نحو المائتي صفحة ، وهو مقسم إلى ثمانية فصول (عدد فصول الكتاب ٣٢ فصلاً) وهو بعنوان « مع الرئيس أنور السادات » ، وقد تحدث فيه عن مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، وصدور بيان ٣٠ مارس ، وإجراء الانتخابات في جميع وحدات الاتحاد الاشتراكي ، وترشيح سيد مرعي نفسه لعضوية اللجنة التنفيذية

العليا مع عزيز صدقي وحسن عباس زكي ، وسقوط الثلاثة بسبب تزوير الانتخابات من جانب علي صبري وعبد المحسن أبو النور ! . وظهور بوادر الصدام بين مجموعة علي صبري وبين أنور السادات ومحمد حسنين هيكل .

كذلك تناول سيد مرعي المناقشات التي دارت في اللجنة المركزية حول الحراسات وقرارات لجنة تصفية الإقطاع ، والخلافات بين التيارات المتشددة والمعتدلة حولها . وتعرض للصدام الذي حدث بين عبد الناصر والدكتور محمد حلمي مراد في مجلس الوزراء حول نتائج متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس بخصوص الحريات وضرورة احترامها ومبدأ سيادة القانون ، ثم إقالة الدكتور مراد من منصبه كوزير للتربية والتعليم . كذلك تحدث سيد مرعي عما أسماه « مذبحة القضاء » ، بعد مرور تقارير بأن القضاء يوجهون انتقادات أساسية لقطاع الحكم ولجمال عبد الناصر شخصياً داخل « نادي القضاة » . ودور محمد أبو نصير وزير العدل وشعراوي جمعة في هذه المذبحة! .

ثم انتقل سيد مرعي بسرعة إلى مبادرة روجرز، ومذبحة الفلسطينيين في الأردن ، وقد مر على هذه الأحداث مروراً خاطفاً لم يستغرق أكثر من صفحتين .

وتعرض سيد مرعي لوفاة عبد الناصر ، وما دار من مناقشات في الإجتماع المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء حول إعلانها للناس . ثم تناول ظروف تولي السادات رئاسة الجمهورية . ومواجهة المشاكل السياسية المترتبة

على الوضع الجديد . كما تحدث عن وزارة الدكتور محمد فوزي ، واختيار سيد مرعي في الوزارة الجديدة . وتناول شخصية السادات ، والسياسة التي اتبعها بعد توليه على المستوى الداخلي والخارجي ، كما تحدث عن المتاعب داخل وزارة الدكتور محمود فوزي ، وتقديم سيد مرعي استقالته بسبب تعيين عزيز صدقي نائباً أول لرئيس الوزراء .

وانتقل سيد مرعي بعد ذلك إلى حركة مايو ١٩٧١ ، فتحدث عن الخلاف حول الوحدة مع ليبيا ، التي تبلورت في ميثاق طرابلس ، وما جرى في اجتماع اللجنة المركزية في ذلك اليوم من صدام بين علي صبري والسادات ، ثم المناورات التي جرت في مجلس الأمة ، ثم استقالات الوزراء الذين يمثلون مجموعة مراكز القوى داخل مجلس الوزراء وتطور أحداث مايو على النحو المعروف ، وتشكيل وزارة جديدة برياسة محمود فوزي ، ثم إسناد رئاسة الوزارة إلى الدكتور عزيز صدقي ، واختيار سيد مرعي ليكون أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي . والتطورات الداخلية في هذا التنظيم . ثم المواجهة بين حكومة عزيز صدقي والاتحاد الاشتراكي برياسة سيد مرعي ! .

كذلك تحدث سيد مرعي عن إنهاء مهمة الخبراء السوفييت ، وسفره إلى دول الكتلة الشرقية لشرح الموقف ، ثم إعفاء السادات له من أمانة الإتحاد الإشتراكي وتعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية . كما تحدث عن زيارته للسودان لإيقاف الحملات الإعلامية بين البلدين .

ثم تحدث سيد مرعي عن مقدمات حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فعرض لاجتماع مجلس الأمن القـومي في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، والمناقشات التي دارت فيه . وتتبع تطورات الحرب ، وأحـاديثه مع السادات في خلالها ، ثم زياراته أثناء الحرب للسعودية ولقائه بـالملك فيصـل ، ثم للكـويت وقـطر والبحـرين وأبـو ظبي ، للحصـول على مساعـدات وتقديم البيـانات عن سيـر الحرب ، والاتفاق على نزول البترول العربي المعركة . وقـد نجحت هذه المهمـة التي اشترك فيهـا الدكتـور مصطفى خليـل واللواء سعد القاضي والدكتور علي عيسى .

وبذلك انتهت هذه المذكرات الهامـة التي تغطي مسـاحة شاسعة .

٧ ـ ذكريات كمال الدين حسين

تعتبر ذكريات كمال الدين حسين ، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو السـابق ، والتي نشرت في مجلة المصـور في ديسمبر ١٩٧٥ ـ ينـاير ١٩٧٦ ، من أهم مـا صدر عن ضبـاط ثـورة ٢٣ يوليو . ليس فقط لأن كمال الدين حسين كان أحد قادة هذه الثورة الذين لعبوا دوراً مهماً في التخطيط لهـا وتنفيذهـا ، وتولى بعـد ذلك أكبر عدد من المناصب الوزارية والسياسية في الدولة ـ وإنما لأنة أيضاً أحد الذين اختلفوا مع عبـد الناصـر في أثناء حيـاته ، لأسباب سياسية وفكرية ، وانسلخ من الثورة منـذ عام ١٩٦٣ ، ضارباً عرض الحائط بموقعه الذي كان يشغله من السلطة .

على ذلـك فنحن في هذه الـذكريـات نجـد أنفسنـا أمـام جانبين :

الجانب الأول : وهو الخاص بالفترة التي شغل فيها الكاتب موقعه من السلطة ، وهو قسم تسجيلي يقدم رؤية الكاتب للأحداث . وهي رؤية مهمة للمؤرخ الذي يريد أن يجمع أطراف الحدث التاريخي .

الجانب الثاني : ويرويه الكاتب من موقعه خارج السلطة ، وتختفي منه الصفة التسجيلية ، وتبرز وجهة النظر النقدية . وكلا الجانبين شديد الأهمية في رسم الصورة التاريخية لعهد عبد الناصر .

وقد نشرت ذكريات كمال الدين حسين في شكل إجابات على أسئلة طرحها عليه الصحفي حمدي لطفي ، ونشرت بمجلة المصور في الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ إلى ٢٣ يناير ١٩٧٦ تحت عنوان « قصة ثوار يوليو » وبالتالي ، فهي لا تغطي تماماً الفترة الزمنية التي تناولها ، والتي تمتد على طول حياة كمال الدين حسين السياسية منذ بداية نشاطه السياسي ، وإنما تتناول أحداثاً معينة هي موضوع الأسئلة المطروحة ، كما تتناول حياته العملية وليست حياته الخاصة .

وقد أملى كمال الدين حسين هذه الذكريات من الذاكرة ، وليس من يوميات كتبها وقت وقوع الأحداث ، كما فعل عبد اللطيف البغدادي . وهذا النوع من الذكريات يخضع ، من ناحية دقته وصحة المعلومات الواردة فيه ، لحالة ذاكرة الراوي من ناحية الضعف والقوة . وقد اعتذر كمال الدين صراحة عن ذلك مقدماً فقال : « قد تسقط من الذاكرة بعض التفاصيل ، وعذري

أني أروي بعد ٢٣ عاماً من تلك الأحداث التاريخية ، وعلى رفاق الثورة أن يستكملوا ما غاب عني » .

وكمال الدين حسين ينتمي إلى الجناح اليميني لفريق الضباط الأحرار ، المتأثر بفكر الإخوان المسلمين ، دون أن يبلغ به هذا التأثير حد الإنتماء العضوي والولاء للجماعة ، كما كان الحال بالنسبة لضابط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف ولذلك فقد احتفظ بولائه لتنظيم الضباط الأحرار ، في حين احتفظ الأخير بولائه لجماعة الإخوان المسلمين ، عندما خير الإثنان بين الاحتفاظ بأحد الولاءين .

ولكن ضمير كمال الدين حسين الإسلامي تغاضى عما تعرض له الإخوان المسلمون من تعذيب وتنكيل في السجون والمعتقلات على يد زبانية التعذيب في أعقاب حادث الاعتداء على حياة عبد الناصر في ميدان المنشية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، وذلك حين كان في السلطة يشغل أرفع المناصب . ولكنه بعد أن فقد هذه السلطة لم يستطع تحمل الدورة الثانية من التعذيب والعذاب بعد كشف المؤامرة الثانية في عام ١٩٦٥ ، والتي فقد بسببها سيد قطب ، مفكر الإخوان المسلمين الكبير ، حياته بحبل المشنقة أيضاً ، فأعلن احتجاجه ! .

كذلك فإن كمال الدين حسين ، مثله في ذلك مثل غيره من الضباط الأحرار الذين خرجوا من السلطة ، نسي مشاركته النشطة في صنع دكتاتورية النظام الناصري حين كان في السلطة على مدى عشر سنوات ، وانقلب ديمقراطياً من غلاة

الديمقراطيين ، وخطيباً بليغاً من خطباء الحرية ، بعد خروجه من السلطة . وتلك هي مأساة الديمقراطيـة في البلاد النـامية ، أداة من أدوات اللعبة السياسية ، وليست مبدأ من المبادىء التي يحيا الإنسان ويموت في سبيلها ! .

ووفقاً لما ذكره كمال الـدين حسين ، فقد التحق بـالكلية الحربية عام ١٩٣٨ ، وذلك بعد محاولتين فاشلتين ، اضطر على أثرهما إلى دخول كلية الحقوق . ثم سنحت له الفرصة لتحقيق أمنيتـه في منتصف عام ١٩٣٨ ، فـالتحق بـالكليـة الحـربيـة ، وجاءت مرحلة المتوسط بالكلية وهو يدرس بمدرسة المدفعيـة . وقد تخرجت دفعته في نهاية عام ١٩٣٩ ، واستمر بعد ذلك في مدرسة المدفعية . وكانت دفعته ـ كما يقول ـ كبيرة العدد ، حتى عرفت في القوات المسلحة بدفعة ٣٩ . وقد ضمنت إلى جانب كمال الدين حسين كـلا من صلاح سـالم ، عضو مجلس قيـادة الثورة فيما بعد ، وصلاح نصر ، الذي أصبح مديراً للمخابرات العامة واقترن اسمه بقضايا التعذيب ، وسعد زايد ، الذي أصبح محافظاً للقاهرة واقتـرن إسمه بمحـاربة ظـاهرة خلو الـرجل في المساكن . ثم علي صبري ، الذي أصبح رئيساً للوزراء في عهد عبد الناصر ثم خرج في ١٤ مايو ١٩٧١ في الحركة التي عرفت باسم « ثورة التصحيح » . كما ضمَّـت هـذه الدفعـة الفريق أول محمـد الجمسي وزير الحـربيـة الأسبق ، والفـريق علي فهمي رئيس الأركان . وفي هذه الفترة التقى كمال الدين حسين برشاد مهنا ، الذي أصبح وصياً على العرش عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ،

وكـان وقتذاك مـدرس المـدفعيـة المضـادة للطائـرات بمـدرسـة المدفعية .

وقد روى كمال الدين حسين بعض وقائع الحرب العالمية الثـانية ، التي أثبتت الـوثائق البـريـطانيـة صحتهـا فيمـا يختص بـالجيش المصري . فقـد ذكر أنـه التحق بعد تخـريجه بـوحدة مدفعية ميـدان ، وظل شهـوراً بالقـاهرة ، ثـم تحـرك بعدهـا مع مجموعة أطلق عليها اسم « القوة خفيفة الحركـة » إلى الصحراء الغربية للإشتراك في العمليات المتوقعة ضد القوات الإيطالية في ليبيا . وكانت منطقة عمل هذه القوة ما بين مرسي مطروح وواحة سيوة . وعندما تقرر في ذلك الحين عدم دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ، عادت هذه الوحدة خفيفة الحركة إلى القاهرة . ولكن تـردد وقتـذاك أن الإنجليـز ينـوون نـزع سـلاح الجيش المصـري ، مما أثـار الضباط الصغـار المتحمسين ، « وتجمعنا والتقينـا بالقـادة القدامى والضبـاط الجدد ، وعملنـا على ترتيب توجيه مدفعيتنا إلى مطار ألماظة ، وكان مطار حربيـاً إنجليزيـاً ، لفتح النيران عليه إذا أقدم الإنجليز على نزع سلاحنا » .

وقـد تعرض كمـال الـدين حسين في ذكـريـاتـه لعـلاقتـه واتصالاته بجماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة المبكرة من حيـاته . فـذكر أنه بـدأ اتصـالاتـه بهـذه الجمـاعـة في أواخـر الثلاثينيات ، « ذهبت إليهم مع أحد الأصدقاء ، وكانت قياداتها تعمل في مسكن أعلى فندق البرلمان بالعتبة الخضـراء . ذهبت إليهم لإيماني بأن الدعوة الإسلامية دعوة حقة ، ومبادىء الإسلام

في العقيدة والشريعة لو طبقت لحققت العزة والسعادة » .

وفي الأربعينيات عاود اتصالاته بالإخوان المسلمين ، ولكن في هذه المرة ، عن طريق الصاغ المتقاعد محمود لبيب ، الذي روى أنه « ظهر بيننا ، وعرفنا أنه أحد المرتبطين بالإخوان المسلمين » . وذكر أن لقاءه به كان عن طريق كل من الضابطين عبد المنعم عبد الرؤوف وجمال عبد الناصر ! . وكان كمال الدين حسين في ذلك الحين يقطن في حي السيدة زينب حيث كان يقطن عبد المنعم عبد الرؤوف ، وكانا يذهبان إلى العمل ويعودان سوياً . وفي إحدى المرات « ذهبنا معاً إلى جمال عبد الناصر بمنزله في تقاطع شارع أحمد سعيد مع شارع الملكة نازلي ، والتقيت هناك بالصاغ محمود لبيب لأول مرة ، ثم ذهبنا إلى اجتماعات الإخوان المسلمين بتشجيع من المرحوم محمود لبيب ، وكانت بداية الاتصال بعبد الناصر . وبقيت زياراتي للإخوان المسلمين مع بعض الزملاء تتم كأصدقاء ، وليس كأعضاء مدونين في سجلاتهم . كما بقي محمود لبيب أشبه بحلقة اتصال بين الضباط الوطنيين ، ليس في الجيش فقط ، بل وفي الطيران أيضاً » .

وقد أضاف كمال الدين حسين ما يفيد مدى تغلغل الإخوان المسلمين في القوات المسلحة في ذلك الحين . فروى أن محمود لبيب كان يعمل بين مجموعات شباب الضباط بكل نشاط ، حريصاً على عقد لقاءات مستمرة في بيوت رفاق السلاح . ولقد اجتمعنا عدة مرات في بيت جمال الناصر ، كما

اجتمعنا معه ومع ضباط كثيرين آخرين في بيوتهم ، مثل عثمان نوري ، وأبو المكارم عبد الحي ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وفي منزلي أيضاً » .

في تلك الأثناء ، كانت توجد حركات أخرى في الجيش لا ترتبط بصلة بجماعة الإخوان ، تحدث عنها كمال الدين حسين ، ولكنه لا يعتبر مصدراً أساسياً عنها ، لأنه لم يشترك فيها . فقد تحدث عن « مجموعة الطيران » التي تكونت أثناء الحرب العالمية الثانية ، واشتركت في بعض الأحداث ، مثل عملية طيران الفريق عزيز المصري إلى الألمان ، وعملية إرسال الخرائط الإنجليزية إلى الألمان عن طريق الطيار سعودي ، كما تحدث عن « مجموعة ضباط المدفعية » في عام ١٩٤٧ التي أعدت منشورات معادية للواء إبراهيم عطا الله رئيس الأركان ، وقد انتهت بالقبض على عدد من أعضائها ، ومنهم رشاد مهنا ، وأنور الصيحي ، وأحمد فؤاد ، وممدوح جبة ، وغيرهم .

وقد قدم كمال الدين حسين معلومات هامة عن دور الضباط المصريين الذين اشتركوا في حرب فلسطين كفدائيين ، بعد أن استقالوا من وظائفهم . وهو ما يصور مدى الشعور القومي العربي والإسلامي في نفوس الضباط الصغار في ذلك الحين . وهذه المعلومات مستقاة من مذكراته التي نشرها عام ١٩٥٨ تحت عنوان : « مذكرات كمال الدين حسين في حرب فلسطين » . وقد روى أنه عندما ظهرت مقدمات حرب ١٩٤٨ ، ذهب هو وجمال عبد الناصر ورفاقهما إلى لقاء الشيخ أمين

الحسيني بمنزله بمنطقة الزيتون ، كما ذهبوا إلى عبد الرحمن عزام باشا للقيام بعمل فدائي موحد . كما توجهوا إلى الشيخ حسن البنا ، الذي كان يعد الفدائيين للتطوع بالعمل الفدائي في فلسطين . وقد تخلى كمال الدين حسين عن الالتحاق بكلية أركان الحرب مؤقتاً ، وقدم استقالته من القوات المسلحة كما فعل غيره من الضباط ، لكي يمتلكوا حرية الحركة ، ودخلوا مع أحمد عبد العزيز ورجال الجامعة العربية في مباحثات مع الجيش حول الأسلحة التي يحملونها معهم إلى فلسطين . وقد أسفرت مفاوضاتهم وإلحاحهم على الجيش في إعطائهم أربع مدافع هاوتزر ، وأربع مدافع مضادة للدبابات .

وقد تولى كمال الدين حسين قيادة مدافع الميدان ، ومعه الشهيد أنور الصيحي ، وخالد فوزي ، وتولى حسن فهمي قيادة المدافع المضادة للدبابات . وذهبوا إلى فلسطين ومعهم الشهيد سالم عبد السلام ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، ومعروف الحضري ، ومحمد حسن . وانضم إليهم بعد فترة شريف أباظة ، كضابط إشارة ، وحمدي واصف من المشاة ، ومصطفى كمال صدقي ، الذي تولى ضابط مخابرات الفرقة ، التي ضمت متطوعين من السودان ومن ليبيا إلى جانب الإخوان المسلمين ، وعملوا جميعاً تحت قيادة أحمد عبد العزيز ، الذي كان ـ كما يقول كمال الدين حسين ـ « من أشجع ضباط السواري » . وقد عهد أحمد عبد العزيز لكمال الدين حسين بتولي أركان حرب الفرقة إلى جانب قيادته للمدفعية .

وقد زحفت هذه الفرقة إلى خان يونس بالسيارات فوق شريط السكك الحديدية ، حتى لا تعترضها القوات الإنجليزية التي كانت تحتل طريق الأسفلت ! ـ وخاضت معركة دير البلح ، وأصيب معروف بجراح خطيرة نقل بسببها إلى القاهرة ، وجرح كمال الدين حسين، ونقل إلى غزة. ثم تحركت القوة إلى غزة، حتى جاءت طلائع الجيش المصري في تلك الفترة ، فتسلمتها . « ثم زحفنا على بير سبع ، وضربنا المستعمرات المقامة حولها . وفي إحدى المعارك ، إستشهد أنور الصيحي بجواري . وتحركت القوة شمالاً إلى الخليل ، حتى وصلنا إلى بيت لحم على مشارف القدس. وكانت قواتنا وقوات الفلسطينيين من جهة ، وقوات الجيش الأردني من جهة أخرى . واستولينا على مستعمرة رامات راحيل . وبتجميع قوات المتطوعين الفلسطينيين حولنا ، أمكن احتلال سلسلة من المواقع فرضنا بها حصاراً محكماً على القدس . ولكن الهدنة الأولى فرضت في ١١ يونيو ١٩٤٨ » .

على أن اليهود ـ كما يقول كمال الدين حسين ـ قاموا بخرق الهدنة في جهات متعددة ، وتخلى الجيش الأردني عن اللد والرملة . وكان هذا الموقف حاسماً في فك الحصار نهائياً عن القدس . وكان هناك موقع منعزل في العسلوج بين العوجة وبير سبع احتله اليهود بعد خرق الهدنة ، وهددوا طريق بير سبع ، وتدارسنا الموقف بعد أن أصبح طريق إمداداتنا مهدداً ، وطريق بير سبع غير مطمئن : إما أن تعزز قواتنا بما يكفي

لتأمينها ، أو تعود قواتنا إلى بير سبع لاتخاذها قاعدة لعملياتنـا ، ونتـرك بيت لحم والخليـل للجيش الأردني وقـوات المتـطوعين الفلسـطينيين ، التي كـان على رأسهـا المجـاهــد عبـد الحليم الجولاني الشهير بأبي زيدان . وصمم المرحوم أحمد عبد العزيز على السفر إلى غزة لمقابلة اللواءالمواوي ومناقشته في خطتنا ، وقاد سيارته وإلى جواره صلاح سالم في طريقهما إلى المجدل ، فـأصيب بطلقـة طائشـة في بدايـة الأسبوع الثـالث من أغسطس ١٩٤٨ » .

وقد عاد كمال الدين حسين إلى القاهرة ليعود مرة ثانية إلى فلسطين كضابط نظامي ، وانضم إلى أركان حرب مدفعية الفرقة المصرية مشاة في رفح ، وتولى اللواء فؤاد صادق قيادة الجيش ، وبـرز في المعـارك الكثيــرة ـ التي دارت ـ كثيـرون من ضبــاط المدفعية من أمثال محسن عبد الخالق ، وأبو الفضل الجيزاوي ، وفتـح الله رفعت ، وجمال نـظيم ، ومحمد غـانم . وقد أصبـح هؤلاءمن أوائل خلايا الضباط الأحرار .

وقد انتقل كمال الدين حسين بعد ذلك للكلام عن تنظيم الضباط الأحرار . فاعتبر قيام هذا التنظيم استمرار للنشاط السابق الذي تبلور حول الإخوان المسلمين ، واعتبر عبـد النـاصـر خلفاً لمحمود لبيب قائلاً : « جاء عام ١٩٤٩ ، والكفاح السياسي في القاهرة أشبه ببركان لم ينفجر بعد ، واستطعنا أن نعيد النشاط إلى تنظيمنا السري ، وبرزت قيـادات الضباط الأحـرار على مستوى مختلف أسلحـة الجيش ، وتكونت المجمـوعـات على أســاس

الخـلايا الصغيـرة ، وأصبح جمـال عبد النـاصر محـوراً لنشـاط الضباط الأحرار بعد وفاة المرحوم محمود لبيب » .

وفي نهـاية عـام ١٩٥٠ ـ كما يقـول ـ « تبلور نشاطنـا إلى خطوط واضحة ، وأصبح لكل منا مهام وواجبات محددة ، كمـا أصبح لجمال عبـد الناصـر ولكل ضـابط من مجموعتنـا ، التي أطلقنا عليها اسم « لجنة القيادة » ، مسئوليات والتزامات في قيادة خلايا التنظيم داخل كل سلاح . وقد حرصنا في نهاية عام ١٩٥٠ أن يبقى لكـل سـلاح ممثلون في الهيئـة التـأسيسيـة ، مـا عـدا البحرية ، التي كان التنظيم يضم عدداً ليس بالقليل من ضباطها بين مجموعة الإسكندرية .

وعلى هـذا الأساس ، كـانت الهيئـة التـأسيسيـة للضبـاط الأحرار ، أو لجنة القيادة ، («مجلس قيادة الثـورة فيما بعـد) ، مشكلة كالآتي : جمال عبد الناصر ، وعبد المنعم عبد الرؤوف يمثـلان سلاح المشـاة ، وكمال الـدين حسين عن المـدفعيـة ، وخالد محيي الدين عن الفرسان ، وحسن إبراهيم عن الطيران . ثم انفصل عبد المنعم عبد الرؤوف ، وانضم عبد الحكيم عامر عن المشاة ، وصلاح سالم عن المدفعية أيضاً ، وعبـد اللطيف البغـدادي عن الـطيـران . وبعـد فتـرة انضم جمـال سـالم عن الطيران ، وأنـور السادات عن الإشـارة بترشيـح من جمال عبـد الناصر .

وفي الوقت نفسه كانت اللقاءات والمناقشات مستمـرة مع كل من زكريـا محيي الدين عن المشـاة ، وحسين الشافعي عن

الفرسان . وقد قاما بواجبهما ليلة الثورة ، واشترك زكريا في وضع خطة التحرك ليلة ٢٣ يوليو ، واشترك الشافعي في قيادة سلاح الفرسان . وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢ ، بعد قيام الثورة بثلاثة أسابيع ، انضم كل من زكريا محيي الدين ، وحسين الشافعي ، وعبد المنعم أمين ، ويوسف صديق ، إلى مجلس قيادة الثورة ، ووافقنا على أن تكون أقدمية الرتبة هي أقدمية التسلسل داخل المجلس » .

هذه رواية كمال الدين حسين عن تنظيم الضباط الأحرار قيل الثورة . وقد يكون من المناسب لاكتمال الصورة في هذا الصدد ، وهو تكوين الضباط الأحرار ، أن نقدم للقارىء رواية جمال عبد الناصر عنه ، كما وردت في مقال له في مجلة التحرير في أول أكتوبر ١٩٥٢ ، بعنوان « كيف دبرنا هذا الإنقلاب » . فقد ذكر أن تنظيم الضباط الأحرار قد نشأ في بداية عام ١٩٥٠ من نواة تتكون من ستة من الضباط : واحد من الفرسان ، وهو خالد محيي الدين ، وواحد من الطيران ، وهو حسن ابراهيم ، وواحد من المدفعية ، هو كمال الدين حسين ، وثلاثة من المشاة هم : عبد الناصر ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وعبد الحكيم عامر .

وقد انضم بعد ذلك ـ وفقاً لمصادر الثورة الأخرى ، مثل خالد محيي الدين ولطفي واكد وأنور السادات ، كل من صلاح سالم (مدفعية) وجمال سالم (طيران) وعبد اللطيف البغدادي (طيران) وأنور السادات (إشارة) ـ وذلك بالترتيب ـ فأصبح

عدد الجميع عشرة ، ثم أُخرِج عبد المنعم عبد الرؤوف لإصراره على التمسك بانتمائه العضوي في جماعة الإخوان ، فأصبح العدد تسعة . ثم أضيف إليهم بعد نجاح الثورة خمسة هم : اللواء محمد نجيب ، ويوسف صديق ، وحسين الشافعي ، وعبد المنعم أمين . وزكريا محيي الدين ، فأصبح عددهم أربعة عشر .

على كل حال ، فإن خروج عبد المنعم عبد الرؤوف من تنظيم الضباط الأحرار ، كان إشارة إلى استقلال هذا التنظيم عن الإخوان . وقد فرضت هذا الاستقلال أسباب عدة ساقها كمال الدين حسين ، وهي « انضمام ضباط جدد ينتمون إلى جهات أخرى كنا نعتقد في وطنيتهم وصدق إخلاصهم لوطنهم ، ووجود رأي عام في الجيش لا يريد الانضمام لجماعة أو حزب ، كما أنه لم يكن من الطبيعي أن يأتمر كل هؤلاء وهؤلاء بأوامر من خارج الجيش ! .

على أن هذا لم يقطع الصلة الخاصة بين الحركة والإخوان المسلمين ، فقد كانت جماعة الإخوان هي الجماعة الوحيدة التي عرفت بميعاد الثورة قبل قيامها ، واشتركت فصائلها مع الضباط الأحرار في العمل . فقد ذكر كمال الدين حسين أنه « في صباح ٢٢ يولية ، ذهبنا : الرئيس الراحل وأنا ، إلى السيد صالح أبو رقيق ، وكان من قادة الإخوان المسلمين ، وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة ، بهدف كسب تأييدهم لثورتنا . كما اتفقنا معه على أن تقوم قوات من متطوعي الإخوان بالمعاونة مع وحدات الجيش للسيطرة على طريق

السويس ، لصد أي هجوم يحتمل أن يتحرك نحو القاهرة صباح يوم الثورة » .

وفي الوقت نفسه ، وفيما يختص بالضابط عبد المنعم عبد الرؤوف ، فإنه بعد انسحابه من لجنة القيادة ، « فتحنا له الباب لكي ينضم إلينا في أي وقت بعد ذلك . ولقد اشترك في العمل ليلة ٢٦ يوليو بالإسكندرية إلى أن تم طرد الملك ، وبقي معنا ، حتى صدام ١٩٥٤ مع الإخوان المسلمين ، وهرب عبد المنعم عبد الرؤوف خارج البلاد » .

وقد روى كمال الدين حسين ما يفسر ظاهرة الشللية في الحكم والإدارة في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، حين انحصر الحكم في يد مجموعة من الشلل التي تلتف كل منها حول أحد ضباط الثورة ، والتي تربط بينها ظاهرة القرابة أو الصداقة ،وتأخذ هذه الشلل في الاتساع مع مرور الزمن وغياب الديمقراطية ـ فروى أنه أثناء تكوين الضباط الأحرار ، كانت الغالبية العظمى من ضباط المدفعية الذين اشتركوا في التنظيم « من زملائه وتلاميذه أو معارفهم وأصدقائهم . وهكذا الحال في بقية أسلحة الجيش وقادة التنظيم » !

وبعد أن تعرض كمال الدين حسين لانتخابات نادي الضباط المشهورة ، التي خاضها الضباط الأحرار إلى جانب اللواء محمد نجيب في مواجهة حسين سري عامر ، مرشح الملك ، واستطاعوا فيها السيطرة على الانتخابات وإدراك قوتهم على التحرك ـ تناول خطة تحريك القوات للقيام بالثورة ، كما

تحدث عن الهاربين من الضباط الأحرار عن أداء واجبهم ليلة الثورة ، فقال إنه كانت هناك تعليمات ، لعدد ليس بقليل من الضباط الأحرار بالبقاء في بيوتهم حتى الساعة السادسة مساء ٢٣ يوليو ، إلى أن نمر بهم مرة أخرى . وكما هو الحال في كل الحركات عندما يجد الجد ، تخلفت القلة القليلة ، وقامت الأغلبية الساحقة بواجباتها . ومن هؤلاء الذين هربوا أو تخلفوا ، من تولى بعد فترة من الثورة أكثر المناصب حساسية في إدارة مرافق البلاد » .

وكمال الدين حسين في هذه الفقرة يغمز الرئيس محمد أنور السادات بالذات . فالكثيرون من خصوم الساداتْ من الضباط الأحرار يحلو لهم غمزه بهذه المناسبة ! . وقد رد السادات على ذلك في حديثه لهمت مصطفى الذي أذيع بالتلفزيون المصري بوم ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦ . فقد روى أنه في يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ بينما كان في رفح ، تلقى إشارة برقية من حسن ابراهيم عضو الهيئة التأسيسية يطلب إليه التواجد في مطار العريش في اليوم التالي ٢١ لتبليغه بعض التعليمات ، وعند حضوره بالطائرة أخبره بأن الثورة قد تحدد لها موعد ابتداءً من اليوم التالي ٢٢ إلى ٥ أغسطس ، وأنه مطلوب حضوره إلى القاهرة في اليوم التالي . وقد نفذ السادات التعليمات ، فعاد في اليوم التالي في القطار الذي يصل إلى القاهرة الساعة الرابعة بعد الظهر ، فلم يجد عبد الناصر في انتظاره ، فاعتقد أن قرار الثورة لم يتخذ بعد ، وعلى ذلك فإنه توجه إلى بيته وغير ملابسه ورافق

زوجته إلى سينما الروضة القريبة من بيته ، على أساس أن يتوجه في اليوم التالي لمقابلة عبد الناصر . وعندما عاد من السينما وجد بطاقة من عبد الناصر يبلغه بأن « المشروع يتم الليلة » ، ويطلب إليه مقابلته في بيت عبد الحكيم عامر في الساعة الحادية عشرة . ولما كانت الساعة وقتذاك الثانية عشرة، فقد هرع إلى لقاء عبد الناصر في بيت عبد الحكيم عامر ، ولكنه لم يجده ، فتوجه فوراً إلى قشلاقات العباسية ، حيث التحق بزملائه وتلقى تعليماته .

وهذا الذي ذكره السادات لا ضرورة للتشكيك فيه ، لأنه أقنع عبد الناصر وأقنع زملاء السادات من ضباط الثورة . ومن المعروف أن السادات هو الذي ألقى أول بيان للثورة ، وهي مهمة لا تسند إلى متهرب ! ، فضلاً عن أنها مهمة مبكرة جداً ، ومعنى ذلك أن السادات لم يتأخر كثيراً . يضاف إلى ذلك أن الثورة في ذلك الحين لم تكن قد سيطرت تماماً على البلاد ، ولم تكن أقدامها قد استتبت ، وكان الملك ما يزال في مصر ، واحتمالات النكسة قائمة ـ أي أنه وقت التحاق السادات بالحركة كانت حياة القائمين بها ما تزال في منطقة الخطر ، وبالتالي يتساوى اشتراكه في بداية الحركة أو بعدها بساعات ، لأن توقيت اشتراكه في الحركة يعرض حياته للخطر بنفس الدرجة مع الآخرين . وعلى كل حال فإن نتيجة التحقيق الذي تم في هذه الواقعة بمعرفة لجنة كونها عبد الناصر لهذا الغرض بعد الثورة ، قد أثبتت صحة موقف السادات ، وفقاً لما أورده سكرتير اللجنة الدكتور محسن عبد الخالق في هذا الشأن في رسالة نشرتها جريدة الأخبار يوم ٤ مايو ١٩٨٣ .

وقد روى كمال الدين حسين أن مجموعة الضباط ناقشت قبل قيام الثورة قرار التخلص من الملك وطرده من البلاد ، « وإلا كيف تكون ثورة » ؟ . وهذه الرواية مشكوك فيها ، فقد أنكر ذلك إنكاراً تاماً ثروت عكاشة في حديث جرى بيني وبينه مؤخراً ، وقال إن هدف الثورة كان الدستور ، ولم يكن خلع الملك .

وهذا الكلام لثروت عكاشة يؤكد أنه حتى وقت عرض رياسة الوزراء على علي ماهر باشا يوم ٢٣ يوليو « كنا حتى هذه اللحظة لم نحدد موقفنا تحديداً نهائياً من الملك ، رغم أننا قدرنا احتمال عزلة بالقوة إذا اعترض على مطالبنا الخاصة بتحسين حالة الجيش » . ولكن « قررنا في اجتماع طويل ليلة ٢٣ ـ ٢٤ يوليو أن نعزل الملك » . ومعنى هذا الكلام بوضوح أن قرار عزل الملك اتخذ بعد نجاح الثورة وليس قبل قيامها .

وقد زعم كمال الدين حسين أن مجلس القيادة وضع الأهداف السته المشهورة للثورة قبل قيامها أيضاً ، وقام بطبعها في منشورات الضباط الأحرار ، وتتمثل في : القضاء على الإقطاع وأعوانه ، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، والقضاء على الاستعمار ، وإقامة جيش وطني سليم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة . وكان ورد في كلامه : « لم نترك شيئاً للظروف ، ولم نعتمد على العفوية والارتجال ، حتى أهداف الثورة الستة ناقشناها طويلاً ، واتفقنا عليها، وسجلناها في أوراقنا، بل وطبعناها في منشورات الضباط الأحرار عام ١٩٥١ . وعلى ضوء هذه الأهداف الستة انضم عدد

كبير من الضباط إلى تنظيم في مختلف الأسلحة ، بل كانت هذه الأهداف مدخلاً لنقاش سياسي يدور بين ضباط التنظيم والضابط المرشح للانضمام إلينا دون أن يدري . وعلى ضوء آرائه ومفاهيمه واستقباله لأهدافنا عبر دردشة بسيطة عادية يتحدد موقفنا منه » ! .

وهذا الكلام غير صحيح تاريخياً . فهذه الأهداف الستة كاملة لم توضع قبل الثورة ، ولم تطبع في منشورات الضباط الأحرار ، ولا أثر لها بعد قيام الثورة فيما نشر عنها من بيانات وتصريحات أو خطب وشعارات . ومن المعروف أن الثورة لم يكن لديها من الأهداف والشعارات بعد قيامها سوى شعار : « الإتحاد والنظام والعمل » . وهو شعار يخلو من أي مضمون اجتماعي أو وطني . ولو كان لديها هذه الأهداف الستة لرفعتها شعاراً لها فور قيامها ! .

وفي الحقيقة أن إهتمام الضباط في المنشورات تركز في القضاء على الاستعمار الأجنبي ، وعملائه الخونة في الداخل ، ورفض الأحلاف ، واتباع سياسة الحياد ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وإقامة جبهة وطنية في الداخل ، وإقامة جيش وطني يسمح فيه للجنود بالترقي إلى رتبة الضباط ، وإقامة عدالة اجتماعية . ولم يبدأ صياغة الشعارات الستة بشكلها الذي ظهرت به إلا بعد قيام الثورة بنحو ثلاث سنوات ، وبعد عودة عبد الناصر من مؤتمر باندونج في ٥ مايو ١٩٥٥ ! .

فضلاً عن ذلك فإنه من الثابت أن فكرة الاستيلاء على

السلطة لم تكن واردة بخاطر ضباط الثورة ، حتى يضعوا شعارات لتحقيقها عند تمكنهم من السلطة ، وإنما كانوا ينوون تسليم السلطة إلى الشعب عن طريق الدستور . ولم تكن منشوراتهم تردد غير مطالب الحركة الوطنية في ذلك الحين .

كذلك من الثابت أيضاً من الناحية التاريخية أن فكرة الإصلاح الزراعي ، وهي التي تنطوي عليها شعار القضاء على الإقطاع ، لم يكن يدور بخلد قيادة الضباط الأحرار قبل قيام الثورة . بل نبعت هذه الفكرة من المثقفين المصريين ، وبرزت بعد نجاح الثورة ، وانقسم حولها أعضاء مجلس القيادة بين مؤيد ومعارض ، حتى تم تبنيها . وعلى ذلك فإن كلام كمال الدين حسين عن الشعارات الستة تختلط فيه الحقيقة بالخيال ! .

وقد أثبت كمال الدين حسين اتصال الضباط بالولايات المتحدة بعد قيام الثورة . فروى أنه « في أول يوم للثورة ، اتصلنا بالسفارة الأمريكية في القاهرة . أرسلنا إليهم علي صبري ، الذي كان ضابطاً بمخابرات الطيران ، وعلى صلة بالملحق العسكري الأمريكي ، ومهمته هي الاتصال بالأمريكان حتى يعملوا على إقناع الإنجليز بعدم التحرك ضدنا من قاعدة القنال . وكنا نعلم مدى حرص الأمريكان على تصفية النفوذ الإنجليزي والفرنسي من المنطقة . وجاء الرد بأن الإنجليز لن يتدخلوا ، مع طلب واحد لهم للأمريكان ، وهو عدم قتل الملك . وكان قتله غير وارد لدينا أصلاً ، ومع ذلك كنا قد أعددنا ترتيباً من جانبنا

لمقاومة الإنجليز إذا حاولـوا التحرك . بقوات مصرية من الجيش والمقاومة الشعبية .

أما عن الاتصالات بالأمريكان قبل قيام الثورة ، فقـد ذكر كمال الدين حسين أنـه لا يعرف شيئاً عنها . ويـلاحظ من قول كمـال الدين حسين أن الضبـاط كانـوا يعلمـون « مـدى حـرص الأمـريكـان على تصفيـة النفـوذ الإنجليـزي والفـرنسي من المنطقة » ! ، وصـلاحيتهم بذلـك للتوسط بينهم وبين الإنجليـز ـ مدى عجز الضباط في ذلك الوقت عن فهم الحركة الاستعمارية عنـد قيام الثـورة ، وأن الولايـات المتحـدة كـانت تسعى لتـرث ممتلكـات الدولتين الاستعمـاريتين القـديمتين وهمـا بـريـطانيـا وفرنسا ، لا لتسلم هذه الممتلكات إلى اصحابها ! . وهذا الفهم يتناقض كل التناقض مع فهم القوى التقدميـة قبل الثـورة ، التي كـانت تحذر منـذ نهايـة الحرب العـالمية الثـانية من الاستعمـار الجديد .

وعلى كـل حال فـإن هذا المـوقف المستعين بالـولايـات المتحدة ، كان السبب وراء انفضاض بعض قوى اليسار في ذلك الحين عن الثورة ، خصوصاً الحزب الشيوعي المصري ، الذي قـال رئيسه تعليقـاً على ذلك : « كـان الدور الـواضـح للسفـارة الأمريكية في الحركة ، مما أعطانا تحليلاً بأنها انقلاب عسكري له طبيعة فاشية ، وحذرنا منه يوم ٢٦ يـوليو ، وأصـدرنا منشـوراً مشهوراً باسم الخدعة الكبرى » .

على أن هذا المفهوم كان لا بد أن يؤثر على موقف الثورة من الطبقة العاملة ، كما تمثل في حوادث كفر الدوار التي وقعت في أواخر الأسبوع الثاني من شهر أغسطس . فقد سارعت إلى قمع هذه الحوادث في عنف شديد ، وأقدمت على إعدام بعض قيادات الحركة لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية في مصر ، فأعدمت مصطفى خميس ومحمد البقري ، ودفعت بالعلاقات بينها وبين القوى التقدمية الديموقراطية إلى مستوى جديد .

وقد تناول كمال حسين في القسم الثاني من مذكراته أحداث الفترة من قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى صيف عام ١٩٦٣ حين قدم استقالته وقد تعرض فيها لمسائل هامة مثل : حرب ١٩٥٦ ، والخلافات بينه وبين عبد الناصر ، والصراع على السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .

وبالنسبة لحرب ١٩٥٦ ، فقد ندد بالآراء التي ذكرت أن معركة ١٩٥٦ كانت هزيمة ، تحولت إلى انتصار بفعل الدعاية . وقال إن في هذا القول جناية على الحقيقة ، فهذه المعركة كانت فاصلة بين عهدين انكشف فيها الإستعمار الإنجليزي والفرنسي ، وأصبح واضحاً أن استخدام القوة لن يجدي أمام قوة الحق وتصميم أصحابه . واستطرد قائلاً : إن الإستعمار لم يرحل فقط عن مصر ، بل وعن كثير من البلاد الأفريقية والآسيوية ، وذلك بفضل قتال قطاعات كثيرة من الجيش المصري قتالاً تفجر به الجندية المصرية ، وبفضل قتال القوات الشعبية قتالاً مشرفاً .

وأبدى تأييده لقرار سحب الجيش المصري من سيناء قائلاً

إنـه « كان قـراراً وطنياً عسكـرياً حكيمـاً ، لأنـه لـو لـم يتم هـذا الانسحاب ، لتم تدمير كل قوات الجيش المصري ، بعـد قطع الطريق عليها من الخلف بواسطة قوات الإمبراطوريتين الإنجليزية والفرنسية المتحالفين مع إسـرائيل ، ولمـا بقي أساس للمقـاومة الشعبية .

ولكنه ذكر أن هناك أخطاء خـطيرة قـد « وقعت من القيادة المصرية في تلك الحرب ، مثل تدمير الطيران المصـري على الأرض بواسطة الطيران الإنجليـزي والفرنسي ، وأخـطاء أخرى على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي فـوق سيناء أو غـرب قناة السويس (لم يوضحها) . وقال إن بعض القادة أصـابـه الهلع في بعض المـواقف ، حتى أن بعضهم اقتـرح التسليم للسفيـر البريطاني في مصر (يقصد صلاح سالم) . ولكن روح المقاومة الشعبية ألغت هذه الانهزامية .

وكشف أن عبـد النـاصـر وصـل إلى مـركـز قيـادتـه في الإسماعيلية ، ومعه عبد اللطيف البغدادي في ساعة متأخـرة من الليل ، بقصد الذهاب إلى بور سعيد ، للاشتراك في القتـال إذا نشب ، مفضـلاً ذلك على مـواقف اليأس التي كـان يحيطة بهـا البعض في القـاهرة . ولكنـه ـ أي كمـال الـدين حسين ـ رفض الموافقة على ذلك قائلاً إن الفجر سيطلع بعد قليل ، وتبدأ معه غارات الطيران المعادية على طول الطريق . ومن الأصوب البقاء في الإسمـاعيليـة إلى اليـوم التـالي . « وقـد علمت من الأخ البغدادي أنه في الفترة التي ذهب فيها مع عبد الناصر ليستريحا ،

كان عبد الناصر يبكي من أجل مصر». ولكن في اليوم التالي حين ألقى عبد الناصر نظرة على الإسماعيلية، ووجد الشعب المسلح يقف بجانب قوات جيشه في ثبات وعزم ، ارتدت إليه الثقة » .

على أن القيادة المصرية ـ كما يقول كمال الدين حسين ـ (يقصد بذلك عبد الناصر) لم تلبث أن وقعت في « أخطاء مدمرة » بعد النتائج الباهرة التي حققتها في معركة ١٩٥٦ . وقد تمثلت هذه الأخطاء في الزهو والغرور الذي أصابها تدريجياً ، كما أصاب الشعب بحالة من التخدير أسلم فيها نفسه كلية للقيادة المنتشية بالنصر ! . وقال إن الغرور والتعالي المطلق أخذ ينمو تدريجياً نتيجة لهذه الحرب ، وتركزت السلطة تدريجياً أيضاً في يد واحدة، فاستبدت وطغت، وهي في شبه أحلام أسطورة الأساطير». وقد تحطمت بعد ذلك مواطن القوة، وسادت مواطن الضعف، ووقع الانفصال بين الجيش والشعب، ونما عدم الثقة بين الحكومة والشعب، وانعزلت القوى الشعبية، وقام أساس جديد مبني على غير واقع انتهى بتقديس الفرد أو الحاكم » .

على أن الخطأ الذي وقع فيه كمال الدين حسين في هذا التحليل ، هو أنه نسي تماماً أن الفترة التي أعقبت حرب ١٩٥٦ ، والتي يقول أن عبد الناصر تحول فيها إلى السلطة المطلقة ، ووقع فيها الانفصال بين الجيش والشعب ، كانت هي الفترة التي نشأ فيها الاتحاد القومي الذي كان يرأسه كمال الدين حسين نفسه منذ أكتوبر ١٩٥٩ ! .

فهل كان هذا الاتحاد القومي تنظيماً استبدادياً في خدمة

السلطة المطلقة لعبد الناصر ؟ . إن ما رواه كمال الدين حسين عن الاتحاد القومي بعد ذلك يشير إلى العكس تماماً . فقد ذكر بفخر أن الاتحاد القومي قد تم تشكيله « بالانتخاب من القاعدة حتى مستوى المحافظات والمؤتمر القومي لمصر . وكان الشعار : كلنا اتحاد قومي ! . لم يحرم أحد ولم يعترض على أحد . ولذلك كان التمثيل الشعبي تمثيلاً صحيحاً لإرادة الجماهير » ! .

وقال : « وقد نجحت مؤتمرات الاتحاد القومي بالمحافظات نجاحاً باهراً . كان الوزراء يذهبون للجماهير لمناقشتهم في مشاكلهم بعد دراستها ، وتؤخذ قرارات شعبية وتنفذ فوراً . وقد ساعد على ذلك الإيمان بنظام الإدارة المحلية واللامركزية في الإدارة . وكانت هناك استجابة كبيرة من الجماهير . ولا يفوتني أن أنوه بما تم من منجزات خاصة بقوانين العمل وتنظيمات العمال واتحاداتهم وتأميناتهم وعلاجهم . وكان مؤتمر الاتحاد القومي لإقليم مصر بعد ذلك ، ومؤتمر الإتحاد القومي لإقليمَي الجمهورية العربية المتحدة ، وما دار فيهما من مناقشات وبيانات حضرها جميعاً الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وناقشه أعضاؤها في كل لجنة ـ كانت هذه المؤتمرات قمة ما وصلت إليه هذه الصحوة » .

إذن فقد حصلت « صحوة » ديموقراطية بعد حرب ١٩٥٦ ، باعتراف كمال الدين حسين نفسه . وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يتفق ذلك مع ما ذكره عن « الزهو والغرور الذي السلطة تدريجياً في يد واحدة استبدت وطغت » . و « وقوع

الانفصـام بين الجيش والشعب ، ونمـو عدم الثقـة بين الحكـومـة والشعب »؟ .

إن كمال الدين حسين يقدم لنا الإجابة في موضوع آخر ، ويحل هذا التناقض ، حين يتحدث عن الخلافات الأيديولـوجية بينـه وبين عبـد النـاصـر ، ومـواقفهـمـا المتعـارضـة من التغييـر الاجتماعي . فإذا بنـا نكتشف أنه يـرى أن « الاشتراكيـة تساوي تماماً الدكتاتورية » ، وأن « الاتحاد القومي يمثل الديمـوقراطيـة كل الديموقراطية » ! ولا شك أن الصورة التي يقدمها لنا في هذا الشأن تعد صورة مثيرة غنية بالأحـداث . وقد رواهـا على النحو الآتي :

« لقد عملت وعمل معي زملائي في الاتحاد القـومي منذ البداية تحت شعار: اشتراكيتنا هي التمليك ، وليست اشتـراكية المصادرة . وأذكر أنه عند إعلان هذا المبـدأ في قرارات مؤتمـر الاتحاد القومي ، أن المرحوم عباس محمود العقاد وقف بقامتـه الفارهة في الصف الأول ، وصفق طويلاً تأييداً وإعجـاباً لـروح هذا المبدأ والعمل على تطبيقه من خلال الإرادة الشعبية .

« ولقد كانت هذه الفقرة في نفس الوقت محل اعتراض من الرئيس الراحل جمال عبـد الناصـر . إذ أنه فـوجىء بها كبـاقي قــرارات المؤتمـر . وقلت لــه : إنـه إرادة شعبيــة ! . ولكنـه اعترض . ولم أرتح لهذا الاعتراض . . » .

« وجـاء محمد حسنين هيكـل ، ونشر في الأهـرام بالخط العــريض أن « المشـرفين على أجهــزة الاتحـاد القــومي غيـر

ثوريين » ، وناقشت الموضوع مع العاملين بالاتحاد القومي ، ولم يجدوا جواباً للسؤال : ما العمل ؟ . واقترح بعضهم نوعاً من الإجراءات المتهورة ! . ولكني رفضت هذا الأسلوب ، وطلبت هيكل بالتليفون، وقلت له: «يا هيكل، أنا فلان، اسمع!. لا أنت ولا أكبر منك يقدر يقول على كمال الدين حسين غير ثوري » ! . ووضعت السماعة ! . .

« وبعد المحادثة التليفونية ، ذهب هيكل إلى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، يشكو ويترجم كلامي كما يريد . واتصل بي عبد الحكيم ، وألح عليّ في أن أقابل هيكل لكي يعتذر ، وزارني هيكل في منزلي بعد ذلك ، وقال إنه لا يقصدني بما نشر ، ولكنه يقصد بعض مديري المكاتب . ثم حدثني عن نفسه كثيراً وكيف أنه رفض أن يكون وزيراً » ! .

« وكانت بداية النهاية للاتحاد القومي ، ليس بإرادة هيكل طبعاً ، ولكن بإرادة عبد الناصر نفسه . ولم أدهش في لقائي به يوم ٤ مارس ١٩٦٤ حين دارت مناقشة شهيرة بيني وبينه ، وقال لي في هذا اليوم: «أنت إصلاحي ، وما أنتش ثوري » . وهذا الإصلاح في قاموس الشيوعية يوجهونه لكل من لا يؤمن بأساليب العنف وعدم احترام القوانين . لقد رفضوا شعار : كلنا اتحاد قومي ، ورفعوا شعار : الاشتراكية لا يبنيها إلا الاشتراكيون » .

ثم تحدث كمال الدين حسين عن أثر الانفصال عن سوريا في سقوط الاتحاد القومي في مصر ، والاتجاه نحو الاشتراكية .

فذكر أن الاتحاد القومي اتهم في ذلك الحين بأنه سبب الانفصال ، ولكن الاتحاد القومي في سوريا غيره في مصر . فلم تكن قياداته بالانتخاب كما تم في مصر ، وإذا كانت قد انضمت إليه في سوريا بعض العناصر التي اعتبروها بعد ذلك مسؤلة عن الانفصال ، فلم يكن ذلك ذنب الاتحاد القومي في مصر ، ولكنه ذنب الذين شكلوا الاتحاد القومي في سوريا .

وأوضح كمال الدين حسين أنه « عند مناقشة أسباب الانفصال بالتفصيل ، كان إجماع الآراء على وجود الحرية الكاملة من الأسباب الرئيسية للانفصال ، وأن الحكم البوليسي هو أهم العوامل التي أدت إلى الانفصال ، وقيل إنه لا يمكن لجهاز يحمل اسماً قديماً أن يقوم بثورة حاسمة في موضوع الحرية والاشتراكية . فلم أشأ أن أدافع عن الاتحاد القومي ، حتى لا يقال إني أدافع عنه لأني أتولى شؤونه » .

واضح إذن أن سبب الخلاف الرئيسي بين كمال الدين حسين وعبد الناصر يتصل باختلاف نظرة كل منهما لمفهوم الحرية . فالاتحاد القومي في نظر كمال الدين حسين ، وقد كان يرأسه ، يمثل قمة الديمقراطية والثورية ، أما الاشتراكية ، فهي قرين العبودية والاستبداد .

ولكن كمال الدين حسين في دفاعه عن هذه القضية يقع في تناقض كبير ، ويروي حادثتين تنقضان هذا القول . ففي روايته عن النقاش الذي دار بين المسئولين عن الاتحاد القومي حول ما كتبه محمد حسنين هيكل في الأهرام ، يعترف بأن

البعض اقترح إجراءات متطرفة نحوه ! . وهذا الاقتـراح في حد ذاتـه يبيّن نوع الـديمقراطيـة التي كان يقيمهـا الاتحـاد القـومي وديمقراطية القائمين عليه ، ويوضح أنها ديمقراطية تريد مناقشـة ما يكتب في الصحف بالإجراءات المتطرفة ! .

أما المثال الثاني ، فيتصل بمنـاقشة أسبـاب الانفصال في سوريا . فقد ذكرنا أنه في أثناء هذه المناقشة « كان إجماع الآراء على أن عـدم وجود الحـرية الكـاملة ، من الأسبـاب الـرئيسيـة للانفصال ، وأن الحكم البوليسي هو أهم العوامل التي أدت إلى الانفصال » .

ومعنى ذلك بوضوح أن نقص الحرية والديمقراطية في ظل الاتحـاد القومي ، كـان من الأسباب الأسـاسيـة في اتجـاه عبـد النـاصـر إلى الاشتــراكيـة ، وليس العكس . وأن التحــول من المفهــوم السيـاسي للحــريـة والـديمقــراطيــة إلى المفهــوم الاجتماعي ، كان وراء التحول من الاتحاد القـومي إلى الاتحاد الاشتـراكي ، وليس العكس ، خصوصـاً وأن المفهوم السيـاسي نفسـه لم يكن مطبقـاً في صيغة الاتحـاد القـومي ، الـذي كـان التنظيم السياسي الوحيد ، وهي صيغة تحارب الفكـر المعارض بالضرورة .

وحين يقـوم تنظيم سيـاسي واحد في قـطر من الأقـطار ، بدون اشتراكية ، أي مع سيطرة رأس المال الخاص على وسائل الإنتاج ، فإن هذا التنظيم يتحول تلقائيـاً إلى أداة في يد الـطبقة الرأسمالية ، تفرض به سيطرتها على الجماهير . وهذا بالضبط ما

كان يمثله الاتحاد القومي ، ومن هنا برزت ضرورة التحول الاشتراكي لنقل وسائل الإنتاج إلى يد الجماهير .

وبالنسبة لمصر ، وفي ظروف تطورها الاجتماعي التاريخي في ذلك الحين ، فإن هذه الطبقة الرأسمالية كانت قد أظهرت إفلاسها وعجزها عن دفع عجلة التقدم في البلاد ، بإحجامها عن التصنيع ونقل البلاد من الاقتصاد الزراعي الراكد المتأخر إلى الاقتصاد الصناعي المتقدم ، بينما ضربت هذه الرأسمالية في سوريا أحلام الجماهير بحركة الانفصال ، وفتحت الطريق إلى مرحلة جديدة من تفسخ الأمة العربية ، بعد أن كان الطريق مفتوحاً إلى وحدتها . ومن هنا برزت ضرورة التحول الاشتراكي في مصر لنقل وسائل الإنتاج إلى يد الجماهير ذات المصلحة الرئيسية في التقدم والوحدة . ومن هنا وقع الصدام بين كمال الدين حسين وعبد الناصر . وفيه سقط الاتحاد القومي ، وعلى رأسه كمال الدين حسين ، وبرز الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي جديد يتناسب مع المرحلة الجديدة .

وقد وجه كمال الدين حسين حملة شديدة في مذكراته ضد الاشتراكية والاتحاد الاشتراكي والميثاق ، من خلال سلبيات التجربة الاشتراكية في مصر ، التي افرزتها أخطاء التطبيق الاشتراكي ولم يفرزها التطبيق السليم .

فقد هاجم عمليات فرض الحراسة قائلاً إنها كانت عمليات انتقامية فرضت بها العصابة إرهابها وتحكمها في الناس ، وأذلت بها رقاباً ، وليس لها دخل بالاشتراكية والعدل الاجتماعي .

وقال : « لقد تولى ما قيل عنهم أنهم الاشتراكيون الثوريـون بناء الاشتراكية ، وأعلنـوا أن الاتحاد الاشتـراكي هو أعلى سلطة في الدولة ، وقال الرئيس عبد الناصر : « أنا جندي أقف في الميدان الـذي يأمـرني أن أقف فيه الشعب القـائد » ، وانـطلق سيل من الشعارات الجوفـاء ، وتكون الجهـاز الطليعي أو السـري وجهاز مخـابرات لـلاتحاد الاشتـراكي ، ومعهد لـلاتحاد الاشتـراكي ، وأجهزة أخرى للسيطرة على كل مقدرات سلطة إصدار القرارات والأوامــر ، وتـولى غيـــر المسؤلين السلطة الحقيقيـة ، وتـــولى المسؤلية الحقيقية من ليس في يدهم سلطة شرعية ، وعاثت فرق الانكشارية والبرامكة في الأرض فساداً ، وتربع المرتزقة ومن لا دين لهم حول قمة السلطة . وكانت النكبة ومـا نعانيـه للآن من آثارها » .

كـذلك أدان كمـال الدين حسين عبـد النـاصـر في قسـوة لإنشائه ما أسماه : « أجهزة مؤسسات صـورية » قـائلاً : « إنهـا وسيلة غير شجاعة وغير كريمة من ذلك الحاكم الفـرد، لأنه يلقي بـالمسؤلية على هـذه الأجهزة الصـورية ، مـع أنهـا ضحيـة من ضحاياه ، وهي أيضاً وسيلة مدمرة لأخلاقيات الشعوب وأسـاس كل إنحراف ، وفي ظلها تنمو مراكز القوى غير الشرعية » .

ونسيَ كمال الدين حسين أن ما قاله عن الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد ينطبق بحذافيره على الإتحاد القومي ، مع اختـلاف التمثيل الـطبقي لكل من التنـظيمين . فالـديمقراطيـة الكاملة لا يمكن أن تتحقق بتنظيم سيـاسي واحد يـرفض الرأي

المعارض ، مهما كانت الصفة التمثيلية لهذا التنظيم ، وهذا ما دعا كمال الدين حسين إلى الدعوة ، في مذكراته ، إلى ضرورة العودة إلى نظام الأحزاب « إذا أريد لمصر نظام ديمقراطي حقيقي » . فقد وصف الأحزاب بأنها « مدارس سياسية للشعب ، وتجمعات حرة للدفاع عن الحرية والعدل » ! ونـدد بالوحدة الوطنية التي تقام على أساس تنظيم سياسي واحد ، ووصفها بأنها « وحدة القطيع ! ، ووحدة القطيع ليست هي الوحدة الوطنية ، ولكن وحدة الأحرار هي الوحدة الحقيقية » . على أن إدانة كمال الدين حسين للتنظيم السياسي الواحد جاءت متأخرة كما هو واضح ، فلم يكن هذا هو رأيه حين كان في السلطة والحكم ، بل كان يفخر بشعار « كلنا اتحاد قومي » ! ، ويرى في هذا الاتحاد اتحاد أحرار وليس اتحاد قطيع ! .

ومع أن كمال الدين حسين ذكر في مذكراته أنه وافق على قرارات التأميم ، لما رآه من أنها ذات فائدة في تحقيق العدل الاجتماعي وتخليص الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية ، إلا أنه أخذ في مهاجمة هذه القرارات بحجة أنها نصت على تعويضات ولكنها لم تدفع ، وتحولت إلى مصادرة أو شبه مصادرة ، واتهم القرارات التي تبعتها بأنها كانت مخالفة لنص صريح في الميثاق يحدد صراحة عدم جواز صدور قوانين تأميم بعد قوانين ١٩٦١ إلا بعد موافقة المجالس الشعبية المنتخبة . « ومن هنا » ـ كما يقول ـ « يمكن ملاحظة كيف تتبخر أحلام الاشتراكية والعدل الاجتماعي » ! .

كذلك هاجم كمال الدين حسين « الميثاق » قائلاً إنه « ذو وجهين : أحدهما إسلامي والآخر ماركسي » . وأشار إلى ما ورد فيه عن الاشتراكية العلمية وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، وقال إن لجنة المائة ، المنتخبة من مؤتمر قوى الشعب الوطنية ، كان الرأي الغالب فيها بضرورة تعديل الميثاق لتصحيح هذه النقاط ، ولكن عبد الناصر رفض التعديل «حتى لا يشوه صياغة الميثاق ، ويجعله وحدة غير متجانسة » ، واقترح أن يكون هذا التعديل في صورة « تقرير للميثاق » يكون له نفس قوة الميثاق وجزءاً لا يتجزأ منه . ولكنه ـ أي عبد الناصر ـ ما لبث أن أغفل هذا التقرير ، « وكان تساؤلي : أين تقرير الميثاق ؟ . وقال الشيوعيون الذين اشتركوا في لجنة تقرير الميثاق : إن هذا التقرير وأد للميثاق ، لأنه يتحدث عن الاشتراكية بمفهوم خاص ، ويحذر من نوع آخر من الاشتراكية ! . وعلى ذلك اختفى تقرير الميثاق من الوجود ، مع أن الميثاق لم يصدر إلا بهذا التقرير »

وقد كان من أهم ما أورده كمال الدين في مذكراته ، الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على السلطة . وقد قدم معلومات هامة في هذا الصدد . فقد روى أن الصداقة بين الإثنين بدأت في الأربعينات حين كان سلاح المشاة يضمهما معاً . وقد خدما في الكتيبة الثالثة مشاة بمنقباد ، وكان طبيعياً أن يقتربا فكراً ونشاطاً ، ويعملا في سبيل هذا الفكر على مستوى تنظيم الضباط الأحرار . فلما قررت الثورة إعلان الجمهورية وإسناد رئاستها إلى اللواء محمد نجيب ، كان طبيعياً أن تفكر في الجيش أيضاً ، وطرحنا أمامنا كأعضاء مجلس قيادة الثورة موضوع

من يتولى قيادة الجيش ؟ وكان هناك رأيان :

« الأول وصاحبه عبد اللطيف البغدادي ، ويرى إسناد منصب القائد العام للقوات المسلحة إلى ضابط محترف من أصحاب الخبرات والماضي العسكري والرتب الكبيرة . وهو رأي وجيه ، ولكن له خطورته في الوقت نفسه ، إذ معنى ذلك يبقى تنظيم الضباط الأحرار سراً داخل أسلحة الجيش ليحمي البلاد من أي انقلاب أو مغامرة . فضلاً عن ذلك ، فإن إسناد القيادة لشخص ليس من الضباط الأحرار أو قيادتهم قد تعريه بالتفكير في انقلاب عسكري يثب به إلى السلطة . وكان في الذهن الانقلابات العسكرية التي عاشتها سوريا قبل ثورتنا وبعدها .

« ولذلك انتصر الرأي الثاني ، الذي يقضي بأن يتولى القيادة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة . وبدأنا نفكر فيمن نسند إليه قيادة قواتنا المسلحة ، وتحرجنا في أن يتقدم واحد منا ، فقررنا أن نترك للمرحوم عبد الناصر كرئيس للمجلس أن يختار هو أحدنا .

« وقد إختار جمال عبد الناصر عبد الحكيم عامر . وثقة منا بقراراته وإخلاصاً لثورتنا وافقنا بالإجماع . صحيح دارت مناقشة في هذا الاختيار ، ولكن سرعان ما انتهت . وبعد ذلك تقرر أن تترك شئون الجيش لعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر ، وألا نتصل بالضباط الأحرار في أسلحتهم ، حتى لا تكون هناك شبهة لتكوين جبهات مضادة في الجيش .

« على أنه بعد حرب ١٩٥٦ ، ومناقشة الأخطاء العسكرية التي وقعت ، دار التفكير في تغيير القيادة العسكرية ، وفي مقدمتها قائد الطيران . وصممنا على ضرورة الاستفادة بدروس المعركة . لكن القيادة العسكرية ممثلة في شخص عبد الحكيم عامر استطاعت إقناع عبد الناصر بإرجاء هذا التغيير . وبدأت سلسلة الأخطاء المدمرة التي أنتهت بنكبة ١٩٦٧ » .

ثم ذكر كمال الدين حسين أنه بعد انفصال سوريا عام ١٩٦١ ، عرض عليه عبد الناصر أن يتولى قيادة القوات المسلحة ، على أن يتولى عبد الحكيم عامر منصباً آخر . ولكنه أشار على الرئيس عبد الناصر بأن يظل عبد الحكيم قائداً للقوات المسلحة ، ويتولى هو قيادة الجيش ، بينما يتولى عبد اللطيف البغدادي قيادة سلاح الطيران ، ويختار قائداً ممتاز للبحرية - حتى لا يحدث شقاق بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ولا تحدث بلبلة في القوات المسلحة ، « نظراً لأن عبد الحكيم عامر كان يجامل الكثير من الضباط، وكان له جهاز داخلي في الجيش ربما لا يعلمه أحدمنا » ! . كما اقترح اقتراحاً بديلاً في حالة عدم قبول الاقتراح الأول ، يقضي بأن يتولى عبد الناصر القيادة العامة للقوات المسلحة ، باعتباره رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى لها ، ويتولى هو قيادة الجيش ، ويتولى البغدادي قيادة سلاح الطيران ، إلى أن تتم إعادة التنظيم . وقد وافق البغدادي على الحل الثاني . على أن عبد الحكيم عامر رفض أن يتولى منصباً آخر ، وبذلك بدأت سلسلة من الصراعات بينه وبين عبد الناصر لم تنته إلا بوفاة عبد الحكيم عامر .

على أن كمال الدين حسين يعترف ، رغم ذلك ، بأنه عندما عرض عبد الناصر الخلاف بينه وبين عبد الحكيم عامر على مجلس الرئاسة ، وقف إلى جانب عبد الحكيم عامر ! . بحجة غريبة ، هي أن الطريقة التي عرض عبد الناصر بها الخلاف ، كان فيها مناورة ، ومحاولة لمحاكمة عبد الحكيم عامر غيابياً ! .

ووفقاً لكلامه فإنه « في أثناء اجتماع للزملاء في مكتب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، أخذ الرئيس يشكو من عبد الحكيم عامر ، الذي لم يكن موجوداً بيننا ، ويصفه بأوصاف كثيرة جارحة اتحرج عن نشرها أو ذكرها ، ولم أتصور يوماً أن جمال عبد الناصر يصف عبد الحكيم بهذه الأوصاف . وطلب الرئيس الرأي في عبد الحكيم عامر .

« فقلت أمام الجميع : « لا يمكننا محاكمة عبد الحكيم عامر محاكمة غيابية . إننا جميعاً رجال ، وهو رجل ، وفي إمكانه مواجهة هذا الاتهام، يجب أن نعطيه الفرصة ليدافع عن نفسه» . وقال عبد الناصر إنه لا يأتي بشيء من عنده . ولكن هذا هو تقرير مدير مكتبه شمس بدران . فقلت على الفور : وهذا أيضاً غير مقبول ، إذ لا أتصور أن يؤاخذ واحد منا بتقرير مدير مكتبه أو أي تقارير أخرى . وكانت عاصفة ، وللأسف كان الرئيس الراحل والبعض يتوهم أن الدفاع عن شخص هو انحياز لهذا الشخص . والحقيقة أن دوافعي كانت أخلاقية محضة ، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على مبادىء عامة بدونها تنهار كل القيم » .

ثم روى كمال الدين قصة خلاف أخرى بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وقف فيها أيضاً إلى جانب عبد الحكيم عامر ! . فذكر أنه في ذات يوم « اجتمعنا في منزل الرئيس الراحل وكنا ثلاثة فقط : عبد الناصر وعبد الحكيم وأنا ، ذلك في محاولة للتوفيق بينهما . وتم تحرير اتفاق كتابي عن الاختصاصات التي يتولاها عبد الحكيم في القوات المسلحة .

وبعد فترة بسيطة ، وفي اجتماع لمجلس الرئاسة لم يحضره جمال عبد الناصر ، وجلس في مقعد الرئاسة عبد اللطيف البغدادي ، فوجئت بطلب من رئيس الجلسة خاص بالنظر في قانون خارج جدول الأعمال . وقرأنا القانون ، وإذا به يشتمل على تحديد لاختصاصات عبد الحكيم عامر في قيادة القوات المسلحة ، وهذا القانون مقدم من الرئيس الراحل .

« وتساءلنا : لماذا لم يحضر الرئيس الجلسة . فأسر البغدادي لمن حوله من الزملاء بأن عبد الناصر اتصل تليفونياً وأخبره بالقانون ، وأن عبد الناصر سيقدم استقالته إذا لم نوافق على القانون المقترح » .

« ودارت مناقشة على أثر اعتراض عبد الحكيم عامر. ولما كنت أعلم بالاتفاق الكتابي بينهما ، وأن القانون المقترح مخالف لبنود الاتفاق السابق ، فقد اقترحت تأجيل النظر في القانون ، وطرح الموضوع للتصويت وجاءت نتيجة التصويت كالآتي :

« خمسة أعضاء بجانب التأجيل وهم : عبد الحكيم

عامر ، وكمـال الدين حسين ، وحسن ابـراهيم ، وأحمد عبـده الشرباصي ، وكمال رفعت .

« وستـة أعضاء أيـدوا استمـرار النـظر فيـه ، وهـم : عبـد اللطيف البغـدادي ، وأنور السـادات ، وزكريـا محيي الـدين ، وحسين الشـافعي ، ونور الـدين طراف ، وعلي صبـري ، وفي النهاية وافقت الأغلبية على القانـون من ناحيـة المبدأ ، على أن تجري دراسات حـوله تغـطية لنقـاط كثيرة في مـواده تحتاج إلى بحث .

« وانسحب عبـد الحكيم عامـر . وذهبت إلى جمال عبـد الناصر بمنزله ، وبينت للرئيس الراحل أن دهشتي كانت للمناورة التي وقعت وللمفـاجأة ، ولـوضعنا جميعـاً أمام الـواقع . وقلت للرئيس الـراحل إنني أعمـل وأنـا واثق أن ظهـري محمي ، ولا أتصور أن أعمل في جو يمكن أن تنالني فيه طعنة في الظهر » . وبعد فترة حضر باقي الزملاء ، ورأى البعض أنني كنت منحـازاً لعبد الحكيم عامر . وفي الحقيقة لم أكن منحازاً لأحد ، ولكني كنت منحازاً لمبدأ أننا قد نختلف ونناقش ، ويلوم أحدنا الأخر أو نتخذ قراراً ضد أحدنا في حضوره ، ولكن أن نناور ضد بعض ، ونحاكم بعض غيابياً فلم يكن ذلك من مبادئي على الإطلاق» .

وهـذا الموقف من جـانب كمال الـدين حسين يصـور في وضـوح كيف كانت اعتبـارات السلامـة الشخصية عنـد أعضـاء مجلس الرئاسة تطغي على اعتبـارات سلامـة البلاد ! فلقـد كان

الجميع يعرفون عدم صلاحية عبد الحكيم عامر كقائد عام للقوات المسلحة ، ومسؤليته عن الأخطاء التي وقعت في حرب ١٩٥٦ ، ومسؤليته عن انفصال سوريا ، وبأنه يشكل جهازاً سرياً موالياً له داخل الجيش يعزز به جانبه في صراعه مع عبد الناصر ـ ومع ذلك ، لم يقف أحد إلى جوار عبد الناصر لإزاحته من منصبه من أجل مصر ، فبقي عبد الجكيم عامر ، واستشرى نفوذه حتى وقعت نكسة ١٩٦٧ ! .

وكان الجميع يتذرعون بحجج شتى لغل يد عبد الناصر عن الإطاحة بعبد الحكيم عامر ، وربما كان أوهاها ما ساقه كمال الدين حسين تبريراً لموقفه من أنه « لا يجب محاكمة عبد الحكيم عامر غياباً ، وأنه يجب أن يعطى الفرصة ليدافع عن نفسه » كأن أخطاء المشير عامر في ذلك الوقت لم تكن معروفة للجميع ، ولم تناقش عقب حرب ١٩٥٦ وعقب الانفصال ، وكأن هذه الأخطار ما تزال في حاجة إلى تفسير ودفاع ! .

وحين يطلب عبد الناصر من مجلس الرئاسة الحد من اختصاصات عبد الحكيم عامر ، ويذعب في الضغط عليه إلى حد التهديد بالاستقالة ، يعمل كمال الدين حسين على تمييع الموقف بالمطالبة بتأجيل النظر في القانون ويرى فيما فعله عبد الناصر مناورة ، وفي القانون طعنة في الظهر ، ويعتبر القضية ببساطة شديدة قضية خلاف شخصي بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وليست قضية قومية أساسية تتعلق بها كفاءة القيادة العسكرية وأمن البلاد ونظام الحكم ! .

وبعد ذلك يندد كمال الدين حسين باستبداد عبد الناصر ، و « بتركيز السلطة في يد واحدة » ! . وينسى حقيقة هامة هي أنه في مثل هذا النظام السياسي الذي شارك في صنعه بحماس ، يتساوى أن تكون السلطة في يد واحدة ، هي يد عبد الناصر ، أو في يد اثنين هما عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، أو في يد أوليجاركية من الأفراد القليلين الذين يتكون منهم مجلس الرئاسة ، طالما أن هذه السلطة ليست في يد الشعب ! .

٨ ـ مذكرات كمال حسن علي : محاربون ومفاوضون

صدرت هذه المذكرات في كتاب بعنوان : « محاربون ومفاوضون » عن مركز الأهرام للترجمة والنشر في عام ١٩٨٦ وصاحبها محارب ومفاوض ، فقد حارب في الحرب العالمية الثانية ، وفي حرب فلسطين ، وفي اليمن ، وفي حرب يونية ١٩٦٧ ، وأخيراً في حرب ١٩٧٣ . وبالإضافة إلى ذلك فقد تولى وزارة الدفاع ، ورأس وفد المفاوضات في « بلير هاوس »، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ثم أصبح رئيساً للوزراء في عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

ومن هنا أهمية المذكرات التي يكشف فيها كمال حسن علي عن صفحات جليلة الأهمية من تاريخ مصر المعاصر ، لا يستطيع أي مؤرخ لهذه الحقبة أن يغلفها عند كتابة تاريخ هذه الفترة. وهي تقع في ٤٣١ صفحة من القطع الكبير، وقد قدم صاحبها بتقديمين : الأول بعنوان : « هذا الكتاب » ، والثاني بعنوان : « تقديم » ، هذا بالإضافة إلى مقدمة في ١٤ صفحة مهد فيها

لموضوعه تمهيداً جيداً برواية الظروف التاريخية التي وضعته على رأس المفاوضات مع إسرائيل في بيلر هاوس ، والتي تمثلت بالدرجة الأولى في علاقته بالرئيس السادات ، وثقة الأخير به ، وأوضح الخطوات التمهيدية التي سبقت المفاوضات ، التي استمرت من ١٩٧٨/١٠/١١ إلى ١٩٧٨/١١/٢٢ ، والتي تمثل المرحلة الأولى من المفاوضات التي أدت إلى إبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وما تلا المعاهدة من مفاوضات التطبيع وتولى السيد كمال حسن علي رياسة مجلس الوزراء .

وقد أوضح الكاتب في « التقديم » بعض الحقائق الهامة التي تتصل بطبيعة المذكرات التي قدمها ، والتي تفيد المؤرخ في تقييم الواقعة التي يقدمها ، فهي ليست مجرد « ذكريات » يعتمد فيها صاحبها على الذاكرة وحدها ، وإنما هو قد درج على أن يسجل كثيراً من المواقف والأحداث الهامة حول هذه المواقف، والاعتبارات المعينة التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار أو ذاك . كما أورد أنه بدأ في كتابة مذكراته بعد العودة من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ .

على أن السيد كمال حسن علي وقع في خطأ غريب ، فقد ذكر في هذه المناسبة أنه كان ـ بحكم منصبه ـ رئيساً لوفد المفاوضات المصري من أجل الوصول للمعاهدة المصرية الإسرائيلية (ص ١٢) ، وفي النبذة التي وردت بظهر غلاف الكتاب ، والتي تترجم له ، ورد بها أنه كان « رئيس وفد

المفاوضات الذي أبرم المعاهدة المصرية الإسرائيلية ـ مع أن رئيس وفد المفاوضات كان الدكتور مصطفى خليل ، وهو ما أثبته السيد كمال حسن علي بنفسه في صفحة ١٩٧ ، حيث أورد أن الوفد المصري لهذه المفاوضات في الفترة من ١٩٧٩/٢/٢١ تشكل يرياسة رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية الدكتور مصطفى خليل . وقد كان السيد كمال حسن علي في ذلك الوقت يشغل منصب وزير الدفاع والإنتاج الحربي ، ولم يكن بالتالي رئيساً لوفد المفاوضات ، وإنما سافر يوم ١٦ مارس على رأس وفد مصري عسكري للاتفاق ـ حسب قوله ـ « حول إجراءات الأنسحاب من سيناء والمراحل الفرعية لهذا الانسحاب (ص ٢١٤) . وقد أخطأت النبذة الواردة بظهر الغلاف ، لأن رئيس الوفد المصري الذي أبرم المعاهدة المصرية الإسرائيلية كان الرئيس السادات بنفسه .

وقد قسم السيد كمال حسن علي كتابه إلى سبعة فصول: الفصل الأول بعنوان « محاربون » ، وفيه تناول ذكرياته في حرب اليمن ، وفي حرب يونية ١٩٦٧ ، ثم في حرب أكتوبر ١٩٣٠ . وقد انتقد فيه وضع القوات المسلحة في حرب اليمن انتقاداً شديداً ، حيث كانت القوات المسلحة « مبعثرة في وحدات صغرى من نفس الوحدة على محاور مختلفة ،مما أفقد عنصر القيادة القدرة على السيطرة ، وأفقد بالتالي استعداد القوات لأي معركة » ، ورغم وجود ثلاث فرق كاملة ، أي حوالي نصف القوات المسلحة المصرية، وإلا أنها كانت في حالة غير مرضية من الكفاءة القتالية والفنية . كذلك فقد انتقد أوضاع القوات

المسلحة في حرب يونية ١٩٦٧ قائلاً إنه كان في وسع أي فرد « حتى غير العسكري » ! أن يكشف بسهولة « مدى تخبط القيادة ، التي كانت تسارع بدفع الوحدات إلى اتجاهات دون أدنى مبرر ، ودون أن يكون لديها المعلومات المؤكدة عن تحركات العدو بواسطة الاستطلاع السليم » ، وروى تجربته في هذا الصدد حيث كان قائداً للواء الثاني المدرع من الفرقة الرابعة المدرعة ، وأصيب أصابة جسيمة في البطن . وتعتبر روايته في هذا الصدد على جانب كبير من الأهمية ، نظراً لما أثير من جدل حول الفرقة الرابعة المدرعة وتناولناه في كتابنا « تحطيم الآلهة حرب يونية ١٩٦٧ » . ثم روى السيد كمال حسن علي تجربته في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التي تناولها بشكل تاريخي لم يقتصر فيه على رواية ذكرياته ، وإنما استعان بمؤلفات مختلفة لتوضيح الصورة .

أما الفصل الثاني فهو بعنوان : « من أجل السلام ، على مائدة المفاوضات » . وبه يبدأ القسم الرئيسي من مذكراته ، وقد مهد له بعرض مبادرات السلام للرئيس السادات منذ خطابه في مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١ الخاصة بانسحاب إسرائيلي جزئي وإعادة فتح قناة السويس ، وانتهى بمبادرة السلام في عام ١٩٧٧ ، فروى زيارة حسن التهامي إلى المغرب في صيف عام ١٩٧٧ ، التي قابل فيها كمحي سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية لجس النبض الإسرائيلي ، وقد رافقه فيها دون أن يعرف هدفها ، وانتقل فجأة إلى سفره على رأس الوفد المصري لمباحثات واشنطن في الثامن من أكتوبر ١٩٧٨ (كان قد أورد في

ص ١٥ ـ أي قبل ٤٥ صفحة ـ أن الرئيس السادات عهد إليه في يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٨ برياسة وفد المفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى معاهدة مصرية إسرائيلية طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد) ، وروى أول مقابلة له مع إسرائيلي في فندق ماديسون بواشنطن ، وهو عزرا وايزمان ، الذي ذكر أنه كان هناك « أكثر من وجه للتشابه » بينهما ، وأنه إنسان يوحي بالثقة منذ أول لحظة ، وكان ـ مثله ـ يشغل منصب وزير الدفاع ، بينما كان ديان ، وزير الخارجية ، هو رئيس وفد المفاوضات ، وقد وصفه بأنه وجده « صادقاً ومنطقياً مع نفسه » . وأورد أن الوفد الإسرائيلي كان مكوناً من موشي ديان رئيساً ، وعيزر وايزمان ومائير روزين والجنرال إبراهام تامير ، ثم انضم إليهم السفير دينتز والوزير يارون ثم بعدهما أوهارون باراك . أما الوفد المصري فكان مكوناً برياسته ومن كل من بطرس غالي وأسامة الباز وعبد الله العريان والسفير أشرف غربال . وتحدث عن المبادىء العامة التي حكمت تصرفاته للوصول إلى التسوية المنشودة ، ومنها أن تكون التسوية شاملة ، وتحميل أمريكا أكبر قدر من المسؤلية عن سير المفاوضات . وتعرض لمقابلته مع الرئيس كارتر في مساء يوم ١١ / ١٠ / ١٩٨٧ ، وكيف أبلغه بأن الولايات المتحدة قد وضعت مشروعاً لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لطرحه على الطرفين للاسترشاد به كنقطة بداية ، وتناول الوفد الإسرائيلي فقال إنه كان مجرداً من كل سلطات التصديق حتى بالنسبة للأمور المنصوص عليها صراحة في إطار كامب ديفيد ، واستدل على ذلك بما ورد في كتاب ديان : « الاختراق » .

على أن السيد كمال حسن علي عاد فجأة للحديث عن العرب والسلام وموقفهم من المبادرة ورفضهم نتائج كامب ديفيد ومؤتمرات الرفض ، واقتبس من مذكرات كارتر التمسك بالإيمان Keeping Faith بعض النصوص ، وردود الولايات المتحدة على الملك حسين في ١٩٧٨/٩/١٧ ، واستغرق ذلك عشرين صفحة دون ضرورة .

ثم عاد السيد كمال حسن علي إلى المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي ، فأوضح أن الاقتراحات الإسرائيلية كانت طريقاً شاقاً تكمن في منعطفاته كل المحاذير ، إذ كان القصد الوحيد للمفاوض الإسرائيلي هو الإسراع بعقد اتفاق منفرد حيث لم تكن الصعوبة أبداً في الاتفاق على الجلاء عن سيناء ، ولكن عن الضفة الغربية وغزة . أما اختصار فترة الانسحاب الأولى من سيناء إلى ستة أشهر فلم يكن يعني لدى المفاوض الإسرائيلي إلاّ سرعة الاعتراف بإسرائيل ، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينها وبين مصر .

كما تحدث عن تصورات فانس للسلام ، التي كانت ترمي إلى عودة الأراضي العامة في الضفة الغربيةوغزة إلى الحكم الذاتي الفلسطيني ، وكيف نالت المقترحات المصرية استحسان الجانب الأمريكي ، ولكن الجانب الإسرائيلي كان يريد عقد اتفاقية مع مصر دون ربطها باتفاقيات أخرى نحو التسوية الشاملة ، بينما أصر الجانب المصري على أنه لا يسعى لاتفاق منفصل . وكان السادات يرى أن تكون اقامة العلاقات الطبيعية

مع إسرائيل « بصورة تدريجية » ، في الوقت الذي كان الوفد الإسرائيلي يرى إقامتها فور إتمام الانسحاب الجزء الأول .

كذلك تعرض السيد كمال حسن علي لمسألة بترول سيناء ، وزيادة القوات المصرية الموجودة في المنطقة المحدودة التسليح ، ووضع الصواريخ المصرية أرض جو شرق قناة السويس ، وتشدد الجانب الإسرائيلي في المسألة الفلسطينية واعتراضه على ذكر الإجراءات الخاصة بالضفة وغزة في المعاهدة المصرية . وقال إنه بعد أسبوع من المفاوضات الشاقة أحس بأن الجو داخل الفندق خانق وأنه قال لمونديل إنه يحس فعلاً « بأننا سجناء في كامب ماديسون » ! ولكنه ذكر أنه كان يحس - عن قناعة - بصدق الأمريكيين وأمانتهم ، «ومن يقرأ كتاب كارتر أو كتاب فانس أوهارولد سوندورز فإنه سيتأكد من صحة انطباعاتي عن الأمريكان » . وقال إنه في مواجهة تعنت الجانب الإسرائيلي في مسألة بترول سيناء ، أوضح له أن مصر حساسة بالنسبة لأي ضغوط ، وأنها تهتم بالمبادىء التي لا ترقى إليها المكاسب أو الأموال ، وضرب له المثل بأن السادات رفض عرضاً عربياً من دول قمة بغداد قدره ٥ مليار دولار سنوياً ولمدة ١٠ سنوات في مقابل التراجع عن توقيع المعاهدة مع إسرائيل .
وذكر أن كارتر هدد بالانسحاب من المفاوضات بسبب تردد الموقف الإسرائيلي وتناقضه ، واقتبس من كتاب كارتر قوله : « كان من الصعب التباحث مع الإسرائيليين ، لأنهم كانوا دائماً يركلون الكرة من ديان إلى وايزمان إلى بيجين ثم العكس » ! .

وقال كمال حسن أن موقف الرفض العربي كان مساعداً لإسرائيل في رفضها المباحثات حول السلام الشامل بكل جوانبه ، وأهمها قضية فلسطين . ثم عرض لوجهات النظر الإسرائيلية والمصرية والأمريكية ، وقال إنه أرسل بطرس غالي وأسامة الباز إلى مصر للتشاور ، وعادا بضرورة الربط بين المعاهدة والقضية الفلسطينية ، في الوقت الذي أصرت فيه الوزارة الإسرائيلية على عدم الربط ، وأرسل السادات نائبه حسني مبارك إلى واشنطن لينقل إلى كارتر إصراره على الربط ، ولكنه إزاء التعنت الإسرائيلي استدعى الوفد المصري إلى القاهرة للتشاور ، وبذلك توقفت المفاوضات بعد اثنين وأربعين يوماً .

وفي الفصل الرابع ، وهو بعنوان : « للحقيقة وجه واحد » ، تناول سفر الدكتور مصطفى خليل إلى واشنطن في ١٩٧٨/١١/٣١ للاجتماع بكارتر وكسر الجمود الذي استمر أسبوعين ، وقرار كارتر بإرسال فانس إلى الشرق الأوسط ، وفشل هذه الزيارة ، ودعوة وزير الخارجية الأمريكي مصر وإسرائيل لعقد لقاء في بروكسل لبحث إمكان استئناف المفاوضات ، ومقابلة مصطفى خليل لديان في بروكسل وانضمام فانس إليهما يوم ١٢/٢٤ ، وإعلان ديان أنه غير مفوض للموافقة على المبادىء . (لم يذكر السيد كمال حسن علي مصادره التي استند إليها في تسجيل هذا اللقاء) ثم تعرض لزيارة أثرتون السفير الأمريكي المتجول وهربرت هانسل المستشار القانوني إلى إسرائيل في ١٩٧٩/١/١٥ لتقريب وجهات النظر ، وهي الزيارة

التي انتهت بالفشل ، وتلاها دعوة رسمية من كارتر إلى كل من إسرائيل ومصر على التوالي لاستئناف المباحثات في كامب ديفيد ، وقبول كل من مصر وإسرائيل الدعوة التي تحدد لها ٢١ فبراير .

ثم تعرض كمال حسن علي للجولة الثانية من المباحثات ، التي أطلق عليها اسم « مؤتمر كامب ديفيد الثاني » وحيث تشكل الوفد المصري في هذه المرة برياسة مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ومثل إسرائيل فيه موشي ديان وزير الخارجية ، كامبل فانس الولايات المتحدة ، وكان مصطفى خليل مفوضاً تفويضاً كاملاً لاتخاذ أي قرارات دون الرجوع إلى مصر ، بينما كان ديان غير مفوض ، مما دعاه إلى العودة إلى إسرائيل للتشاور . وتحدث عن دعوة كارتر بيجن إلى اجتماع في كامب ديفيد يحضره شخصياً مع الدكتور مصطفى خليل ، ورفض بيجن هذه الدعوة، ثم قبوله لها بعد إعلانه أنه لن يفاوض مصطفى خليل بل كارتر وحده ! ، وذكر أن اجتماع بيجن بكارتر لم يسفر عن تقدم حقيقي ، مما دعا السادات إلى إعلان أنه سيسافر إلى واشنطن مدعوا أو غير مدعو ، ليقابل بيجن على مرأى من الشعب الأمريكي والعالم كله ، وهو ما دعا كارتر بدوره إلى زيارته للمنطقة يوم ٥/٣، حيث استقبل في مصر استقبالاً شعبياً وسافر إلى إسرائيل حيث نجح في تقديم مقترحات حازت موافقة بيجن المبدئية ، كما وافق عليها السادات بدوره لأنها كانت مقبولة في مجملها وتغطي المطالب الرئيسية المصرية ، وأدركت كل الأطراف أنه بدونها لن توقع المعاهدة . وفي مطار القاهرة

أصدر الرئيس كارتر بيانه التاريخي الذي أنهى به مهمته السلمية في الشرق الأوسط .

ثم ذكر السيد كمال حسن أنه سافر يوم ٣/١٦ على رأس وفد مصري عسكري للاتفاق حول إجراءات الانسحاب من سيناء والمراحل الفرعية لهذا الانسحاب ، وأعلن في واشنطن أنه سيتم توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية يوم الإثنين ٢٦ مارس ١٩٧٩ في البيت الأبيض ، وسافر السادات إلى واشنطن على رأس وفد مصري رسمي من اثني عشر مسؤولاً ، وآخر شعبي ضم ستة عشر عضواً عن المؤسسات الشعبية والنقابية والسياسية لمختلف قطاعات الدولة . وكان السلام ، » وتنفس الشعب المصري الصعداء بعد أن قرأ سطور المعاهدة التي أعادت لمصر وللعرب حقاً كان في ذمة التاريخ » .

وقد تناول كمال حسن علي بعد ذلك ردود الفعل العربية الرافضة للمعاهدة ، ومعارضة السوفييت ، وانتقد هذه المواقف، وقال إنه « لولا حرب أكتوبر ١٩٧٣ لدفن العرب وقضاياهم المزعجة في مقابر التاريخ الحديث»! ، وقال «إن الرئيس السادات استطاع بحكمة وشجاعه أن يعيد كتابة هذا التاريخ ، وأن يضع من القواعد المنطقية الواضحة ما يكفل لهذا التاريخ أن يتطور ويتغير بحركة دائبة مستمرة ، ومصر في الواقع هي الصورة المشرقة لهذا التاريخ المقبل » .

وقد تناول السيد كمال حسن علي في الفصل الخامس ، بعنوان : « بداية عمل آخر شاق ، « دوره كوزير للدفاع في

استـلام سيناء من يـد إسرائيـل ، بعد احتـلال دام أكثـر من ١٢ عـامـاً ، وقـال إنـه اشتـرك في صيـاغـة كـل كلمـة في الملحق العسكري من المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وحقق ما يـطمئن إلى أنه القدر الذي يحقق التوازن المعقول ، فقد كانت القوات المصـرية التي ستـوجد في سينـاء ـ علاوة على قـوات الحدود والشرطة ـ عبارة عن فرقة ميكانيكية كاملة مكونه من ٤ لواءات و٧ كتائب مدفعية ميدان و ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات . وقال إن السمة المميزة لتلك الفترة هي أن مصر كانت تعمل في ظـل السلام كما لو كانت في حالة حرب ! ، وفي ظل جو من العداء العربي المستعر من حولها ودون تعاون يذكر مع أي من الأطراف العـربية ، وأن تشكيـل القوات المسلحـة من أسلحـة ومعـدات سوفييتية أتاح للاتحاد السوفييتي الوسيلة لممارسـة الضغوط، ثم بـدأت الولايـات المتحـدة دورهـا كمـورد رئيسي للسـلاح بمـا صاحب ذلك من تطوير شامل للقوات المسلحة تنظيماً وتسليحـاً وتدريبياً . وتنـاول بدايـة الانسحاب الإسـرائيلي ، وقوات حفظ السلام ، وزياراته إلى إسرائيل التي بلغت سبعاً ، ورفضه زيارة القدس ، وقصة توصيل مياه النيل إلى القدس ، التي ذكر أنها لـم تكن مـوضوعـاً للمفاوضـات وإنمـا كـانت حـديثـاً شخصيـاً بين السادات وبيجن ، وكان السادات يعرف استحـالة مـوافقة بيجن على عـروبة القـدس . كما تنـاول قصة الهيئـة العربيـة للتصنيع وانسحاب الدول العربية الثلاث منها ، وقرار السادات بتحـويلها إلى الهيئـة المصريـة للتصنيع . كمـا تناول مـرحلتي الانسحاب الرابعة والخامسة بتفصيلات هامة .

أما الفصل السادس ، وهو بعنوان « التطبيع ومحادثاته » ، فقد تناول فيه إجراءات التطبيع ، وتوليه هذه المهمة باعتباره وزيراً للدفاع ، وقال إن مصر كانت سباقة إلى طمأنة إسرائيل بسرعة البدء في تطبيع العلاقات ، إلا أن إسرائيل عرقلت مباحثات الحكم الذاتي التي كان مفروضاً أن تسير متوازية مع إجراءات التطبيع . وتحدث عن توليه منصب وزير الخارجية ، وتعرض لحادث المنصة ، وانتقال السلطة إلى الرئيس محمد حسني مبارك ، وإعلانه أن السلام ليس موقفاً تكتكياً ، ولكنه التزام استراتيجي . كما تحدث عن تدمير ياميت ، والانسحاب النهائي لإسرائيل من سيناء ، عدا طابا التي ذكر أن إسرائيل احتفظت بعدم الانسحاب منها بقدم في سيناء يمكن أن تساوم في مقابلها على ما يمكن أن يستجد في موضوع العلاقات بينها وبين مصر . كما تحدث عن قصة دير السلطان ، الذي رفضت إسرائيل إعادته إلى مصر لتحسين علاقاتها بأثيوبيا طمعاً في السماح لطائفة الفلاشا بالهجرة .

وقد اختتم السيد كمال حسن علي بالفصل السابع بعنوان : « مستقبل السلام ، كل شيء قابل للتفاوض » . فتناول فيه الموقف الفلسطيني من اتفاقية السلام ، ونص اتفاق عمان في ١١ فبراير ١٩٨٥ . وتناول موقف سوريا ، التي ذكر أنها على طول الحقبة الأخيرة من الصراع في المنطقة ، وقفت في خندق واحد مع إسرائيل لضرب قوتين هما العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما تحدث عن موقف الاتحاد السوفييتي ، والموقف الإسرائيلي ، وموقف الولايات المتحدة ، وحرب الخليج .

وناقش الدعاوى التي هاجمت المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، ووضع هذه المعاهدة في الميزان ، وقال آسفاً إن مصر قد أنهكت من محاولة الوصول إلى مسامع وعقول الأنظمة العربية لاتخاذ موقف موحد ، يعتمد على الحسابات الواقعية وحدها ، ولا يطير بأجنحة الخيال أو العواطف . وقد ألحق السيد كمال حسن علي بكتابه مجموعة من الوثائق عن مصر والمسألة الفلسطينية استغرقت من صفحة ٣٦٥ إلى صمحة ٤٣١ .

والمذكرات ـ كما يتضح من هذا العرض ـ تعتبر من أهم المذكرات الموثقة التي صدرت في مصر في الفترة الأخيرة ، وعالجت أهم الأحداث المصرية والعربية المعاصرة ، وهي مفتاح ذو قيمة عالية لفهم تاريخ هذه الحقبة المعاصرة .

ملحق رقم ١

مذكرات ناصر الدين النشاشيبي
عن قصة مقتل الملك عبد الله

قدم ناصر الدين النشاشيبي مذكراته عن مقتل الملك عبد الله في اثنتي عشرة حلقة ، نشرت بجريدة الاتحاد بأبي ظبي ، في الفترة من ١٤ يناير ١٩٨٠ إلى ٣١ مارس ١٩٨٠ ، وقد أراد بها أن تبدو في صورة مذكرات سياسية يقدم فيها رؤيته التاريخية لحادث مقتل الملك عبد الله من موقعه في منصب الأمين الأول للملك عبد الله ، ورئيس عام التشريفات الملكية . ولكن النظرة الفاحصة لها وفقاً لمنهج البحث العلمي التاريخي تبين أنه كتبها لغرض سياسي هو الدفاع عن الملك عبد الله ، وليس من أجل الحقيقة التاريخية ، بل وغالباً على حساب الحقيقة التاريخية . وبالتالي فهي أقرب إلى المرافعات منها إلى المذكرات السياسية . وقد استغل فيها ناصر الدين النشاشيبي موهبته الكتابية ككاتب صحفي عمل في صحف كثيرة أخرى في البلاد العربية .

وإذا كان ما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي هو موافقة بليغة عن الملك عبد الله ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه : هل نجحت هذه المرافعة الطويلة في تحقيق غرضها البادي للعيان ،

وهو تبرئة ساحة الملك أمام التاريخ ، أم فشلت ؟ .

أغلب الظن أن السيد ناصر الدين النشاشيبي لم يفشل في ذلك فشلاً ذريعاً فحسب ، بل إنه أثار الشبهات حول أغراضه من هذه المرافعة في تلك الظروف بالذات التي كانت تخوضها الأمة العربية ، وهي ظروف المبادرة المصرية وإبرام اتفاقيتي كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية . كما أثار علامات استفهام كثيرة تعتبر الإجابة عنها في غير صالح القضية التي تصدى لها وترافع فيها ، ونقض بنفسه كثيراً ما حاول إثباته . وأخيراً فشل في الإجابة عن السؤال الذي جعله عنواناً كبيراً لمقالاته ، وهو » من قتل الملك عبد الله « ؟ .

على أن الفشل الكبير في المذكرات ، عندما أساء السيد ناصر الدين النشاشيبي إلى صورة الملك عبد الله من حيث الإصلاح . فقد صوره في صورة الملك الذي تحركه بالدرجة الأولى مصالحه الذاتية ومطامحه الملكية ومطامع أسرته ، ويغلب هذه المصالح على المصالح القومية ! . كما صوره في صورة الملك الضعيف العاجز الذي يعتمد في كل شيء على الإنجليز حتى في دفع نفقات جيشه الذي يوسع به مملكته ، وحتى في دفع نفقات سفره بالطائرة إلى لندن ! . ولم يكن هذا على وجه التحقيق ما قصد السيد ناصر النشاشيبي من كتابة مذكراته .

ففي الحلقة الرابعة من هذه المذكرات ، ينقل عن الملك عبد الله حديثه للصحيفة الأمريكية « دوروثي طومسون » ، ويروي عن لسانه قوله :

« كنت طموحاً ـ وما زلت ـ في ملاحقة حقوقي ، وحقوق عائلتي ، وحقوق شعبي . وليس في الاعتداء على حقوق أحد . كان المفروض أن أصبح ملكاً على العراق ، ويصبح أخي فيصل ملكاً على سوريا ، ولكن الفرنسيين طردوا أخي من سوريا ، فأصبح ملكاً على العراق بدلاً مني . وعندما حاولت أن أجند بعض العسكر وأمشي بهم لمحاربة الفرنسيين في سوريا ، وأسترد عرش أخي ، منعني الإنجليز ، وشكاني « هربرت صمويل » إلى وزارة المستعمرات ، فبقيت في عمان أنتظر الفرصة . وإذا بالإنكليز يطلبون مني : إما الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين ، والتعهد بعدم مضايقة الفرنسيين في سوريا ، أو الخروج من شرق الأردن إلى الأبد . ولما لم يعد أمامي أي خيار ، فقد رضيت بشروط الإنجليز كحل مؤقت ، أستطيع بعده أن أسترد أنفاسي لكي أسترد عرش أخي الذي أصبح عرشي » ! .

ثم يروي ناصر الدين النشاشيبي على لسان الملك عبد الله محاولاته لاسترداد حقوقه وحقوق عائلته ، وأولها مشروع سوريا الكبرى ، وكيف أنه بعد سقوط فرنسا ، أثار في عام ١٩٤١ مع الوزير البريطاني ، « أوليفر ليتلتون » مسألة « وحدة البلدين » (الأردن وسوريا) ، وقال له أن سقوط فرنسا ، وتلاشي انتدابها على سوريا ، فتح الباب أمام الشعبين السوري والأردني للتباحث والالتقاء . ثم عندما أعلن استقلال شرق الأردن في ربيع عام ١٩٤٦ ، كان أول خطاب للملك في البرلمان هو « المطالبة

الصريحة بإنشاء سوريا الكبرى ، كركن أساسي في سياسة بلدي ، وإني أريد دولة واحدة عربية تضم سوريا والأردن وفلسطين ولبنان ، وأنني ما زلت متمسكاً بهذا المطلب حتى أموت » .

ثم ينقل عن الملك عبد الله قوله في موضوع آخر :

« أنا لم أجيء إلى هذا البلد ، ولم أرض بحدوده الضيقة كإمارة شبه مستقلة لي ، إلا لكي أنتقم به ومن خلاله لكل ما جرى لأهلي وأبي ، وخاصة لأخي فيصل في دمشق . أردت أن يكون الأردن نقطة انطلاقه ، وانطلاقي أنا بالذات ، إلى سوريا والعراق . كنت أحتاج إلى قطعة من الأرض أرتب عليها أموري ، وأدرس عندها إمكانياتي ، وأعيد فيها حساباتي » ! .

وهكذا كشف السيد ناصر الدين النشاشيبي الملك عبد الله ـ من حيث لا يريد ـ في الصورة التي خيبت آمال القوميين العرب في ذلك الحين ، وجعلتهم يرون في مشروعاته ـ بحق ـ « عقبة » في سبيل الوحدة العربية الشاملة ، وليست « عتبة » إليها ـ عقبة في سبيل الوحدة العربية الحقيقية ، لأنها تحول فكرة الدولة العربية الواحدة التي كانت تلعب بألباب العرب ، من مصلحة قومية إلى مصلحة عائلية ، ومن عمل شعبي إلى عمل ملكي ، ومن حاجز في وجه الأمبريالية إلى مدخل لها ! . ثم يصور ناصر الدين النشاشيبي الملك عبد الله أيضاً ـ من حيث لا يريد ـ في صورة الملك العاجز تماماً أمام الإنجليز والذي يعتمد عليهم اعتماد التابع . فينقل عن الملك قوله : « رسالة الأردن في

قاموسي هي غير رسالة الأردن في قاموسهم (الإنجليز) . أنا أريد الأردن منطلقاً لتحقيق ما عجز عنه أبي وإخوتي ، وهم يريدون الأردن مجرد « مشيخة » ، أو « دويلة » ، أو « محمية » . ومع ذلك فلا أملك الحيلة معهم ، ولا أقدر عليهم . إنهم ينفقون على الجيش، وبلدي فقير، والمعاهدة تكبل خطواتي، واليهود على حدودي. إن كل مشكلتي وكل حيرتي تتلخص في سؤال واحد: كيف لي أن أوفق في رسالتي وما ورثته عن رسالات أهلي وعشيرتي، وبين التزاماتي نحو الإنجليز، ووضعي في بلد محدود الإمكانيات؟ .

ثم ينقل النشاشيبي على لسان الملك القصة المحزنة لسفره إلى بريطانيا كأنه موظف بريطاني تدفع له الحكومة البريطانية نفقات سفره ، وما حدث من مشاكل حول هذه النفقات . فيروي عن الملك قوله :

« بدأت المتاعب في اللحظة التي أعلنت فيها أخبار زيارتي المقبلة إلى بريطانيا . وبدأت الأخبار تصل إلى سمعي عن تفاصيل ثانوية مضحكة تتعلق بنفقات الرحلة ، ومن سيدفع نفقات الطائرة ، ومن أي نقطة ستبدأ الرحلة ، وهل في الإمكان أن تضع الأدميرالية البحرية البريطانية سفينة حربية صغيرة يستقلها الملك من أحد موانىء أوروبا ويصل على متنها إلى بريطانيا ، أم أن المفروض أن أكمل رحلتي كلها بالطائرة ؟ . ورجال المفوضية الأردنية يبعثون لي أخباراً مضحكة عن أن نفقات رحلتي في الطائرة قد تكلف أكثر من ألفي جنيه استرليني ، وأن الحكومة البريطانية ستدفع هذا المبلغ ، لأنها قد سبق لها والتزمت بالمبدأ

عندما دفعت في الماضي نفقات طائرة الشاه إلى بريطانيا » ! .

ويشرح النشاشيبي على لسان الملك دوافع سفره إلى بريطانيا ، فيقول :

« كنت أريد أن أزيل رواسب سوء التفاهم معهم ، وأن أوفر لجيشي السلاح المطلوب منهم ، وأن أفتح معهم صفحة جديدة في العلاقات الدولية . فالميزانية لم تعد كافية ، والمسؤوليات تضاعفت، وعندي في بلدي أكثر من نصف مليون لاجىء فلسطيني . ومع ذلك لا يريدون البحث معي في أي موضوع سياسي ، والاكتفاء بالمجاملات والرسميات والحفلات » ! .

ثم يذهب الملك إلى بريطانيا ، ويقابل المستر بيڤن ، ولكن هذا يسارع إلى كبح مشاريع الملك . ويروي الملك للنشاشيبي قصة هذا اللقاء فيقول : « أحسست بوقع كلماته (بيڤن) عندما قال لي إن بريطانيا يهمها جداً المحافظة التامة على الأمن الواقع في المنطقة بدون أي تغيير أو تبديل ، ومع المحافظة على استقلال ووحدة جميع دول المنطقة بلا استثناء » .

ورغم هذه التعرية للملك ، لا يتردد ناصر النشاشيبي في أن يتحدث عن الملك في موضوع آخر باعتباره أقوى الشخصيات العربية تأثيراً ! ، ويقول : « كان الملك عبد الله يتحدث إلى الإنجليز بكلام خاص ، مصبوغ بقوة الملك عبد الله ، ورصيده التاريخي الطويل عند الإنجليز ، وبقوة محتدة ، وأصالته ، واسمه ، وعائلته ، وجهاده الطويل القديم ، وحقوقه من الوعود

والاتفاقيات التي سمعها من الإنجليز أو عقدها معهم » ! إلى آخر هذه العبارات الإنشائية ! .

وإذا كانت مرافعة ناصر الدين النشاشيبي عن الملك عبد الله قد أدت إلى إدانته ، فكذلك كان الحال بالنسبة لعلاقة الملك بالإنجليز ، حين أراد أن يصورها في صورة الكراهية المتبادلة ! .

فقد ساق النشاشيبي كلاماً كثيراً على لسان الملك عبد الله يفيد أنه كان يكره الإنجليز كرهاً أعمى ! . ففي أحد المواضيع يروي عن الملك قوله : « هل أنا الشخص الذي يحب الإنجليز ؟ . لا ثقافتي من ثقافتهم ، ولا تاريخي من تاريخهم ، ولا لغتي من لغتهم . هل يرضى كبريائي كملك أن أرى منزل السفير الإنجليزي مجاوراً لمنزلي على هذا الجبل الذي أسكن فيه ، فيذكرني وجوده صباح مساء بقيود الاحتلال في بلدي ؟ . أليس جلوب باشا بالذات هو الذي جاءني خلال الأسبوع الأول من حربنا الأخيرة ضد اليهود ، وضرب لي سلام تعظيم ، ثم قال لي بلهجته التي يريد باستعمالها أن يوكد صدق عروبته : ياسيدنا إن ذخيرتنا للمدافع في معركة القدس قد نفذت » ؟ .

ثم يؤكد النشاشيبي أن كراهية الملك عبد الله للإنجليز قديمة . فيروي على لسان الملك قوله : « لقد ابتدأت علاقتنا مع الذي اسمه لورنس . فلم نحبه ولم يحبنا ، بل هو تآمر علينا ، وأفسد بيننا ، ودسَّ علينا عند خصومنا . وإني أقول لك بأني لم أكره في حياتي رجلاً ، ولم أحتقر طيلة عمري أجنبياً كما

كـرهت لورنس واحتقـرته وعلى جميـع المستويـات : شخصيـاً وخلقياً وسياسياً وعسكريـاً . ثم كانت لنـا علاقـة مع الأسـطورة الثانية فيلبي ، فكرِهَنا وكرهناه . . »، .

ثم يمضي السيد ناصر الدين النشاشيبي في هذه المحاولة إلى مدى أبعد ، فيذكر أنه حين كان يـذكر أمـام الملك عبد الله اسم « السيـر ألـك كـركبـرايـد » ، يصيـح الملك في قلق : « رحمتـك يا رب » ! . ولا يكـاد يذكـر اسم الجنرال سبيـرز أو السير ألن كننغهام ، حتى يكفهر وجهه وتختفي ابتسامته ، ويتمتم بالآية الكريمة : ﴿ سلام قولاً من رب رحيم ﴾ ! .

على أن النشاشيبي نفسه هو الذي يروي لنا العكس تماماً من ذلك في مواضع أخرى . وعلى سبيل المثال ، وفيمـا يتصل بعلاقة الملك بالسير ألك كركبرايد والجنرال جلوب ، يروي عن الرجلين أنهما « اعتادا على زيارة الملك في يوم محدد خاص من أيام الأسبوع . وكان الملك عندما ينتقل إلى قصـره الشتوي في « الشونة » بغور الأردن ، يأتي السفيـر البريـطاني (السيـر ألـك كركبرايد) لزيارته مساء السبت ، ويقضي في ضيافته فتره نهـاية الأسبـوع ، ثم يعـود إلى عمـــان ، لكي يصـل بعـــده الجنـرال جلوب » .

ثم يذكر النشاشيبي أن هذا التقليد استمر سارياً إلى أن كان ذات يوم من أيام الربيع ، وجاء الأمير طـلال بن عبد الله ـ الابن الأكبر للملك ـ لزيارته في قصـره بالشـونه ، « وعنـدما استقبلت الأمير طلال في فسحة القصر ، سألني عما إذا كان جلالة الوالد

مـرتبطاً في اجتمـاع خاص ؟ . فـأجبتـه بـأن ليس هنـاك سـوى الجنرال جلوب ، وأنه سيبقى إلى المساء . عند ذلك هز الأميـر طلال رأسه ، وصـافحني شاكـراً ، ثم عاد من حيث أتى وركب سيارته ، وغادر المكان » .

كما يروي السيد ناصر الدين النشاشيبي في كتابه : « ماذا جـرى في الشـرق الأوسط » أن عــلاقـة الملك بــالسيـر ألــك كـركبرايـد « كانت أكثـر من مجرد عـلاقة بين ملك وسفيـر دولة أجنبية » ، وأن « الملك عبد الله كان يسمي السير ألك كركبرايد » « بـالرجـل الجنتلمان » ، « ويستشيـره في كـل مشـاكله العـامـة والخاصة»! . «ويروي هذا الكتـاب أن السير ألـك كركبـرايد كـان يزور الملك عبد الله في صباح كل ثلاثاء وكـل جمعة في مكتبـه بالديوان الملكي ، وكان طيلة فصل الشتاء ينزل إلى القصر الملكي في الشـونه ، حيث يقضي عبـد الله فصل الشتـاء ، ويقضي مع الملك ليلة الأحد ، وينام بـالقصر الملكي ، ويغـادر القصر في صباح الأحد إلى الصيد ، ثم يعود إلى القصر ، فيستريـح ، ثم يعود إلى منزله في عمان ـ هكـذا بلا انقـطاع ولا تبديـل منذ أن أصبح عبد الله ملكاً وأصبح السير ألك كركبرايد سفيراً لبريطانيـا في عاصمة الأردن » !

فهل هذه العلاقة الوطيدة علاقة كراهية وعداء ؟ ، أم علاقة صداقة ومودة وحب ؟ . وما رأي السيد ناصـر الدين النشـاشيبي فيما كتبه عن هذه العلاقة في كتابه المذكور بالحـرف الواحـد : « كـان الملك عبـد الله يحب ألـك كـركبـرايـد أكثـر من حبـه

لجنوب » ! . أي أن الرجلين كانا محبوبان لدى الملك عبد الله ، ولكنه كان يحب السفير البريطاني أكثر من قائد جيشه البريطاني ! . فأين الحقيقة بين ما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي عام ١٩٦٢ وبين ما كتب عام ١٩٨٠ ؟ . ومن ترانا نصدق : هل نصدق النشاشيبي طبعة ١٩٦٢ ، أم النشاشيبي طبعة ١٩٨٠ ؟ .

على أن هذا التناقض ليس التناقض الوحيد فيما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي عام ١٩٨٠ ، فروايته تحفل بتناقضات أكبر . فقد حاول أيضاً أن يصور الإنجليز في صورة من يكرهون الملك عبد الله ، فكتب يقول عنهم أنهم : « عذبوه ، وحاربوه ، وتآمروا عليه ، وأفسدوا خططه طيلة حياته » .

على أنه لا يلبث أن يعترف بحزن بريطانيا عليه عند مقتله ، حتى كتبت الصحف البريطانية في رثائه « ما لم يسبق له مثيل في تاريخها » ! . ولكنه لا يتردد في اتهام هذه المرثيات « بالنفاق » ـ هكذا بكل بساطة ـ ويقول إنه بعد أن قرأ تلك المجموعة الضخمة من المقالات والآراء عن الملك الراحل ، أدرك أن « نفاق الإنجليز لا يتجلى في أعظم صورة إلا في رثاء الأموات؟!» . وينسى النشاشيبي أن النفاق يكون للأحياء لا للأموات ! ، وإلا ما سمي نفاقاً ، وأن النفاق لا يكون من جانب القوي للضعيف وإنما هو العكس تماماً . وكان الإنجليز في وضع المسيطر بالنسبة لشئون الأردن .

على أن السيد ناصر الدين النشاشيبي لا يتحدث عن

كراهية الإنجليز المزعومة للملك عبد الله اعتباطاً ، وإنما يتحدث لتخدم خطاً في الحلقات الأولى من مذكراته يحاول به أن يلقي بتهمة قتل الملك عبد الله على الإنجليز ! . وهو خط غريب حقاً ، لأن النشاشيبي سوف ينقضه بنفسه ويتنازل عنه في الجزء الأخير من مذكراته عندما يلقي التهمة على الملك فاروق ، ويؤكد أنه هو الذى دبر لمقتل الملك عبد الله . ولكنه صورة صارخة للتناقضات التي تحفل بها المذكرات .

ولنتتبع الآن محاولة السيد ناصر الدين النشاشيبي إلقاء تهمة قتل الملك عبد الله على الإنجليز . لقد مهد لهذا الاتهام في الحلقة الثانية من مذكراته بالحديث ـ كما ذكرنا ـ عن كراهية الإنجليز للملك ، وكراهية الملك للإنجليز . وفي الحلقة الثالثة أخذ يشير باصبع مرتعشة إلى الإنجليز في حديث طويل له مع الاستاذ محمد حسنين هيكل قال فيه :

« رويت لصديقي هيكل . . ونحن وحدنا جلوس في أحد مطاعم القدس القديمة ، عن ملامح العلاقة بين الملك و « الحليفة الكبرى » طيلة الشهور التسعة الأخيرة من عمر الملك ، وعن سبب تدهور علاقاته مع الإنجليز ، وعن الزيارات التي كان يقوم بها « السير ألك كركبرايد » إلى مدن نابلس والخليل ورام الله والقدس الشرقية وطولكرم وجنين ، ويجتمع خلالها مع رؤساء وأعضاء اللجان البلدية في تلك المدن ، ويقول لهم جهاراً نهاراً : « إن عليكم معارضة أية سياسة رسمية تهدف إلى عقد صلح مع إسرائيل . إن الصلح « جناية » ، وإن على

الأردن أن ينتظر أولاً دور مصر في عقد الصلح ، ثم يتبعها ، أما قبل ذلك فلا . وأن مشاريع الملك الوحدوية تنطوي على خطر ، لأن إسرائيل لا تقبل بها ، وقد تنتقم بأن تحتل الضفة الغـربية ، وأن مثل هذه المشاريع الوحدوية تخدم أفـراداً ولكنها لا تخـدم شعوباً ، إلى آخره . . . إلى آخره » .

ثم يذكر النشاشيبي أنه روى لصديقه هيكـل أيضاً « قصـة المؤتمرات التي يعقدها في مدن الضفة السيد « سعيـد المفتي » رئيس الـوزراء ، وأهمها المؤتمـر الـذي عقـده بـدار المـدرسـة « الرشيدية » بالقدس ، من أجل مقاومة سيـاسة القصـر الملكي تجاه مهادنة إسرائيل ، تمهيداً للتفرغ وخلق أنواع من الاتحاد مع العراق ، يتبعه نوع من الاتحاد مع سوريا ـ وأسماء الذين خطبوا في ذلك المؤتمر ، والقرارات التي أتخذت يومها ، وذلك قبل أن تستقيل حكومة « سعيد المفتي » بأسابيع قليلة لكي يخلفها سمير الرفاعي » .

ثم يواصل السيد ناصر الدين النشاشيبي ـ في موضع آخر ـ بذر الشكوك والاتهام في وجه بـريطانيـا بخصوص مقتـل الملك عبد الله . فيتحدث عن مصلحتهـا في التخلص من الملك حتى تتخلص من محاولاته لإقامة « دولة عربية قادرة أن تدعو غيرها من الدول العربية الصغرى للانضمام إليها ، وقادرة أيضاً على حسن استغلال الثروات العربية لمصلحة المعارك الوطنية الكبرى » ! . ويستند إلى أن الملك عبد الله كان قد أوشك في ذلك الحين أن ينتهي من مباحثاته الوحدوية مع أبناء عمومته ورجـال الحكم في

العراق ، وأن يتفق معهم نهائياً على صورة العلاقة التي ستربط بين العراق والأردن في المستقبل » .

ثم يقول : « ألم تكن بريطانيا ـ بوسائلها الخاصة والعامة ـ على علم تام بكل تفاصيل المباحثات السرية التي دارت بين أفراد العائلة الهاشمية في بغداد وعمان ، والتي أوشكت أن تسفر عن تحديد الإطار السياسي الذي سيربط بين البلدين في ظل نظام وحدوي جديد ؟ . وكذلك ألم تكن بريطانيا ـ بوسائلها الخاصة والعامة ـ على علم بكل المباحثات السرية التي أجراها الملك عبد الله مع زعماء سوريا وكبار رجال الجيش السوري ؟ .

وفي الحلقة الرابعة يواصل الدق على هذه النغمة . فيسوق حديث الملك عبد الله مع الصحفية الأمريكية « دوروثي طومسون » المشار إليه ، والذي يهاجم فيه الإنجليز ، ويقول فيه : « إن الإنكليز الذين خذلوا أبي وعائلتي بعد الحرب الأولى ، قد عادوا وخذلوني بعد الحرب الثانية ، كما خذلوا أهلي وشعبي ، فأعطوا فلسطين لليهود ، وقاوموا كل مشاريعي لإقامة مشروع سوريا الكبرى ، وأفسدوا بيني وبين أهلي في العراق ، وأيدوا مشروع الهلال الخصيب علناً لكي يقاوموه سراً ! ، وشجعوا التهجم المصري ضدي ، وجعلوا من « ضيعتهم » الجامعة العربية نقطة تآمر على حياتي » ! .

وفي الحلقة الخامسة يتحدث النشاشيبي عن موقف محطة الشرق الأدنى البريطانية للإذاعة العربية في قبرص ، وكيف أذاعت بعد مقتل الملك عبد الله آيات من القرآن الكريم في

مطلعها الآية الكريمة : ﴿خذوه فغلوه ، ثم الجحيم صلوه﴾ ! .

ويقول : « أعترف بأني قد حاولت أن ألتمس للمذيع المذكور في المحطة التي تشرف عليها « المخابرات البريطانية » عذراً مقبولاً يبرر سوء اختياره لتلك الآية الكريمة في مثل تلك المناسبة ، فلم أستطع . لقد رأيت نفسي ، رغم إرادتي ، أستعيد كل ما سبق لي وعرفته ، أو اطلعت عليه ، أو مرّ بي ، أو سمعت عنه من أحداث سياسية ، داخلية وخارجية ، تتعلق بموقف الملك عبد الله من « الحليفة الكبرى » ، أو موقف « الحليفة الكبرى » من الملك عبد الله . رأيت أمامي مجموعة الصور التي أعتدت أن أراها طيلة السنوات الثلاث الماضية : صور جلوب ، وكركبرايد ، وبروهرست ، ولاش ، وآلن كننغهام - مع كل ما رافق تلك الصور من تحديات ومفتريات وألاعيب ومناورات - وقد أطلّت كلها أمامي فجأة بكل ما حملته وما تحمله من معاني الاستهتار بنا ، والتآمر علينا ، وكأنها تهمس في أذني بألا أدهش لما سمعته من محطة الشرق الأدنى عن الملك عبد الله ، فاللعبة مثيرة ، وشيقة ، بدأت عام ١٩١٦ ، وما زالت تبحث لها عن خاتمة » ! .

ثم يتحدث عن كلمات التعزية التي ألقاها في إذاعة لندن كل من المستر ونستن تشرشل ، والسير رونالد ستورس ، أول حاكم بريطاني للقدس ، والمستر أتلي ، والجنرال سبرز ، وجون فيلبي ، وألن كننغهام ، آخر مندوب سامي بريطاني في فلسطين ، ومنتغمري ، والجنرال باركر ، وغيرهم ، وينقل عن

لسان سمير الرفاعي عبر أسلاك التليفون قوله له تعقيباً على هذه الكلمات : « لو كان هؤلاء الناس صادقين في نصف ما يقولونه الآن ، لما قتل الملك عبد الله »! .

ثم ينقل عن الملك حديثاً له مع السفير البريطاني السير ألك كركبرايد يقول فيه الملك للسفير : « إنني أشعر تماماً أن والدي قد سقط بسبب رسالته في توحيد العرب ، ولقد خسر عرشه ومات في المنفى بسبب وحدة العرب . لقد قتله أعداء تلك الوحدة لأنهم خصومها ، أنا والله ابنه ووريث عهده وحامل رسالته والملتزم بالحفاظ على شرفه واسمه . فهل الذين قتلوه يريدون قتلي أيضاً » ؟ .

ولكن النشاشيبي لا يكتفي بكل هذا التلميح الذكي الذي يبذره خلال حلقاته ، بل يوجه الاتهام الصريح للإنجليز بقتل الملك عبد الله . فينقل عن نوري السعيد في أواخر أيامه قوله له ، أن « ما من مرة اجتمع فيها مع مسئول بريطاني في لندن ، إلا وشكا إليه ـ أي المسئول ـ من الحاح الملك عبد الله ، وتهوره ، وملاحقته لتنفيذ مشاريعه الوحدوية . وأنه ملك يحب اللعب بالنار ، وأنه أصبح يحارب عامل الزمن بعد أن أصبح يخشى أن يموت قبل أن يحقق مشاريعه وأحلامه » .

ثم يرفع النشاشيبي صوته عالياً فيقول فيما يشبه الشعر المنظوم :

الحلفاء خلقوا المأساة ، والحلفاء استغلوها لأغراضهم ! .

« الحلفاء حطموا الهيكل ، والحلفاء راحوا يتباكون عليه » ! .

« الحلفاء قتلوا الشهيد ، ثم احتفلوا بيوم عاشوراء » ! .

الحلفاء إذن هم الذين قتلوا الملك عبد الله في رأي السيد ناصر الدين النشاشيبي، ويقصد بهم الإنجليز. وهو في هذه الحلقات الجديدة يواصل ما طرحه من شكوك في كتابه القديم : « ماذا جرى في الشرق الأوسط » ، حين أورد فيه ما أسماه « قصة حفلة البريجادير جاليتلي » .

وقصة حفلة البريجادير جاليتلي ، كما رواها ناصر الدين النشاشيبي ، هي أن الفريق جلوب « عاش طيلة مدة عمله في الأردن ، إلى أن سقط الملك عبد الله قتيلاً أمام المسجد الأقصى في القدس ، يواظب على زيارة الملك في الديوان الملكي في صباح كل يوم جمعة ، وصباح كل عيد ، وفي كل زيارة يقوم بها الملك إلى الضفة الغربية أو إلى معسكر من معسكرات الجيش الأردني . ولم يشذ جلوب عن هذه القاعدة ويتخلف عن مرافقة الملك في زيارته للضفة الغربية ، إلا مرة واحدة ، هي الزيارة التي وضعت حداً لحياة الملك وسقط خلالها صريعاً » ! .

ويمضي النشاشيبي في هذه القصة قائلاً : « إنه لمن عجائب الصدف ، التي لا تخلو من معنى وتفسير ونتائج ، أن يذهب جلوب وجميع الضباط الإنجليز في الجيش العربي إلى مدينة « إربد » في شمال شرقي الأردن ، تلبية لدعوة وجهها إليهم

قائد اللواء س . جـاليتلي S. Galletly بمناسبـة ترقيته إلى رتبة بـريجـاديـر ، في اليـوم الـذي ذهب فيـه الملك عبـد الله إلى القدس . فقد كانت قصة هذه الحفلة ، التي لم يعتد أي ضابط إنجليزي في الجيش العربي أن يقيمها من قبل ، ولم يعتد قائـد الجيش جلوب أن يحضـرها بنفسـه ، مع حقيقـة اعتـذار قـائـد الجيش عن مرافقة الملك ـ كما جرت العادة ـ إلى الضفة الغربية ـ كل هذه الأسرار تجعل من قصة البريجادير جاليتلي في « إربد » أشبه بلغز كبير قد يتولى المستقبل مهمة تفسيره وكشفه » ! .

الشكـوك في الإنجليز وتـدبيـرهم لمقتـل الملك عبـد الله ـ إذن ـ قـديمة لـدى ناصـر الدين النشـاشيبي ، تكـاد تبلغ مبلغ اليقين . وهو في حلقاته الجديدة يؤكدها بقولـه إن الحلفاء قتلوا الشهيد . على أنه من سوء حظ النشاشيبي أنه لا يلبث أن يهدم بنفسه هذه الشكوك ، ويفند النتيجة التي توصل إليها ، بما أخذ يسـوقه في نفس الحلقـات من أدلة دامغـة على أن المخابـرات البـريطانيـة كانت تسهـر على حيـاة الملك عبـد الله ، وتـحـذّره بإستمرار ، حتى آخر لحظة ، من المؤتمرات التي تدبر ضده ! .

ففي الحلقة الثانية من مذكـراته يقـول : « قال لي محمـد السعدي ، كبير الياوران ـ ثم أصبح فيما بعد رئيساً للمخابـرات العامة في الأردن ـ أنه سمع عن أخبار قد وصلت إلى الملك منذ أسابيع ، ومفادها أن لدى المخابرات البريطانية ما يؤكد أن هناك مؤامـرة لاغتيال الملك وأن التنفيـذ يكون عن طـريق تسلل أحد القتلة المحتـرفين إلى صفوف كبـار المستقبلين أو المودعين في

المناسبات الرسمية التي يتواجد فيها الملك ، ثم الوصول إلى الملك واغتياله عن قرب » .

ويقول النشاشيبي إنه رد على السيد محمد السعدي بأنه يذكر أن السفير البريطاني في الأردن ، السير ألك كركبرايد ، قال له قبيل سفره في إجازة إلى بريطانيا خلال ربيع عام ١٩٥١ : « لقد سبق لي ونقلت إلى الملك أخباراً خاصة تتعلق بسلامته . وقد وصلتني هذه الأخبار من حكومتي ، التي تسلمتها بدورها من حكومة « غير عربية » موجودة في المنطقة . ولقد نصحت الملك أن يتجنب الظهور الكثير في الاحتفالات والمناسبات . كما نصحته، وهو يتقبل مني النصيحة بتفهم تام، بأن يقلل من تنقلاته بين القصر الملكي في عمان وقصر « المصلي » في قرية الشونة ، إذ أن الطريق التي يسلكها الملك في تنقلاته بين هذين القصرين مليئة بالمتعرجات والحفر ومحاطة بالوديان الخطرة والتلال الصخرية التي تصلح أن تكون مخابىء سرية . وأريد منك ـ والكلام للسفير البريطاني ـ أن تتذكر دائماً هذه النصيحة في كل ما يتعلق بتنقلات الملك وأسفاره ومقابلاته » .

ثم يروي النشاشيبي أنه قبل ٢٤ ساعة من اغتيال الملك عبد الله ، قال له الملك « بلهجة قلقة مملوءة بالألم » : « لقد جاء يوم أمس في عمان من يحذرني بلسان السفارة الأمريكية من أن هناك مؤامرة معدة لاغتيالي ، ومكان تنفيذها القدس أو عمان . وأن المخابرات الأمريكية تنصحني بعدم السفر إلى القدس في

هـذه المرحلة . وإذا كـان لا بـد من السفـر فـالمـطلوب اتخـاذ إجراءات المحافظة على سلامتي » .

ومع كل هذا ، ومع كل هذا السهـر والحرص على حيـاة الملك عبد الله من جانب المخـابرات الإنجليـزية والمخـابرات الأمريكية ، يقـول السيد نـاصر الـدين النشاشيبي بكـل جرأة أن « الحلفاء قتلوا الشهيد ! » .

على أنه لا يلبث أن يتنازل كلية ، وبمحض إرادته عن هذا الاتهـام للإنجليـز بقتـل الملك عبـد الله ، ويتحـول في النصف الثاني من حلقات مذكراته إلى توجيه الاتهام إلى الملك فاروق .

فما هو السبب في هذا التحول ؟ .

يجدر بنا قبل الدخول في معالجة اتهام السيد ناصر الدين النشاشيبي للملك فاروق بتدبير اغتيال الملك عبد الله ، أن نشير إلى حقيقـة هامـة ، هي أن النشاشيبي لم يـأت بجديـد في هذا الاتهـام ، ولم يكشف الستار عن خبيء ، وإنما هذا الاتهام برز أثنـاء التحقيق مع المتهمين في شهـر يوليـة وأغسطس ١٩٥١ ، وأبـرزته الصحف المصـرية في ذلـك الحين دون حرج . وكـان الـذي أذاع هذا الاتهـام هو السيـد وليد صـلاح ، النائب العـام للأردن وقتذاك ، وهو نفسه السيد وليد صـلاح الذي أرسـل إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي رسالة بهذا المعنى نشر صورتها في الحلقة العاشرة من مذكراته ! .

ففي يوم ٢١ أغسطس ١٩٥١ ، أرسـل مندوب المصـري

إلى جريدته من عمان ، يخبرها بأنه علم من السيد وليد صلاح بك ، النائب العام للمملكة العربية الهاشمية ، والذي كان يعالج التحقيق في قضية اغتيال الملك عبد الله ، بعض أسرار التحقيق الذي أجرته النيابة مع بعض المتهمين ، وعرف منه أن المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، « زعم » في اعترافاته أنه علم من السيد عبد الله التل ، المتهم الرئيسي في المؤامرة ، أن « وراء هذه المؤامرة مقاماً عالياً في مصر » . وعندما سأله السيد وليد صلاح عن السبب الذي يؤيد هذا الزعم ، أجاب الدكتور موسى الحسيني ، بأن « مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود » . وقد رد عليه السيد وليد صلاح في الحال بأن « هذه المسألة التي أثيرت مراراً ، أصبحت في حكم الميتة ، ومصر أعلم الدول بذلك » ولم يعقب الدكتور موسى الحسيني على ذلك بشيء ، ووقفت المناقشة عند هذا الحد ، واكتفى النائب العام بتسجيلها « دون أن يجعل منها مسألة شائكة » !

وفي اليوم التالي ، ٢٢ أغسطس ١٩٥١ ، نشرت جريدة المصري أنه ورد في البيان الثالث الذي أدلى به الدكتور موسى الحسيني في التحقيق ، أنه عندما قابل عبد الله التل في القاهرة ، وقال له إنه من المستحيل الاستمرار في المؤامرة بدون مال ، كان الجواب الذي سمعه من التل : إنه ليست لديه نقود ، ولكن « مصدراً عالياً » اتصل به فيما بعد ووعد بدفع مبلغ محترم إذا تم الاغتيال ! .

على أن السيد عبد الله التل أنكر هذه الاتهامات في ذلك

الحين ، ووصف السيد وليد صلاح بأنه « أحد الخونة الفلسطينيين »! وأن « الحكومة وجدت فيه منفذاً لرغبتها ودسائسها »، وأنه « سار في التحقيق كما يشتهي جلوب باشا ». وقال إنه لا يعترف بهذه التحقيقات التي أجريت في ظروف الإرهاب والتعذيب ، وأنه ليس من دعاة العنف أو الاغتيال السياسي « خاصة نحو جلالة الملك الراحل ».

إتهام فاروق إذن بتدبير مؤامرة اغتيال الملك عبد الله ، ليس سراً جديداً أذاعه السيد ناصر الدين النشاشيبي ، وإنما الجديد هو أن النشاشيبي ، عندما بدأ كتابة حلقاته ، لم يكن يولي هذا الإتهام أي عناية ، أو لم يلتفت إليه ويلق إليه بالاً ، حتى وصلته رسالة السيد وليد صلاح التي نشرها في الحلقة العاشرة ، والتي أتهم فيها فاروق صراحة بتدبير هذا الاغتيال ، فحول اهتمامه إلى هذه الناحية . وهذا يدل على أن السيد ناصر الدين النشاشيبي عندما بدأ كتابة مقالاته لم يكن لديه تصور عام عن الموضوع الذي يعالجه ، وهو من قتل الملك عبد الله ، وإنما كان يستهدف غرضاً أكبر وأخطر ، هو تبرئة ساحة الملك عبد الله أمام التاريخ !.

والأدلة على ذلك كثيرة نثبتها كالآتي :

أولاً ـ إن السيد ناصر الدين النشاشيبي ـ كما رأينا ـ قد خصص النصف الأول من حلقاته لتوجيه الاتهام إلى الإنجليز بتدبير مقتل الملك عبد الله . ولو كانت المسألة واضحة في ذهنه منذ البداية ، لركز جهوده في الجانب من الاتهام الذي انتهى إليه

بالفعل وهو اتهام فاروق ، وأخذ يسوق الأدلة لإثباته ـ لا أن يفعل العكس ـ فيوجه الاتهام إلى الإنجليز أولاً ، ثم يعود فيوجهه إلى فاروق ثانياً ! .

ثانياً ـ أن النشاشيبي لم يخص فاروق ، على مدى الحلقات الست الأولى إلا بعبارتين عابرتين وردتا في ثنايا كلام الملك عبد الله ، ولم تكونا في سياق التدليل على إدانة فاروق . ففي الحلقة الثالثة أورد النشاشيبي أنه عندما أراد الملك عبد الله أن يزور تركيا ، « نصحه السفير البريطاني بأن يبقي خبر هذه الزيارة سراً إلى أن يصل إلى استنبول ، وأن يذهب بطريق الجو ، وأن يستقل في رحلته طائرة حربية بريطانية تقلع به من مطار المفرق » . وكل ذلك « خوفاً عليه من مؤامرة قتل يعدها القصر الملكي ومخابرات حزب الوفد ورجال فاروق » ـ على حد تعبير السفير البريطاني ! .

ونلاحظ أن هذه العبارة لا تتناول فاروق وحده ، وإنما تتناول أيضاً حزب الوفد ! ـ مما يلغي أثرها تماماً ، لأن حزب الوفد لم يكن فاشياً أو حزباً سرياً يقتل خصومه ، وإنما كان أكبر حزب جماهيري في مصر ، وأكبر حزب ليبرالي شهدته مصر طوال تاريخها ، ولم يكن أسلوبه التآمر والاغتيال . ومع ذلك فلم يعلق النشاشيبي بحرف واحد على هذه العبارة ، بل تركها تمر دون اهتمام . وأكثر من ذلك أنه مضى بعدها مباشرة في إثارة الشكوك والاتهامات حول « الحليفة الكبرى »! . واستمر في ذلك في الحلقة الرابعة ثم الخامسة .

أمـا الإشارة العـابرة الثـانية إلى فـاروق ، فقـد وردت في الحلقة السادسة من المذكرات ! . حين كان الملك عبـد الله في رحلة مع أفراد حاشيته إلى الجنوب للوصول إلى العقبـة . وكان مقرراً أن يتناول طعام العشاء على ظهر إحدى البوارج البريطانية الراسية في ميناء العقبة . فبينما كان يبلغ أفراد حاشيته خبر دعوة قائد البارجة له على العشاء ، « طبع على شفتيه ابتسامة ممزوجة بكل معاني الألم والمرارة » ـ حسب تعبير النشاشيبي ! ـ وقال : « هذا إذا سمح لنا بذلك الملك فاروق !» .

وقـد شجعت ابتسامـة الملك النشـاشيبي على أن يسـألـه قائلاً :

ـ ما علاقة الملك فاروق بعشاء جلالتك على سطح إحدى بوارج بريطانيا الراسية في ميناء أردني ؟ .

وصاح الملك قائلاً : « هذا هو ما يحيرني أنا أيضاً ! . فقد جاءني أمس الأربعاء رئيس البعثة البريطانية عندنا في « عمان » ، وقال لي إن مصر قـد علمت بنية ملك الأردن زيـارة « العقبة » ، وأنه سيلبي دعوة قائد إحدى البوارج الإنجليزية ويتناول معه طعام العشاء ، ثم يتجول في مياه الخليج لمدة ساعات يعود بعدها إلى الشاطىء . وأن مصر تحتج على هذه الزيارة ، ولا تسمح لملك الأردن بـالتجول في ميـاه الخليج إلا بـإذنها وبمـوافقتها ! . وأن الملك فاروق شخصياً يعتبر مثل هذا العمل من بريطانيـا ، ومن ملك الأردن ، تحـدياً شخصيـاً له . وأن السفيـر البريـطاني في القاهرة قد أبلغ حكومته بالموقف ، وطلب منها التعليمـات لكي

يبلغها للبعثة الدبلوماسية فتقوم بتبليغها لقائد البارجة »! .

ويعترف النشاشيبي أنه « شك بصحة كلام الملك »، و« شعر بأنه ، لفرط كراهيته لفاروق ، قد اختلق أمامه هذه القصة كي يشاركه الحقد على ملك مصر ». وعندما حاول أن يشكك بكلام الدبلوماسي البريطاني صاحب الراوية ، احتد الملك عليه قائلاً : « يا ابني ، أنا لست بحاجة إلى أمناء ومستشارين ، أنا اخترتك للعمل معي كي تسمع مني قصة حياتي ، ومدى ما تحملته من الغريب والبعيد والحليف والعدو والجار والأجنبي ، ثم تكتبها وتنشرها بعد موتي »! .

وهذه الرواية ـ رغم بلاغتها ـ لا تتضمن ، كما هو واضح ، حديثاً عن مؤامرة يعدها فاروق :

ثالثاً ـ أن تحول النشاشيبي إلى اتهام فاروق لم يبدأ إلا بعد تلقيه رسالة السيد وليد صلاح التي قرر فيها أن المؤامرة قد حيكت بأمر الملك فاروق . وقد نشر النشاشيبي صورة هذه الرسالة في الحلقة العاشرة من مذكراته كما ذكرنا . وقد لاحظنا على هذه الرسالة أنها مؤرخة في ٢٨ يناير ١٩٨٠ ، أي بعد نشر ثلاث حلقات كاملة من المذكرات ، وبطبيعة الحال فقد تسلمها السيد ناصر الدين النشاشيبي بعد هذا التاريخ . ومعنى ذلك أنه حين تلقى الرسالة كان قد قطع بالفعل شوطاً طويلاً في كتابة حلقاته ! . وهذا ما دعانا إلى القول بأنه عندما بدأ معالجة موضوعه لم يكن لديه تصور عام عن مدبر مؤامرة اغتيال الملك عبد الله .

رابعاً ـ محاولة السيد ناصر الدين النشاشيبي الإطلاع على وثائق الأرشيف البريطاني العام ، لمعرفة من قتل الملك عبد الله . فقد لاحظنا أن سيادته لم يشرع في الإطلاع على هذه الوثائق إلا بعد أن كان قد كتب جزءاً كبيراً من مذكراته ، وبعد أن نشر منها بالفعل أربع حلقات كاملة . فقد اعترف السيد ناصر الدين النشاشيبي بأن زيارته للأرشيف البريطاني العام قد جرت في فبراير ١٩٨٠ ، بينما نشرت أولى الحلقات يوم ١٤ يناير ١٩٨٠ ! . ومعنى ذلك أن السيد النشاشيبي يكتب أولاً ، ثم يبحث ثانياً ! ـ أي على العكس تماماً مما يفعل أي كاتب : يجمع مادته ثم يكتب ـ ولكن الهدف الرئيسي لم يكن البحث عن قاتل الملك عبد الله ، وإنما اتخاذ الموضوع محوراً تدور حوله مرافعة السيد النشاشيبي .

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الأسلوب في المعالجة إلى الخطأ والتخبط بين اتهام الإنجليز تارة واتهام فاروق تارة أخرى . وسنرى الآن كيف انتهت اطلاعات السيد ناصر الدين النشاشيبي في الأرشيف البريطاني إلى ظهور طرف ثالث يهمه قتل الملك عبد الله ، وهو حسني الزعيم ! .

فقد ذكر السيد النشاشيبي أنه في فبراير ١٩٨٠ ، أي بعد ثلاثين عاماً من حديث الملك عبد الله معه يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٠ ، كان جالساً بين دهاليز الوثائق السرية يطلع على أسرار عام ١٩٤٩ ، في الوثائق البريطانية التي أفرجت عنها بريطانيا والمتعلقة بفلسطين . وإذا به ـ على حد قوله ـ « يهمس لنفسه

وكأنه يخشى أن يسمعه أحد : الآن عرفت من قتل الملك عبد الله »!

فمن هو قاتل الملك عبد الله كما عرفه النشاشيبي من الوثائق البريطانية السرية ؟.

إن النشاشيبي يستدل في هذه الحلقة بنصوص ست رسائل سرية بريطانية ، ليس من بينها من يتحدث عن قتل الملك عبد الله سوى رسالة واحدة ، هي التي نشرها تحت هامش رقم ٤! وتتضمن حديثاً لحسني الزعيم في دمشق مع المستر برودميد ، أرسله هذا إلى الخارجية البريطانية يقول فيه :

« أما عن الأردن ، فقد قال لي حسني الزعيم أن بريطانيا هي التي تنفق على جيش الأردن ، وأن هناك عشرات من الضباط الإنجليز في الجيش الأردني . فقلت له : إن الأردن دولة مستقلة ومن حقها أن تختار السياسة التي تناسبها . قال لي إنه لن يوافق مطلقاً على سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب . ولكنه ـ كما أشعرني ـ يؤمن باحتمال انضمام الأردن إلى سوريا إذا قتل عبد الله ، عندئذ تنضم الأردن تحت نظام جمهوري . أحسست بخطورة كلام حسني الزعيم ، وأرجو أن يصله منكم النصح بأن يتحفظ في كلامه وأحاديثه ».

على أننا نعرف أن حسني الزعيم كان قد أطيح به في انقلاب على يد الحناوي وأعدم أثناء حياة الملك عبد الله . فهل يمكن القول إنه كان وراء اغتيال الملك عبد الله ؟. ومع ذلك لا يتردد السيد ناصر الدين النشاشيبي في أن يقول لنا بكل جرأة

إنه ، بعد اطلاعه على الوثائق ، عرف من قتل الملك عبد الله ! .

على أن الأغرب من ذلك ، هو أن السيد ناصر الدين النشاشيبي يوقعنا في مشكلة عويصة حقاً . فإذا كان قد فشل في العثور على وثائق تحدد بصورة قاطعة من هو قاتل الملك عبد الله ، فليجعل من غياب هذه الوثائق دليلاً في حد ذاته على أن القاتل هو الملك فاروق ! .

ففي حديثه عن الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، المتهم الثاني في مؤامرة الاغتيال ، يقول إنه حاول أن يعرف « تاريخ موسى السري ، من خلال الاطلاع على « إضبارته » السرية التي تحتوي على تقارير وزارة الخارجية وسفراء إنجلترا ورجال المخابرات عنه . ورأيت عنوان الإضبارة ، واسم صاحبها ، مدرجاً في لائحة المواد المعروضة للكشف بعد مرور ثلاثين سنة عليها . وعندما طلبت إضبارة موسى عبد الله الحسيني على نمرتها المدرجة تحت حرفي F O لسنة ١٩٤٩ رقم ٣٧١ ضمن الكاتالوج الذي يحمل أرقام ٧٣٤٤١ إلى ٨٠١٢٣ ، وجدت أن الإضبارة المذكورة قد عادت وأغلقت بأمر الحكومة البريطانية لفترة أخرى لا تقل عن خمس وسبعين سنة تبدأ من اليوم ! . هذه الإضبارة بالذات ، مع إضبارة سرية أخرى تتعلق باسم شخصية عربية أردنية ورد أسمها في حادث اغتيال الملك عبد الله ، تحمل رقم F O ٣٧١ لعام ١٩٤٩ نمرة ٧٥٣٧٥ وزارة الخارجية ، قد صدر الأمر الرسمي من الخارجية البريطانية بإبقائها مغلقة حبيسة لمدة ٧٥ سنة أخرى »!

ويتساءل النشاشيبي : « لماذا ؟، لأي غرض ؟، بأي هدف ؟، لإخفاء ماذا ؟، للتستر على أي سر ؟، لا أدري ، لا أدري ، لا أدري ! ».

وهكذا يستخدم السيد ناصر الدين النشاشيبي غياب الوثيقة في نفس الموضع الذي تستخدم فيه الوثيقة ، وهو إدانة فاروق !. ثم يطلب إلى القارىء الانتظار إلى العام القادم ، عندما تكشف الوثائق القادمة عن هذه الحقيقة عند الإفراج عنها في ملفات وزارة الخارجية البريطانية ـ وهي أن الملك فاروق « الغارق حتى أذنيه في فجور الإثم والهزيمة والقمار والنساء والمجون والفساد ، لم يجد من وسيلة عاجلة يعلن بها نفسه خليفة للمسلمين ، ويحقق بها مثل هذه الأمنية ، سوى القضاء على ملك هاشمي مسلم عربي اسمه عبد الله بن الحسين ، فيتآمر عليه ، ويعثر على الوسيط ، ويدفع المال ، وينفذ الجريمة »!

وبعد هذا ، ألا يمكننا القول بأن السيد ناصر الدين النشاشيبي يكتب مذكراته السياسية على طريقة كتاب الرواية البوليسية ؟. ولكن مع فارق بسيط ، هو أن كاتب الرواية البوليسية يعرف مسبقاً من هو القاتل ، ولكن السيد ناصر الدين النشاشيبي لا يعرف قاتل الملك عبد الله ، لأنه بدأ تأليف روايته ـ كما ذكرنا ـ من قبل أن يجمع أوراقه ودون أن يكون لديه تصور عام !.

وقد كان من حقنا بعد ذلك أن نرفض مناقشة الاتهام الذي

وجهه السيد ناصر الدين النشاشيبي للملك فاروق ، ولكن من حق القارىء علينا ، ومن حق الحقيقة التاريخية المهدرة في مذكرات النشاشيبي ، أن نناقش هذه القضية بمنتهى التجرد لإعادة الحق إلى نصابه ، وإعطاء قاتلي الملك عبد الله فرصتهم المتكافئة أمام محكمة التاريخ ، لأن المسألة أكبر من الملك عبد الله ومن قاتليه . هي مسألة تاريخ نضال هذه الأمة العربية الذي يجب أن يكتب بكل أمانة ودقة بعيداً عن التزييف .

ويعتبر حجر الزاوية في مناقشة هذه القضية وتكوين حكم تاريخي منصف وصادق وعادل فيها ، هو الدافع إلى اغتيال الملك عبد الله . إننا إذا استطعنا الإجابة على هذا السؤال : لماذا اغتيل الملك عبد الله ؟ ، لأمكننا الإجابة على السؤال التالي وهو : من قتل الملك عبد الله ؟ .

فما هو الدافع إلى قتل الملك عبد الله ؟ .

إن الدافع الوحيد الذي عزي إلى الملك فاروق لتدبير مؤامرة اغتيال الملك عبد الله هو الطمع في الخلافة وزعامة المسلمين . وقد ورد هذا الدافع في مذكرات السيد ناصر الدين النشاشيبي على لسان الملك عبد الله في أثناء حديث له مع هزاع المجالي حضره النشاشيبي . ففي هذا الحديث قال الملك :

« إن الذي يخطط لموتي هو الذي يتمنى مجيء الفوضى والخراب لهذه المملكة ، وأن تنتج عن موتي فرصة تمكن اليهود من احتلال الضفة الغربية بحجة الدفاع عن أنفسهم بعد غياب الملك القادر على حفظ التوازن والنظام والهدوء على حدودهم .

وقد يخطط لموتي من أزعجهم إلحاحي بضرورة تنفيذ مشاريع الوحدة في سوريا ، أو الذين يشعرون بتأنيب الضمير لأنهم خدعوا والدي ، وتنكروا لعهودهم ومواثيقهم مع أولاده . أو الذين يدرون ما يجول بخاطري حول ترتيب أمر الوراثة على عرش الأردن ، والاتفاق والتفاهم مع أفراد أسرتي في بغداد ، بحيث يتقارب العرشان ، وتتوحد الجهود ، ويتحقق نوع من الاتحاد الذي طالما عشنا نحلم به ونتمناه . وقد يتمنى موتي فاروق . . الذي يحلم بالخلافة الإسلامية وزعامة المسلمين ، ويحس بأن الأسرة الهاشمية تنافسه على ذلك . أو الذين يظنون بأنني سأهادن اليهود على حدودي الغربية لكي أتفرغ لحل مشاكلي على حدودي الشرقية أو الجنوبية . هؤلاء يا هزاع هم الذين يستفيدون من النتائج المترتبة على موتي . أما المفتي ، وأما المسكين شكري القوتلي ، أو « الخضرا » أو غيرهم ، فلكل منهم أعداء وخصوم ، ولدى كل منهم مشاكل تشغله عن التفكير في أمر الملك عبد الله ومحاولة التخلص منه » .

ونلاحظ في هذا الحديث أنه يشمل إلى جانب فاروق الإنجليز واليهود ! . كما أن الملك عبد الله يحصر الدافع للملك فاروق في تدبير قتله في حلم الخلافة الإسلامية وزعامة المسلمين . كما نلاحظ أيضاً في هذا الحديث أن الملك عبد الله لا يتحدث عن تخطيط من جانب فاروق لقتله ، وإنما يتحدث عن « أمنية »، فيقول إن فاروق « يتمنى » موته لمنافسة الأسرة الهاشمية له في الخلافة الإسلامية وزعامة المسلمين .

أما المصدر الثاني فيتمثل في السيد وليد صلاح ، النائب العام السابق للأردن ، في رسالته التي كتبها إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي يوم ٢٨ يناير ١٩٨٠ ، وفيها يحدد السبب في تدبير فاروق لمؤامرة قتل الملك عبد الله ، بطمعه في الخلافة . وسنتعرض لها بتفصيل أكثر في موضع آخر .

ثم يورد النشاشيبي قصة (لم يذكر مصدرها) تروي أنه عندما تأسست الجامعة العربية ، واتخذت من مدينة القاهرة مقراً لها ، هز الملك عبد الله رأسه متسائلاً : « ولماذا لا تكون بيروت ، أو دمشق ، أو بغداد مقراً لهذه الجامعة ؟ لماذا القاهرة»؟ . وعندما وصل هذا الكلام لمسامع الملك فاروق، أطلق في الهواء ضحكة عالية طويلة ، وقال : « إذا كان الأمير عبد الله لا يريد للقاهرة أن تصبح مقر الجامعة العربية ، فإني سأصر على أن أجعل العاصمة مقر الجامعة العربية وعاصمة الخلافة الإسلامية أيضاً ! . ثم راح فاروق يسعى للخلافة »!

ويروي النشاشيبي ـ بدون مصدر أيضاً ـ أن الملك فاروق راح يتساءل : « من يمكن أن ينكر عليه لقب الخلافة في الداخل أو في الخارج ؟ » . وعندما قيل له إن الإنجليز قد يعارضون الفكرة ، أجابهم : « عندما عارض الإنجليز الملك الحسين بن علي في أن يصبح خليفة للمسلمين ، كانوا يحكمون امبراطورية ، وكانت عندهم الهند ، وكانوا هم أغنياء العالم ، وكان الملايين من المسلمين تحت أمرتهم ، أما اليوم فلن أسمح لإنجليزي واحد أن يجرؤ على معارضتي في حمل لقب

الخلافة ». قيل له : « قد تعارضك في ذلك الأسرة الهاشمية المالكة في العراق وفي الأردن »، فأجابهم : « هذا عداء تقليدي قديم . فمنذ القدم ومصر تنازع الشريف الحسين زعامته للمسلمين أو العرب . . ولن يكون غريباً أن يبادر الهاشميون إلى معارضتي في تسلم زمام الخلافة . إنهم يريدون الخلافة لأنفسهم ، ولكني لن أسمح لهم بهذا الشرف ! ».

وهكذا ـ كما يقول النشاشيبي ـ مضى فاروق ينفذ أحلام الخلافة الإسلامية . . والتقى نتيجة مطامعه وعقده وسوء أخلاقه وفجوره وتدهور سمعته ، في العداء للملك الأردني عبد الله بن الحسين ، مع الإنجليز ! . هكذا تقابل فاروق مع الأنجليز ومع اليهود في الدس على « عبد الله » والتآمر عليه ، لكي يغسل عن نفسه عار الهزيمة في حرب عام ١٩٤٨ ، ولكي يعلن نفسه خليفة للمسلمين دون معارضة الهاشميين ، ودون نقد وسخرية الملك الهاشمي عبد الله بن الحسين . وهكذا انقلب الملك إلى متآمر ، وأضحى « الملك العادل » مجرد إنسان حاقد يحاول بكل طاقاته التخلص من ملك الأردن ومن أفراد الأسرة الهاشمية ».

على هذا النحو ، ومن هذا العرض ، يتضح أن طمع فاروق في الخلافة الإسلامية هو الدافع الرئيسي الذي يستند إليه كل من النشاشيبي ووليد صلاح في اتهام فاروق بتدبير مؤامرة قتل الملك عبد الله . وهذا الاستناد ـ في رأينا ـ فيه استهانة بعقول القراء للأسباب الآتية :

أولاً ـ أن مصر في ذلك الحين كانت في أوائل

الخمسينيــات ، أي بعـد ربــع قـرن من كتــاب الشيــخ علي عبد الرزاق : « الإسلام وأصول الحكم » الذي ضرب فيـه فكرة الخلافة ضربة قاصمة . وكانت قد بلغت من النضج السياسي ما جعل فكرة الخلافة الإسلامية تتوارى عن الساحة السياسية بصورة تامة لا تجد لها أثراً في الكتابات السياسية أو برامج الأحزاب أو المعارك الفكرية . ورغم أن الإخوان المسلمين قد أعلنوا في عام ١٩٣٨ أنهم يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعـادتها « في رأس منهاجهم » - إلا أن هذه الفكـرة تراجعت إلى ذيـل منهاجهم في الأربعينيات ، فلم تتخذ شكلاً إيجابياً ، كما فعل جماعة شباب محمد المحدودة النشاط والانتشار حين أتخذت قراراً في سبتمبر ١٩٤٥ بمبايعة الملك فاروق بالخلافة ! إذ اكتفت جريدة الأخوان بنشر هذا القرار دون أن تتخذ قراراً مثله ! . ثم ما لبثت علاقاتها مع القصر أن تأثرت بعد حلها وإلقاء قادتها في السجون على يد حكومتي النقراشي باشا وإبراهيم عبد الهادي اللتين كانتا تحكمان باسم القصر . وبالتالي ، فعند مقتل الملك عبد الله لم تكن هناك في مصر جماعة أو هيئة حزبية يمكن أن تساند فاروق في أحلام الخلافة المزعومة ، ولـم تكن هذه الفكرة مطروحـة في الساحـة السياسية بأية صورة من الصور .

ثـانياً - أن السعي للخـلافـة الإسـلاميـة من جهـة القصـر الملكي ، وفاروق بالذات ، كان قد انتهى من الناحية السياسيـة من قبل نشوب الحرب العالمين الثـانية ، بعـد فشل خـطة علي ماهر باشا في اجتذاب الشعب المصري إلى هذه الفكرة ، تحت

معارضة حزب الوفد العلنية لها . ورغم أن الملك فاروق ظل يحكم البلاد من خلال وزارات أحزاب الأقلية منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى عزله في يولية ١٩٥٢ ، فيما عدا أربع سنوات حكم فيها حزب الوفد ، إلا أنه لم تعلن أية وزارة من هذه الوزارات عزمها على تحقيق فكرة الخلافة الإسلامية في برامجها ، أو تجرؤ على التلميح بها .

ثالثاً ـ أن تصرفات الملك فاروق الشخصية التي كانت تخالف تعاليم الدين الإسلامي ، والتي كانت مكشوفة يعرفها أفراد الشعب المصري والعالم الإسلامي ، لم تكن مما تعطي فاروق أي أمل في هذه المسألة بالذات ! . . وكان فاروق يعرف شعور المصريين الذين كانوا يؤيدون حزب الوف المناهض له في غالبيتهم الكبيرة ، كما كان يعرف شعور العالم الإسلامي أيضاً ، فيذكر أحمد بهاء الدين في كتابه : « فاروق ملكاً » ، أن السيد ظفر الله خان ، وزير خارجية باكستان ، والمعروف بجرأته وصراحته ، كان ماراً بالقاهرة ، وتشرف بمقابلة الملك فاروق ، فوجه نظر فاروق بلباقة إلى تصرفاته التي تسيء إلى سمعته وسمعة العالم الإسلامي كله في الخارج ، وقال له إن بلاد العالم الإسلامي الآن محط أنظار العالم أجمع ، وأن أعداءها الكثيرون يتربصون بها ، وهذا الموقف يلزم رؤساء الدول الإسلامية بأن يراعوا في سلوكهم تقاليد الإسلام ، وأن يتمسكوا بقواعده ، وأن تكون حياتهم المستقيمة قدوة لشعوبهم . . الخ . وفهم فاروق المقصود فنهض واقفاً وأنهى المقابلة .

رابعاً ـ أن أقدام فاروق على تدبير مقتل الملك عبد الله سعياً وراء الخلافة ، قد يكون له ما يبرره لو كانت ظروف الخلافة بالنسبة له ناضجة ولم يكن يقف في طريقه سوى الملك عبد الله ، فأزاحه . ولكن هذه الظروف كما ذكرنا كانت منعدمة ، وبالتالي فهذا المبرر لا يصلح دافعاً لفاروق على ارتكاب هذه المؤامرة .

خامساً ـ من الطريف أيضاً ، أن فرصة الملك عبد الله لخلافة المسلمين كانت منعدمة تماماً . فإن موقفه في حرب فلسطين ، واتصالاته المعروفة باليهود ، وعلاقاته بالإنجليز ، كانت قد أفقدته عطف العالم العربي ، بل العالم الإسلامي الأوسع رقعة الذي كان يطمع أن يكون خليفة عليه .

سادساً ـ أن تنصيب خليفة المسلمين لا يتم بمحض إرادة أي حاكم أو ملك ، وإلا نصب كل ملوك العالم الإسلامي وحكامه أنفسهم خلفاء عليه ! . . وإنما يتم عن طريق القوة ، أو عن طريق موافقة مؤتمر إسلامي من حكام المسلمين ، ولم يكن أي من هاتين الوسيلتين متوفرة في ذلك الحين .

سابعاً ـ إذا كان تحقيق هذه الفكرة الخيالية قد طاف بذهن فاروق ، ودفعه إلى التخلص من الملك عبد الله ، فلماذا لم ينصب نفسه خليفة للمسلمين بعد مقتل الملك عبد الله ؟ . أنه من الثابت أن الساحة السياسية المصرية لم تشهد أية أفكار تتعلق بهذه المسألة بعد اغتيال الملك عبد الله .

أليس في كل هذه الحجج ، التي تجاهلها كل من السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاح ، ما يبرر وصفنا لفكرة طمع فاروق في الخلافة بأن فيها استهانة بعقول القراء ؟

مع ذلك يجب أن ننبه إلى أننا حتى الآن لم نتعرض إلا للدافع الذي أورده كل من النشاشيبي ووليد صلاح والمعزو إلى فاروق لتدبير المؤامرة ، ولم نناقش بعد إذا كان هناك دور قد لعبه فاروق في المؤامرة أم لا . فتفنيد فكرة الخلافة الإسلامية كدافع للمؤامرة شيء ، وتفنيد دور فاروق شيء آخر . ذلك أننا وإن كنا لا نستطيع في ضوء المعلومات التاريخية المتاحة لنا حالياً أن نجزم بعدم وجود دور لفاروق في المؤامرة ، كما استطاع كل من السيد النشاشيبي والسيد وليد صلاح أن يجزما بوجود هذا الدور ، إلا أننا نفضل أن ندع الباب مفتوحاً ، ولا نستبعد هذا الدور . ولكن الخلاف الأساسي يبقى وهو : ما هو حجم هذا الدور ، وما هو الدافع الحقيقي وراءه ! . وسيرى القارىء أن هذا الخلاف هو جوهر القضية التي نحن بصددها ، وأن حسمه سيكون فيه القضاء على هذه المحاولة المتعمدة لتزوير التاريخ . والتي تستهدف إظهار حادثة إغتيال الملك عبد الله في صورة جريمة تحركها المصالح الاستعمارية أو الأطماع الشخصية لملك مصر ، وتنتفي منها الدوافع الوطنية أو القومية التي فجرتها سياسة عبد الله .

فهل كانت حادثة إغتيال الملك عبد الله يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ جريمة دفعت إليها المصالح الاستعمارية للإنجليز أو أطماع الخلافة الإسلامية للملك فاروق كما حاول السيد

ناصر الدين النشاشيبي إثبات ذلك ، أم كانت حادثة دفعت إليها عواطف وطنية وقومية تفجرت نتيجة سياسية الملك عبد الله ؟

للرد على هذا السؤال يجب علينا أن نستعرض الأقوال التي أدلى بها الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، المتهم الثاني في قضية اغتيال الملك عبد الله ، في التحقيق ، وما ورد في رسالة السيد وليد صلاح ، النائب العام السابق للأردن ، إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي في ٢٨ يناير ١٩٨٠ .

وبالنسبة لأقوال الدكتور موسى الحسيني ، فوفقاً لكلام ناصر الدين النشاشيبي ، فإنه اعترف في أقواله بأنه « كان في المؤامرة على اتصال بشخصية أردنية معروفة في مصر ، وأن هذه الشخصية كانت متصلة بدورها مع صبور باشا المتصل بدوره مع الملك فاروق ، ملك مصر . وكان الهدف من المؤامرة هو الخلافة الإسلامية . وقد أوردت جريدة المصري في عدديها الصادرين في ٢١ و٢٢ أغسطس ١٩٥١ ، نقلاً عن السيد وليد صلاح ، أن الدكتور موسى الحسيني ذكر في اعترافاته أن السيد عبد الله التل أخبره بأن وراء المؤامرة مقاماً عالياً في مصر (وفي رواية أخرى مصدراً عالياً) . ونقلت المصري عن السيد وليد صلاح أنه عندما سأل الدكتور موسى الحسيني عن سبب المؤامرة ، أجاب بأن مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود .

أما بالنسبة لرسالة السيد وليد صلاح إلى ناصر الدين النشاشيبي المؤرخة يوم ٢٨ يناير ١٩٨٠ ، فقد ذكر فيها أن

« التحقيق قد أثبت بصورة قاطعة أن المؤامرة حيكت بأمر الملك فاروق ملك مصر السابق ، وأن ضابط الاتصال مع أحد المتهمين الرئيسيين كان الفريق « صبور باشا »، الذي سبق وكان قائد القوات المصرية في فلسطين ، ذلك أن فاروق كان يهدف للقضاء على أقطاب الأسرة الهاشمية في عمان وبغداد ، لكي يخلو له الميدان ويصبح خليفة للمسلمين ، وتحقيق الأحلام التي تداعبه في ذلك الوقت » .

والإشارة الواردة في هذه الرسالة إلى « الفريق صبور باشا »، يقصد بها الأميرالاي سعد الدين صبور ، الذي كان على اتصال بالكولونيل عبد الله التل في أثناء حرب فلسطين ، وقد اتهم وقتها من جانب حاكم عام فلسطين ، عمر باشا مطر ، بأنه قام بتدبير مظاهرة هتفت ضد الملك عبد الله والحكومة الأردنية وكادت تفتك بالحاكم العام ! .

ووجه الخلاف بين ما ورد في أقوال الدكتور موسى الحسيني نقلاً عن النشاشيبي وجريدة المصري ، وبين ما ورد في رسالة وليد صلاح السالفة الذكر ، أن الدكتور موسى قد تحدث عن « أقوال » لعبد الله التل أدلى بها إليه عن اتصالات مع فاروق بواسطة سعد الدين صبور ، وهي أقوال قابلة للإثبات أو النفي ـ ولكن وليد صلاح يتحدث عن « نتائج قاطعة » أثبتها التحقيق في المؤامرة .

أما وجه الخلاف الثاني فهو أن الدكتور موسى عبد الله الحسيني يتحدث عن « اتصال » بين عبد الله التل وبين المقام

العالي أو المصدر العالي (فاروق)، دون تحديد لدور فاروق في المؤامرة بصورة واضحة ، وهل كان دور الممول أو المدبر ـ أما السيد وليد صلاح فيحدد دور فاروق بصورة حاسمة وهو أنه هو الذي حاك المؤامرة .

أما وجه الخلاف الثالث ، فيتعلق بالدافع إلى تدبير المؤامرة . فوفقاً لناصر الدين النشاشيبي ووليد صلاح فإن المؤامرة قد حيكت بسبب طمع فاروق في الخلافة الإسلامية ، أما وفقاً لجريدة المصري فإن السبب الذي ذكره الدكتور موسى الحسيني لوليد صلاح هو أن مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود .

وليسمح لنا القارىء بأن نبدأ بمناقشة وجه الخلاف الثالث ، وهو المتعلق بالدافع ، فنوجه هذا السؤال : لماذا ظهر دافع الخلافة الإسلامية فقط في عام ١٩٨٠ على يد وليد صلاح وناصر الدين النشاشيبي ولم يظهر في عام ١٩٥١ ؟. ولماذا ظهر دافع القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع إسرائيل في عام ١٩٥١ ، ولم يظهر في عام ١٩٨٠ ؟.

الجواب بكل بساطة هو أن دافع الخلافة الإسلامية لم يظهر في عام ١٩٥١ ، لأنه لم يكن موجوداً ولم يكن مطروحاً في الساحة ، ولكنه ظهر في عام ١٩٨٠ لخدمة أغراض سياسية واضحة هي تبرئة الملك عبد الله بكل ما يترتب على ذلك من تبرئة سياسته . أما دافع القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع إسرائيل فقد ظهر في عام ١٩٥١ ، لأنه كان السبب الوحيد

المعقول ، ولكنه لم يظهر في عام ١٩٨٠ لأن ظهوره يدين سياسة الملك عبد الله في وقت تبذل فيه الجهود لتبرئته .

فضلاً عن ذلك ، فإن التركيز على دافع الخلافة الإسلامية يعطي المؤامرة بعداً شخصياً يتعلق بفاروق ومطامعه، أما التركيز على السبب الثاني ، وهو القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع إسرائيل ، فيعطي المؤامرة بعداً قومياً ! . . وهذا ما حرص السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاح على تحاشيه ، حرصاً على عدم إدانة نظام الملك عبد الله من جهة ، ولأن إدانة هذا النظام فيه إدانة لهما أيضاً ، حيث كانا جزءاً من هذا النظام : الأول باعتباره مستشار الملك وكبير رجال تشريفاته ومدير إذاعته و« بمثابة الابن عنده » - حسب تعبير النشاشيبي - والثاني بوصفه النائب العام للمملكة الأردنية ، والذي قاد التحقيق مع المتهمين تحت إشراف جلوب باشا .

ولكن هذا الوجه من الخلاف لا تقتصر نتائجه على ذلك فقط ، بل تتعداه إلى تحديد طبيعة دور المتآمرين . ففي حالة الدافع الأول ، وهو الخلافة الإسلامية ، يكون الملك فاروق هو مدبر المؤامرة ومخططها ، ويكون عبد الله التل وبقية المتهمين مجموعة من العملاء أو الأدوات أو الخونة ، وينتفي الدافع الوطني وراء هذه المجموعة . أما في حالة الدافع الثاني يكون عبد الله التل والمجموعة الوطنية معه هم مدبرو المؤامرة ، ويقتصر دور فاروق على التمويل .

وفي هذا الدور يمكن فهم هذا الحرص الغريب من جانب

كل من السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاح على إنكار الدافع الوطني والقومي وراء اغتيال الملك عبد الله ، والتركيز على القول بأن المؤامرة كان دافعها المال والمال وحده ! .

ففي أثناء مباشرة التحقيق مع المتهمين على يد وليد صلاح حرص على أن يصرح للصحفيين في عمان يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥١ ، بأنه « يعتقد أن الدافع إلى ارتكاب المتهمين للجريمة هو حاجتهم إلى المال ، لأن معظمهم لا يعتنق مبادىء سياسية حتى يظن أنه يتوسل لتحقيقها بغير المشروع من الوسائل »!

وهذا ما راح السيد ناصر الدين النشاشيبي يبعثه ويؤكده بعد ثلاثين عاماً في الحلقات التي نشرها من مذكراته . فقد تساءل في حزن : « لماذا يستشهد ملك ، ويقتل شاب ، ويدنس مسجد ؟ . ما سر ذلك كله ؟ . والجواب بكلمة واحدة : المال !». ثم يقول : « لم يكن بين المتهمين كلهم بعثي واحد ، أو شيوعي ، أو إخوان مسلمين ، أو « حزب قومي سوري »، أو قومي عربي ، أو يميني متعصب . لم يكن بينهم عضو حزب سياسي اقترف جريمته إخلاصاً لمبدئه الحزبي . كان المال هو القاسم المشترك الوحيد بين سائر المتهمين : البعض يدفع ، والبعض يقبض ، البعض يدبر المال ، والبعض ينفقه . وليس هذا الكلام من عندي ، وإنما هو من عند المدعي العام ، ومن عند الشهود ، ومن عند اعترافات المتهمين ».

ثم يصف النشاشيبي أخلاق المتهمين في قسوة ، فيقول

إنها « خالية من أي مبدأ سياسي أو هدف قومي أو جهد وطني . وإذا كان عيب هؤلاء المتهمين المساكين في أخلاقهم وقلة وفائهم ، أو جهلهم أو إتجارهم بالقتل كمادة للاكتساب ، إلا أن عيب غيرهم أكبر وأخطر . ولم يكن الإعدام يوماً بالعقوبة المثلى لمن كان ضعيف الأخلاق ، بينما الإعدام هو العقوبة الحق للمتهمين الكبار ، الأصليين ، القادرين ، المموليـن ، المتنفذين ، الذي خططوا وتآمروا وصبروا وانتظروا ثم تركوا لمجرد مجموعة صغيرة من الآلات البشرية مهمة التنفيذ تحت إغراء المال ، ثم المال ثم المال !» .

ثم يقول : « هؤلاء الشطار الكبار هم الذين قتلوا الملك عبد الله . أما أهل فلسطين ، أما سكان القدس ، أما الوطن الشهيد الذبيح ، أما مدينة الإسراء والمعراج ، أما الجهاد الفلسطيني الأبي الرضي الحقيقي الصحيح ضد أعداء الله وأعداء العروبة وأعداء الإسلام وأعداء الوطن ، فكلهم - يا ملك الأردن الراحل - من جريمة اغتيالك ، ومن مسؤولية قتلك ، ومن دمك الذي سفكوه : براء ، براء ، براء »! .

فهل هذا الكلام صحيح ؟ هل هذا الكلام المصاغ نثراً وشعراً يعبر عن الحقيقة التاريخية ؟ .

يجب عليّ ، قبل أن أعالج هذا الموضوع الدقيق ، أن أستسمح القارىء في القول بأني ربما كنت ، بحكم الفكر الجماهيري الذي أعتنقه ، أشد الناس استنكاراً للعنف الفردي وأسلوب القتل والاغتيال في العمل السياسي . وقد أدنت هذا

الأسلوب في كل كتاباتي التاريخية والسياسية ، وبالتالي ، فلا يمكن أن أكون هنا في موضع الدفاع عن قتلة الملك عبد الله أو تبرير أسلوبهم النضالي ، ولكن هذا شيء ، وإنكار دوافعهم وتزويرها شيء آخر . إن هذه الدوافع هي جزء من الحقيقة التاريخية التي يجب أن نحرص عليها خدمة لأمتنا العربية وبالتالي فإن فحص هذه الدوافع بكل أمانة البحث العلمي التاريخي وتجرده هو جزء لا يتجزأ من دراسة الحدث التاريخي لا بد منه لاستكمال الصورة التاريخية .

فهل كان المال ، والمال وحده ، هو الدافع لمرتكبي حادث الاغتيال ؟. وهل تجرد هؤلاء من أية دوافع سياسية أو وطنية ؟.

قد يحسن بنا لسهولة الإجابة على هذا السؤال أن نقسم المتهمين في هذه القضية إلى قسمين :

قسم اعترف بارتكاب الحادثة ، وعلى رأسه الدكتور موسى عبد الله الحسيني وبقية شركائه .

وقسم أنكر دوره في الحادثة ـ صراحة أو ضمناً ـ ويضم عبد الله التل والملك فاروق .

وبالنسبة للقسم الأول ، وفيما يتعلق بالدكتور موسى الحسيني ، فهو من أسرة فلسطينية وطنية هي أسرة الحسيني . ووفقاً لوصف ناصر الدين النشاشيبي له ، كان إنساناً مؤدباً لطيف المعشر ناعم الملمس مثقف العقل ، كما كان عالماً

فـاضلاً ، حتى كـان يرى نفسـه أحق من الحـاج أمين الحسيني بالزعامة والافتاء . وكان معظم أفراد أسرته يأخذون عليه خطورة مواقفه ودقة حياته وصعوبة إتصالاته » . وقد قيل إنه ذات يوم رشح نفسه لمنصب المفتي لمدينة لندن ، كمـا قيل بلسـان العارفين ـ حسب تعبير النشاشيبي ـ إنه « دخل السجن مرة في مدينة حلب على يد الفرنسيين خلال الحرب العـالمية الثـانية ، حيث التقى بعبـد عكة ـ أحـد المتهمين في قضية اغتيـال الملك عبـد الله . وكان حريصاً على ممارسة اتصالاته الاجتماعية على أوسع مدى برفقة زوجته النمساويـة الأصل التي تتحـدث ، مثله ، الألمانيـة والإنجليـزية والفـرنسيـة والعـربيـة . وقـد وصفـه السيـد روحي الخطيب ، أمين القدس العربية ، بـأنه كـان يعتقد أنـه أقدر من الحاج أمين على الزعامة ، وأقدر من أي رجل دين على أن يشغل منصب الإفتـاء » . وقد أورد النشـاشيبي أن الملك عبد الله كـان ينـوي قبـل وفـاتـه أن يعينــه في مجلس الأعيـان مكـــان راغب النشاشيبي .

فهل يمكن لباحث منصف أن يقبـل تصديق أن يبيـع هذا الوطني المتطرف نفسه بالمال للملك فاروق ليغتال مليكه ؟ . هل يمكن أن ينطبق عليه كلام السيد ناصر الـدين النشاشيبي من أن أخلاقه كانت « خالية من أي مبدأ سياسي أو هدف قومي أو جهد وطني ؟» أو أن ينسحب عليه وصفه لأخلاق المتهمين بأنهم كانوا من « المتجرين بالقتل للاكتساب »؟ إننا نعرف أن أسرة الحسيني كانت على عداء تام مع فريقين من الفلسطينين كانا يدينان بالولاء

للملك عبد الله ، وهما أسرتا النشاشيبي والدجاني !. ولكن هذا العداء شيء وتصفية الحسابات على حساب الحقيقة التاريخية شيء آخر !.

وقد اعترف ناصر الدين النشاشيبي في مذكراته ، بطريقة غير مباشرة ، بمشاعر العداء نحو الدكتور موسى الحسيني ، حين أفضى إليه الملك عبد الله بعزمه على تعيين الدكتور موسى في مجلس الأعيان مكان راغب النشاشيبي باشا ، فقد سأله الملك رأيه في هذا العزم ، ولكنه لم يجب فسأله رأيه مرة أخرى ولكنه لم يجب أيضاً . وقال له الملك ضاحكاً ـ حسب كلامه ـ : « طبعاً لم يعجبك اقتراحيَ ، لأنك متعصب لعمك المرحوم راغب ولعائلتك، ولا تريد لأحد أن يرث مناصبه ، أليس كذلك ؟» ويقول النشاشيبي : « طبعاً لم يعجبني كلام الملك ، لا لكوني متعصباً لعمي أو لعائلتي كما أراد أن يقول مداعباً ، بل لأنها لم تكن المرة الأولى التي أسمع فيها باسم الدكتور موسى عبد الله الحسيني » ثم يبرر عدم إعجابه ، بأنه سمع عنه من « الكثيرين من أبناء القدس الذين يعرفون اسم الدكتور موسى عبد الله الحسيني ، ويعرفون فيه طموحاته ، وجرأته وتهوره ، وآراءه الخطرة . . جداً !». ومن حسن الحظ أن النشاشيبي لم يسمع شيئاً عن حب الدكتور موسى الحسيني للمال ، واستعداده لبيع نفسه مقابل المال أما القاتل مصطفى شكري عشو ، فبناء على تحريات جريدة المصري في عمان ، فقد كان من أبناء القدس ، وكان فدائياً ملتحقاً بفرقة التدمير في قوات الجهاد

المقدس في حرب فلسطين ، كما كان مرافقاً لبطل الثورة الفلسطينية عبد القادر الحسيني برتبة رقيب . واشترك في معارك جبال نابلس التي أطلق عليها جبل النار ، وقتل أخوه برصاص جندي أردني من جنود الملك عبد الله . لكن السيد ناصر الدين يكتفي بوصفه بأنه « صبي ترزي يعمل عند خياط من الدرجة الثالثة ، ويكاد يكون مجهولاً حتى من أقرب الناس إليه »! . وينقل عن مختار الحي أنه يعرف أنه شخص « ذو أخلاق سيئة منحطة » .

أما الكولونيل عبد الله التل ، وهو المتهم الرئيسي في الحادثة ، فقد كان عند نشوب الحرب الفلسطينية ضابطاً من ضباط جلوب باشا قائد الجيش العربي الأردني . وكان قائد الكتيبة التي أنقذت مدينة القدس من الدمار . وحين انتهت المعارك في فلسطين عين في وظيفة حاكم منطقة القدس ، ثم متصرفاً للمدينة . وقد توقع له الجميع مستقبلاً مرموقاً في خدمة نظام الملك عبد الله ، ولكن روحه الأبية جعلته يركل مناصب الوزارة والحكم بقدمه وعمره ثلاثون عاماً ، فهاجر إلى مصر يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٩ ، وأخذ يحارب النظام الأردني منها .

فهل يمكن لباحث منصف أن يقبل تصديق أن مال فاروق يدفع وطنياً مثل عبد الله التل إلى التآمر على مليكه السابق للعمل على اغتياله ـ هذا مع العلم أننا لسنا الآن في مقام تبرئة عبد الله التل أو إثبات التهمة عليه ، فهذا بحث آخر ، وإنما تقوم مناقشتنا على افتراض صحة ما توصل إليه التحقيق في القضية من إثبات

التهمة عليه والحكم بـإعدامـه . ولكن ثبوت التهمـة عليه شيء وثبوت الدافع إلى هذه التهمة شيء آخر ! .

نحن إذن أمـام نمـاذج من المتهمين لا يمكن بحـال أن يصـدق عليها قـول ناصـر الدين النشـاشيبي أنهـا شخصيـات لا يجمعها سوى المال ، وإنما هي شخصيـات تجمعها الـوطنية ، والوطنية المتطرفة وحدها ، حتى وإن كـانت قد اسـاءات اختيار الطريق الذي يحقق أغراضها السياسية .

ويبقى السؤال : هـل كـان لـدى هـذه الشخصيـات التي اشتركت في تدبير وتنفيذ الحادث من الأسباب الوطنية والقومية ما يـدفعها إلى ارتكـاب الحادث ؟ . والجـواب بكل أمـانة البحث العلمي : نعم ! . وإن كنـا في نفس الوقت نـدين الالتجـاء إلى العنف الفـردي كأسلوب للعمـل السيـاسي ، ونـرى أن العمـل الجماهيري وحده هو القادر على تحقيق آمال الأمـة العربيـة في التحرر الخارجي والداخلي .

ولربما كان من الأفضل ، في محاجة السيـد ناصـر الدين النشاشيبي في هذا الصـدد ، أن نحيله إلى مصدر تـاريخي يثق به ، إذ وصفه بنفسه في مقال له بجريدة الجمهورية يوم ١٦ مايو ١٩٦١ ، بين مصادر فلسطينية أخرى، بأنه : « هـدية قـومية من عربي مجاهد إلى بلد منكوب ، كل حرف منها دم ودمع وحياة » ـ وهو كتاب عبد الله التل : كارثة فلسطين . فندعوه إلى قراءة ما كتبه عن دور الملك عبد الله في كارثة فلسطين .

ولسنا ننوي أن نقلب مرافعة السيد ناصر الدين النشاشيبي عن الملك عبد الله ، إلى مرافعة ضد الملك ، كما لا ننوي أن نقدم للقارىء مرافعة المتهمين الذين جردهم السيد ناصر الدين النشاشيبي من الوطنية لصالح الملك عبد الله ـ ولكن نكتفي بطرح السؤال : هل يستطيع أقوى المدافعين عن الملك عبد الله ، أن ينكر صلاته بالإنجليز ، ومفاوضاته مع الصهيونية ومشاريعه المشبوهة مع الإمبريالية والصهيونية ، وموقفه النفعي في حرب فلسطين على حساب كل الفرقاء ، واتفاقاته مع اليهود ، ودوره في غياب اسم فلسطين لحساب قيام المملكة الهاشمية الأردنية ؟.

أليست هذه كلها حقائق تاريخية ثابتة أثبتتها الوثائق الأردنية والبريطانية والصهيونية ؟. ألم تثبت هذه الوثائق أن الملك عبد الله طلب إلى الإسرائيليين احتلال غزة وقال لساسون : « كنت والله أريدكم أن تأخذوا غزة فهي منفذنا على البحر ، ولا بد لنا من ميناء ولتكن مجدل عسقلان »؟. وألم تثبت أن سياسته أثناء حرب فلسطين كانت تقوم على وقوف الجيش الأردني على حدود القسم العربي من فلسطين لا يتعداه مهما كانت الظروف ، وعلى حساب الجيوش العربية الأخرى وضحايا الجنود والأهالي؟. وألم تثبت دور الملك عبد الله في قبول الهدنة الأولى رغم انتصار الجيوش العربية ، حتى هدد مندوبه في مجلس الجامعة العربية بالانسحاب من الجامعة ومن الحرب إذا رفض مجلس الجامعة إيقاف القتال ؟. وألم تثبت مسؤوليته ومسؤولية

قائده جلوب عن ضياع اللد والرملة ؟. وأخيراً ألم تثبت أنه كان المستفيد العربي الوحيد من حرب فلسطين ، إذ حصل على القسم العربي من فلسطين حسب مشروع التقسيم ، ثم انطلق منه إلى إقامة المملكة الهاشمية ، ثم محاولة إقامة دولة سوريا الكبرى وإبرام الصلح مع أسرائيل !.

لقد كان من الطبيعي أن تفجر هذه السياسة مشاعر الغضب في نفوس الوطنيين في العالم العربي ، خصوصاً بعد أن جرى فضحها منذ مارس ١٩٥٠ على يد عبد الله التل بعد التجائه إلى مصر في جريدتي أخبار اليوم والمصري ، بينما كانت تتسرب أخبار المفاوضات التي يجريها مع اليهود لعقد صلح معهم ، مما أجج المعارضة ضده ليس فقط بين شعبه ، بل وفي داخل الحكومة ومجلس النواب أيضاً ، وقام بين السياسيين الشبان من تحدى الملك أن يصالح العدو ويحتفظ برأسه ! وهاجت الجماهير في ربيع وصيف عام ١٩٥٠ واشتدت في عام ١٩٥١ . ولم يهدأ الخوف من إبرام الملك عبد الله صلحاً مع إسرائيل إلا بعد اغتياله يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ .

في هذا الضوء وحده . وليس في ضوء مطامع الخلافة المزعومة لفاروق ، يمكن فهم حادثة اغتيال الملك عبد الله ، ويمكن الحكم على قاتليه حكماً منصفاً فنقدر دوافعهم الوطنية والقومية ، حتى ولو أدنّا أسلوبهم في التعامل مع الخصوم . وفي هذا الضوء يمكننا فهم الحوار الذي دار بين وليد صلاح والدكتور موسى الحسيني أثناء التحقيق الذي أشرنا إليه ، فحين سأل

الأول الثاني عن السبب في المؤامرة كان الرد هو الرغبة في القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود .

وقد كان لمصطفى عشو ، قاتل الملك عبد الله ، أسبابه التي تختلط فيها الأسباب الوطنية بالأسباب الشخصية . فقد كان ـ كما ذكرنا ـ جندياً بفرقة التدمير في قوات « الجهاد المقدس » وكانت هذه القوات قد تشكلت قبل الحرب الرسمية من المناضلين الفلسطينيين ، تحت قيادة عدد من الضباط القادرين ، مثل عبد القادر الحسيني وإبراهيم أبو دية ، وخالد الحسيني وحسن سلامة وغيرهم ، وأخذت على عاتقها الدفاع عن المدن والقرى ومهاجمة مواصلات العدو . وكانت جماعة التدمير من أهم الفرق في هذه القوات ، وكانت مكونة من خيرة الشباب الفلسطيني المناضل . ولكن هذه القوات لقيت أشد العنت من الملك عبد الله ، فقد أمر جنوده باحتلال مراكزها واعتقال ضباطها والاستيلاء على أسلحتها بحجة تعاونها مع مصر ومع مفتي فلسطين ! . واستمر الضغط على قوات الجهاد المقدس إلى ما بعد الهدنة الأولى وإلى مطلع ١٩٤٩ ، فكانت القوات الأردنية تغير على مراكزها بالقدس ورام الله وبير زيت ، وتعتقل من تعثر عليه منهم ، حتى هرب معظمهم إلى بيت لحم تحت حماية المصريين ، ولما انسحب المصريون نهائياً من بيت لحم في إبريل ١٩٤٩ ، حل الملك عبد الله هذه القوات . وقد كان مصطفى عشو جندياً في هذه القوات ، وشهد ما شهد من خيانة ومطاردة ، وقتل أخوه برصالة جندي أردني ، فكانت هذه الدوافع

المختلطة وراء اشتراكه في الخطة المدبرة وتوليه بنفسه عملية الاغتيال .

بقي الملك فاروق . وقد أثبتنا من خلال تفنيدنا لدافع الخلافة الإسلامية الذي عزاه إليه ناصر الدين النشاشيبي ووليد صلاح ، أنه لا يمكن أن يكون مدبر المؤامرة ، فهل معنى ذلك استبعاده كلية من الاشتراك فيها ؟ .

ربما أمكننا الإجابة على هذا السؤال إذا أجبنا على سؤال آخر هو : هل كان لدى فاروق دوافع أخرى تدفعه للعب دور في المؤامرة ؟ . والإجابة : نعم ! . فلم يلق جيش من الجيوش العربية من ألوان الخيانة والغدر على يد الملك عبد الله ، ما لقيه الجيش المصري ! وهذا الكلام ليس من عندنا ، فقد كشف عبد الله التل الكثير عن هذه الألوان في مذكراته ، مدعمة بخطابات الملك عبد الله وقائد جيشه البريطاني الفريق جلوب باشا . كما أورد نماذج منها المؤرخ الفلسطيني الكبير الدكتور أنيس صايغ في كتابه الهام : « الهاشميون وقضية فلسطين » .

فلم يكتف الملك عبد الله بشن حملة قوية لتحطيم سمعة الجيش المصري في فلسطين ، بل اتخذ إجراءات كثيرة عرضته للخطر . فقد كان من أول أعماله بعد بدء الهدنة الثانية أن سحب القوات الأردنية من منطقة بيت لحم ، حتى يتعرض المصريون المسؤولون عن حمايتها بقيادة القائد أحمد عبد العزيز للخطر . وفي الوقت نفسه ألقى في استعراض لجنده في عمان يوم ٦ أغسطس ١٩٤٨ خطاباً طويلاً عرض فيه بالجيش المصري ،

وسخر من أعماله في فلسطين ، وزعم (الملك عبد الله) أنه الوحيد الذي جاهد : « نحن وغيرنا ذهبنا إلى القتال في فلسطين . ها نحن هنا . ولكن أين هم ؟ لقد حاربنا وانتصرنا وتقدمنا ، ولكن لا نراهم منتصرين ولا متقدمين » .

ولم يتورع قائده جلوب باشا عن استخدام سلاح الإشاعات ضد الجيش المصري . فقد أرسل إلى ضباطه الأوامر بترويج الأخبار بين الناس عن قرب رحيل القوات المصرية إلى بلادها ، وترك فلسطين لليهود . وتحرك الضباط البريطانيون في القوى العربية يحذرون الناس من التعاون مع القوات المصرية كما تحدث عبد الله وجلوب أكثر من مرة أمام مراسلي الصحف الأجنبية عن « ضعف » المصريين ! .

وعندما بدأ الهجوم الإسرائيلي الغادر على القوات المصرية في منتصف أكتوبر ، ثم في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ ، وجد الملك عبد الله في هذين الهجومين فرصة لإظهار عدائه للجيش المصري . فقد اجتمع قائده جلوب باشا بجنوده عندما علم بنية الإسرائيليين في الهجوم على الحاميات المصرية ، وحذرهم من خرق الهدنة مهما جرى على الجبهات الأخرى . وعندما قدم قائد الجيش المصري طلباً رسمياً إلى الملك عبد الله للتدخل ومناوشة الإسرائيليين في الميادين الأخرى ، لتخفيف الضغط على الجيش المصري في الجنوب ، رفض ، بل ومنع سوريا من إرسال فوجين عبر شرق الأردن إلى فلسطين لتخفيف العبء على المصريين . مع أن انشغال الإسرائيليين في القتال بكل قوتهم مع المصريين في الجنوب ، كان يتيح فرصة ذهبية للجيش الأردني

والجيوش العربية الأخرى للهجوم ، واسترداد أجزاء من الأراضي المغتصبة . وعلى العكس من ذلك تماماً ، فقد شجع الملك عبد الله الإسرائيليين على الهجوم على القوات المصرية ، فسحب قواته من المناطق الأمامية من خليج العقبة عندما احتل الإسرائيليون بير سبع ، وترك تلك المناطق لهم ، فاحتلوها يوم ٢ نوفمبر ، مما مكنهم من الوصول إلى البحر الأحمر في وقت قصير . وقد اعترف ديان قائد الحملة بأن الجيش الأردني انسحب من هناك عن قصد وتصميم ! .

وقد أورد الكولونيل عبد الله التل في مذكراته أن الملك عبد الله كان لا يخفي سروره وابتهاجه بانسحاب القوات المصرية من بعض المواقع والمراكز ، وطالما صرح بأنه يفضل انتقال جنوب فلسطين إلى اليهود على بقائه في يد المصريين ! لأن استرداد النقب من اليهود أهون بكثير من استرداده من المصريين! . وعبارته الشهيرة في هذا الصدد : إني أخاف على فلسطين من قريب حاسد أكثر من عدو حاقد ! . وفي اجتماع للضباط العراقيين والأردنيين يوم ٧ يناير ١٩٤٩ صرح الملك عبد الله بأنه يرغب من صميم قلبه أن يحتل اليهود غزة لأنهم وعدوه بجعلها ميناء عربياً ! .

ومع أن مصر باعتراف المؤرخين المنصفين ، تحملت ثلاثة أرباع نفقات حرب فلسطين عسكرياً ، وقدمت نصف شهداء العرب غير الفلسطينيين في تلك الحرب ، وأرسلت إلى ميادين القتال عشرة آلاف جندي واستطاع جيشها أن يحتل أمنع

ثلاثة حصون في فلسطين عند الأسابيع الأولى من القتال ، وهي : أسدود ، ودير سنيد ، وبيت سالم ، وخاضت أشرس المعارك ـ إلا أن عبد الله لم يتورع عن أن يخاطب صحفياً مصرياً ، هو زكريا لطفي جمعة ، جاء يطلب حديثاً منه بقوله : « هل تقول لي أين حارب جيشكم ؟ عفواً بل جيش فاروق ، في عام ١٩٤٨ ؟ . لقد دخلتم غزة وهي مدينة عربية ليس فيها يهودي واحد ، ثم وقفتم عند مجدل عسقلان حتى جاء اليهود وأخذوها منكم ، وجعلتم من قائد جيشكم الضبع الأسود ، أسطورة عسكرية ، بينما هو لم يدخل معركة واحدة ولم ينتصر على اليهود في اشتباك واحد ! ولولا الأعمال الفدائية للإخوان المسلمين بجوار الخليل وبيت لحم ، لكان سجل جيش فاروق في حرب فلسطين لا يشرفه كثيراً »! . وقد أورد ناصر الدين النشاشيبي هذا الكلام في خلقاته الأخيرة دون أن يعلق بحرف واحد عليه يعبر عن رأيه في كلام الملك عبد الله .

ومن ذلك يتضح أن الملك فاروق كان لديه من الدوافع ما يدفعه إلى الاشتراك في مؤامرة اغتيال الملك عبد الله . فهل اشترك بالفعل كما ورد في أوراق تحقيق القضية على لسان الدكتور موسى عبد الله الحسيني ؟ إننا لا نستبعد هذا الاحتمال ، ولكن في حدود التمويل لا التدبير ـ وهو ما أشار إليه الدكتور موسى الحسيني نقلاً عن عبد الله التل . وإن كنا نشك كثيراً في معرفة فاروق بأبعاد المؤامرة ، وأنها تستهدف اغتيال الملك . ونرى أن فاروق كان يدفع الأموال بغرض تمويل أعمال المقاومة ضد الملك عبد الله ، لاقتله .

وهذا هو قصارى جهد الملوك في مقاومة خصومهم من الملوك الآخرين ! فالملوك بحكم أوضاعهم لا يستطيعون تشجيع الثائرين على قتل الملوك الآخرين ، حتى لا تنتقل عدوى القتل إليهم ! . . وكانت أوضاع مصر عندما قتل الملك عبد الله في يوليو ١٩٥١ لا تفترق كثيراً عن أوضاع الأردن ، فقد كانت تموج بالوطنيين الثائرين الذين يتربصون بالعرش ويدبرون الانقضاض عليه . وبالفعل لم تكد تمضي سنة كاملة على اغتيال الملك عبد الله ، بل وفي نفس الشهر الذي اغتيل فيه ، حتى كان الجيش المصري يقوم بانقلاب عسكري ، يخلع به فاروق عن العرش ، ويطرده خارج البلاد ! . .

ملحق رقم (٢)

ثبت بالمذكرات غير الحزبية
التي أمكن حصرها

- أحمد أمين : حياتي ، القاهرة ١٩٥٩ .
- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، وهي في ثلاثة أجزاء : الجزء الأول من ١٨٧٣ إلى يناير ١٨٩٢ ، والجزء الثاني من مجلدين : الأول من ١٨٩٢ إلى ١٩٠٢ ، والثاني من ١٩٠٣ إلى ١٩١٤ . أما الجزء الثالث فمن الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٣ .
- أحمد شفيق : أعمالي بعد مذكراتي ، القاهرة ١٩٤١ .
- أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية ، الجزء الأول ، القاهرة .
- أحمد عرابي : مذكرات عرابي (جزءان) دار الهلال ، كتاب الهلال فبراير ومارس ١٩٥٣ .
- أحمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- إسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ، دار الهلال ١٩٥٠ .

- إسماعيل فهمي : التضامن من أجل السلام في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ١٩٨٥ .
- الأميرة جويدان : مذكرات الأميرة جويدان ، زوجة الخديو عباس الثاني ، كتاب الهلال أغسطس ١٩٨٠ .
- السيد أبو النجا : ذكريات عارية ، سلسلة اقرأ ، أكتوبر ١٩٧١ .
- أمين هويدي : مع عبد الناصر ، الطبعة الأولى دار الوحدة ١٩٨٤ . الطبعة الثانية دار المستقبل العربي ١٩٨٥ .
- أمين هويدي : كنت سفيراً للعراق ١٩٦٣ - ١٩٦٥ ، دار المستقبل العربي ١٩٨٣ .
- ثروت عكاشة : هكذا قمنا بالثورة ، مجلة التحرير - يوليو ١٩٥٢ .
- ثروت عكاشة : مذكرات في السياسة والثقافة، جزءان، مكتبةمدبولي ١٩٨٨ .
- جلال الدين الحمامصي : حوار حول الأسرار ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٦ .
- جلال الدين الحمامصي : معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، مطابع دار الكتاب المصري ١٩٥٧ .
- جمال حماد : ٢٢ يوليو ، أطول يوم في تاريخ مصر ، كتاب الهلال ٣٨٨ ، إبريل ١٩٨٣ .
- جمال عبد الناصر : كيف دبرنا هذا الأنقلاب مجلة التحرير - أكتوبر ١٩٥٢ .

- جيهان السادات . سيدة من مصر ، المكتب المصري الحديث ١٩٨٧ .
- حافظ محمود : أسرار الماضي ١٩٠٧ - ١٩٥٢، كتاب روز اليوسف ١٩٧٣ .
- حافظ محمود : أسرار صحفية ، دار الشعب ، ١٩٧٥ .
- حافظ محمود : المعارك في الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية ١٩٦٩ .
- حافظ محمود : القاهرة بين جيلين ، دار التعاون .
- حافظ محمود : عمالقة الصحافة ، كتاب الهلال أغسطس ١٩٧٤.
- حافظ محمود : مذكرات منسية ، روز اليوسف .
- حسن التهامي : حسن التهامي يخرج عن صمته ويكشف أسرار ما جرى في فبراير ١٩٥٤، الأهرام من ٢١/٧ - ١٤/٨/١٩٧٧ .
- حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .
- حسن يوسف : القصر ودوره في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، الأهرام ١٩٨٢ .
- حسين ذو الفقار صبري : يا نفس لا تراعي ، دار الكتاب العربي ١٩٦٨ .
- رشاد مهنا : صراع الأشهر الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ ، المصور من ١٩ مارس - ٩ إبريل ١٩٧٦ .

ـ سعد الدين الشاذلي ، الفريق : حرب أكتوبر ، بيروت ١٩٨٠ .
ـ سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، القاهرة ١٩٦٢ .
ـ صلاح الدين البستاني : معركة القناة كما شاهدتها ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٦ .
ـ صلاح الدين الحديدي : شاهد على حرب اليمن . مكتبة مدبولي ١٩٨٤ .
ـ صلاح نصر : ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير الجزء الأول، الأصول (مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر مايو ١٩٨٦).
صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين، القاهرة ١٩٧٦ .
ـ صليب سامي : ذكريات ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٣ .
ـ ضياء الدين داود : سنوات مع عبد الناصر ، دار الموقف العربي ١٩٨٤ .
ـ ضياء الدين داود : ما بعد عبد الناصر ، أيام السادات ، دار الموقف العربي، ١٩٨٦ .
ـ طه حسين : الأيام ، ثلاثة أجزاء (دار المعارف).
ـ عباس حلمي الثاني : مذكرات ، المصري مارس ـ يوليه ١٩٥١ .
ـ عباس محمود العقاد : أنا (كتاب الهلال ـ يوليه ١٩٦٤).
ـ عباس محمود العقاد : حياة قلم (القاهرة ـ ١٩٦٣) .
ـ عباس محمود العقاد : رجال عرفتهم (كتاب الهلال ـ أكتوبر ١٩٦٣).

- عبد الرحمن عزام : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، كتبها جميل عارف (المكتب المصري الحديث ١٩٧٧) .
- عبد العزيز خميس : عبد العزيز خميس يروي أسرار الكفاح السري ، مقتل أمين عثمان ، روز اليوسف من ٩ مايو إلى ٢ يونيه ١٩٧٧ .
- عبد الفتاح أبو الفضل : كنت نائباً لرئيس المخابرات ، كتاب الحرية رقم ١١ مايو ١٩٨٦ .
- عبد الفتاح عنايت : قصة كفاح ، القاهرة - بدون تاريخ .
- عبد الله محمود : مع الرئيس في المنفى ، القاهرة ١٩٢٣ .
- عبد الوهاب النجار : مذكرات ، البلاغ ، مارس - يونيه ١٩٣٣ .
- عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من ١٩١٨ إلى ١٩٢٨ الطبعة الثانية القاهرة ١٩٤٢ .
- عبد اللطفي البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، جزءان (المكتب المصري الحديث ١٩٧٧).
- عثمان أحمد عثمان : صفحات من تجربتي ، المكتب المصري الحديث ١٩٨١ .
- علوي حافظ : مهمتي السرية بين عبد الناصر وأمريكا ، المكتب المصري الحديث ، بدون تاريخ .
- فاطمة يوسف : ذكريات ، كتاب روز اليوسف ، العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف .

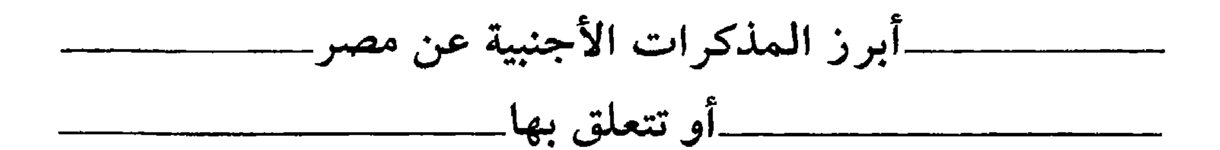
ـ فتحي رضوان : أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما رواها لضياء الدين بيبرس (روز اليوسف يوليه ، أغسطس ١٩٧٥) .
ـ فتحي رضوان : قبل الفجر (كتب للجميع) .
ـ فتحي عبد الفتاح : شيوعيون وناصريون ، مكتبة روز اليوسف ١٩٧٥ .
ـ فخري الدين الظواهري : الدكتور : السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري ، القاهرة ١٩٤٥ .
ـ فخري عبد النور : صفحات من مذكرات فخري عبد النور ، المصور ابتداء من ٢١ مارس ١٩٦٩ .
ـ فكري أباظة : الضاحك الباكي ، العدد الثاني من سلسلة كتب للجميع .
ـ كريم ثابت : مذكرات كريم ثابت، نشرت تباعاً بجريدة الجمهورية ابتداء من عدد ١١ يونية ١٩٥٥ .
ـ كمال حسن علي : محاربون ومفاوضون ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦ .
ـ كمال الدين جلال ، الدكتور : حقيقة الاتصالات السرية بين الزعماء العرب وألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ، آخر ساعة ، ابتداء من ٢٦ يوليو ١٩٧٢ .
ـ كمال الدين حسين : مذكرات كمال الدين حسين في حرب فلسطين (القاهرة : التربية العسكرية بمنطقة القاهرة الشمالية) .
ـ كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية

١٩٥٤ ، إعداد مصطفى طيبة ، القاهرة١٩٦٨ (دار الكاتب العربي) .
- قاسم أمين : كلمات (مطبعة الجريدة ١٩٠٨) .
- قليني فهمي باشا : مذكرات قليني فهمي باشا ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٣ .
- محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الإنجليزية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ١٩٣٥ .
- محمد إبراهيم إمام : السلام الضائع في كامب ديفيد ، يناير ١٩٨٧ .
- محمد أنور السادات : مذكرات الرئيس السادات ، الأهرام ابتداء من ٣ أكتوبر ١٩٧٥ .
- محمد التابعي : من أسرار الساسة والسياسة ، مصر قبل الثورة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- محمد التابعي : من أسرار الساسة والسياسة ، مصر قبل الثورة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- محمد التابعي : مذكرات سفير ، دار المعارف ١٩٨١ .
- محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومي في عصر التحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٧ .
- محمد حسنين مخلوف : أسبوعان مع علي ماهر في السوادن (القاهرة ١٩٤١) .
- محمد حسني عمر : مذكراتي عن الحياة الدبلوماسية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٥٩ (مؤسسة المطبوعات الحديثة) .

- محمد حسني عمر : مذكراتي عن بعثتي في أسبانيا ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، دار المعارف ١٩٤٦ .
- الشيخ محمد خضري بك : مذكرات ، البلاغ ، يونية ١٩٣٣ .
- محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ (دار الكاتب العربي) .
- محمد زكي عبد القادر: مذكرات وذكريات (الأخبار ١٩٨٣) .
- محمد زكي عبد القادر : تأملات في الأحداث والناس (أخبار اليوم ١٧/ ٦ - ٢٩/٦/١٩٧٨) .
- محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية ، الكتاب الأول ، من العلمين إلى سجن الأجانب .
- محمد صبيح : الكتاب الثاني ، طريق الحرية (كتاب الشهر) بدون تاريخ .
- محمد علي ، الأمير : مذكرات صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي ، القاهرة ١٩٣٥ .
- محمد علي الطاهر : ظلام السجن ، مذكرات ومفكرات (القاهرة ١٩٥١)، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- محمد علي الطاهر : معتقل الهاكستيب، مذكرات ومفكرات (القاهرة ١٩٥٠)، المطبعة العالمية .
- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه ، الأسكندرية ١٩٣٦ مطبعة المستقبل .
- محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، سلسلة اقرأ عدد ٣١٦ أبريل ١٩٦٩ .

- الشيخ محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، كتاب الهلال ٢١ إبريل ١٩٦١ .
- محمد عبد السلام : المستشار، سنوات عصيبة، ذكرايت نائب عام ، القاهرة ١٩٧٥ دار الشروق .
- محمد فوزي، الفريق أول : حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، دار المستقبل العربي ١٩٨٣ .
- محمد فوزي، الفريق أول : استراتيجية المصالحة، دار المستقبل العربي ١٩٨٦ .
- محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ ، والطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٥ .
- محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد، القاهرة ١٩٢٠ .
- محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ، القاهرة ١٩٢١ .
- مصطفى أمين : سنة أولى سجن ، كتاب اليوم ، يناير ١٩٧٥ .
- مصطفى أمين : سنة ثانية سجن ، القاهرة ١٩٧٥ المكتب المصري الحديث.
- مصطفى أمين : سنة ثالثة سجن ، القاهرة .
- مصطفى أمين : سنة رابعة سجن ، القاهرة ١٩٨٠ .
- محمود حسني العرابي : ٨٩ شهراً في المنفى، ١٩٣١ - ١٩٣٨ ثلاثة أجزاء في مجلد واحد ، القاهرة ١٩٤٨ .
محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١ .
- محمود رياض : الأمن العربي بين الانجاز والفشل .

- محمـود ريـاض : أمـريكـا والعـرب، دار المستقبـل العـربي ١٩٨٦ .
- محمد عزمي ، الدكتور : خفايا سياسية، كتب للجميع ٢٦ .
- محمود فهمي المهندس ، وزير الأشغال أيام الثورة العـرابية : مذكرات محمود فهمي :
- منيرة ثابت : ثورة في البرج العالي ، مذكراتي في عشرين عاماً عن معـركة حقـوق المرأة السيـاسية ، القـاهـرة ١٩٤٥ دار المعارف.
- منيرة ثابت : معركة حقوق المرأة السياسية ، القاهرة ١٩٤٥ دار المعارف .
- منيـرة حسني : أيام في الهيئـات النسائيـة، (القـاهـرة بـدون تاريخ).
- مـوسى صبري : الصحـافة الملعـونة ، كتـاب اليوم ، أكتـوبر ١٩٧٢ .
- وائل عثمان : أسرار الحركة الطلابية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- هنـري كوريي : أوراق هنـري كـورييـل والحـركـة الشيـوعيـة المصرية . مع دراسة للدكتور رؤوف عباس، تـرجمة عـزة رياض. دار سينا للنشر ١٩٨٨ .
- وسيم خـالد : مـذكـرات وسيم خـالـد الكفـاح المسلح ضـد الانجليز ، القاهرة ١٩٦٣ ، مطبعة الشعب .



أبرز المذكرات الأجنبية عن مصر أو تتعلق بها

Bilainkin, G, Cairo to Reyadh Diaries, London 1950.

Blunt, W. S, MY diaries, London.

Cecil, Lord Edward, the Leisure of An Egyptian official, London 1921, 1941.

Cromer, the Earle of, Modern Egypt, London 1911.

Abbas 11, London 1915.

Chiroi, Sir V, The Egyptian Problem, London 1920.

Jarvis, Major C.S., Desert and Delta London 1938.

Killern, the Killern Diaries, 1934 - 1946, ed. T. Evans, London, 1972.

Lloyed, Lord G, Egypt Since Gromet 2 Vols London 1933, 1934.

Marshall, J., Egyptian Enigma, 1890 -1928, London 1928.

Milner, Sir A, England in Egypt, London 1901.

Russell, Sir T, Egyptian Service, 1902 - 1946, London 1949.

Storrs, R., Orientations, London 1937.

Wilson, Lord, Eight Years Oversees 1939 - 1947, London.

Wingate, Sire Ronald, Wingate of the Suddan, London 1955.

Youssef, Amin, Independent Egypt, London 1940.

الحواشي

(١) محمد أحمد حسين : الوثائق التاريخية ، القاهرة ١٩٥٤، مطبعة جامعة القاهرة .

(١) مذكرات الإمام محمد عبده ، كتاب الهلال، إبريل ١٩٦١، ص ١٣٧ .

Cromer, the Earl of, Modern Egypt P. 138.

Blunt, W. S., History of the English Occupation of Egypt.

وقد ذكر علي باشا فهمي في استجوابه أن العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان رفقي . وذكر البارون دي رنج ، قنصل فرنسا العام في مصر في رسالة عن واقعة قصر النيل أن العريضة مقصورة على إعادة قائمقام الفرسان أحمد بك عبد الغفار (عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية ص ٨٧).

(٢) عبد الرحمن بدوي : النقد التاريخي، دار النهضة العربية ١٩٦٣ (المدخل إلى الدراسات التاريخية ، تأليف لانجلوا وسنيوبوس).

مذكرات عبد الرحمن فهمي : المحفظة الثانية ، الملف الثامن ص ٥١٦، دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول ، المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، ص ٣١ ـ ٤١، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣ . «وقد

كرر عبد الرحمن فهمي هذه القصة في مذكراته التي نشرها في مجلة « الدنيا المصورة » عدد ٧ يناير ١٩٣١ ، بصورة مختصرة ومختلفة ، فذكر أن سعد زغلول أرسل إليه يطلب منه أن يؤلف لجنة برئاسة أحد كبار المصريين الذين تحترمهم إنجلترا لمحادثة ملنر في شأن مطالب البلاد ».

(٣) دكتور محمد أنيس : المصدر المذكور ص ٦٦ ـ ٦٧ ، من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي في أول أغسطس ١٩١٩ .

(٤) دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٥) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ (القاهر، ١٩٦٨).

(٦) أحمد حسين : إيماني ، ص ٦٦ م ـ ٦٨ م (القاهرة ١٩٣٦).

(٧) اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رياسة مجلس الوزراء ، الإسكندرية ١٩٢٩، ص ٤٧ .

(٨) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣ .

(٩) أنور السادات : صفحات مجهولة ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(١٠) نفس المصدر ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(١١) فتحي رضوان : أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (روز اليوسف في ١١ أغسطس ١٩٧٥).

(١٢)نفس المصدر .

(١٣) د. رؤوف عباس : مذكرات محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية، ص ٩ ـ ١٠ .

(١٤) عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية ص ١٩، الطبعة الأولى .

(١٥) نفس المصدر ص ٦٧ ـ ٧٢ .

(١٦) الأخبار في ١٣ يونية ١٩٦٤، و٢٠ يونية ١٩٦٤ .

(١٧) الأهرام في ٢٢ يونيو ١٩٦٣ .

(١٨) الأخبار في ١٣ يونيو ١٩٦٤ .

(١٩) د . رؤوف عباس : المرجع المذكور ص ١١ .

(٢٠) نفس المصدر .

(٢١) الأخبار في ٢٠ يونيو ١٩٦٤ .

(٢٢) الحقيقة أن محمد فريد لم يتهم « النظار » على وجه الخصوص ، كما ذهب الدكتور رؤوف عباس ، وإنما اتهم « ذوات مصر وكبراءها من أرباب الشرف وأصحاب النخوة ». انظر : محمد فريد : تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية (كتاب الدكتور رؤوف عباس المذكور ص ٩٦ ـ ٩٧).

(٢٣) نفس المصدر ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٢٤) محمد فريد : المرجع المذكور (كتاب الدكتور رؤوف عباس المذكور ص ٩٦)

(٢٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور .

(٢٦) أوراق محمد فريد ، المجلد الأول : مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ ـ ١٩١٩ (هيئة الكتاب).

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ص ٣٥.

(٢٨) د. رؤوف عباس : المرجع المذكور ص ١١ ـ ١٧ .

(٢٩) هكذا في الأصل .

(٣٠) دكتور محمد أنيس : المرجع المذكور ص ٣٣ حاشية ٢ . وقد اطلع الدكتور محمد أنيس على المذكرات في بيت الأستاذ مراد فهمي نجل عبد الرحمن فهمي ، قبل انتقال الملفات إلى دار الوثائق القومية . وهذا يفسر اختلاف العدد .

(٣١) دكتور عبد الخالق لاشين : المرجع المذكور .

(٣٢) نفس المؤلف : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، الجزء الثاني ص ٥٠٩ (دار العودة ، بيروت) مكتبة مدبولي ، (القاهرة ١٩٧٥).

(٣٣) وقد نشر عبد الرحمن فهمي جزءاً من مذكراته هذه في مجلة « الدنيا المصورة »، من عدد ٧ يناير ١٩٣١ إلى ٢٥ مارس ١٩٣١ في خمس حلقات ، تحدث فيها عن مقاطعة لجنة ملنر ثم القبض عليه ومحاكمته وذكرياته في السجن ، ثم خروجه منه في عهد سعد زغلول، والقبض عليه مرة أخرى بعد مقتل السردار حتى الإفراج عنه، واعتزاله الحركة الوطنية . كذلك نشر عبد الرحمن فهمي بعض ذكرياته عن « وظائف الحكومة » في مجلة « كل شيء والدنيا » ابتداء من ٢٧ مارس ١٩٣٥ إلى ٣ إبريل ١٩٣٥ .

(٣٤) أورد الدكتور عبد الخالق لاشين في الجزء الثاني من كتابه « سعد زغلول ص ٥١١ إنها نشرت في جريدة المصري من مارس إلى ديسمبر ١٩٣٨ ، على أنه بالتحقق من ذلك تبين أنها نشرت من ٢٧ مايو ١٩٣٨ إلى ٦ مارس ١٩٣٩ في ٢٩ حلقة .

(٣٥) د. محمد سيد محمد : صحيفة السياسة الأسبوعية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الصحافة من جامعة القاهرة (غير مطبوع).

من أهم الأعمال العلمية للمؤلف

- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ .

(الطبعة الأولى : القاهرة، دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٣) .

- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (جزءان) .

(بيروت : دار الوطني العربي ١٩٧٣) .

- الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ .

(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .

- عبد الناصر وأزمة مارس .

(القاهرة، دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

- الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ .

(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢) .

(بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

ـ الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ .

(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

ـ الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو.

(القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨١) .

ـ دراسات في تاريخ مصر المعاصر .

(القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١) .

ـ المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩ ـ ١٩٧٩ .

(القاهرة، دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

ـ الإخوان المسلمون والتنظيم السري .

(القاهرة، دار روز اليوسف ١٩٨٣) .

ـ الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية .

(القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٣) .

ـ مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .

(القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .

ـ حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .

(القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .

ـ مصر في عصر السادات .

(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .

ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق ، الجزء الأول).

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧).

مع آخرين :

ـ مصر والحرب العالمية الثانية (مع د. جمال الدين المسدي ود. يونان لبيب رزق).

(القاهرة، مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

ـ أوروبا في عصر الرأسمالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رؤوف عباس).

(القاهرة، دار الثقافة العربية ١٩٨٣).

ـ أوروبا في عصر الأمبريالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رؤوف عباس).

(القاهرة، دار الثقافة العربية ١٩٨٣).

كتب مترجمة :

ـ تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ (تأليف جون مارلو)

(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦).

ـ مصطفى كامل في محكمة التاريخ .

(القاهرة : الهيئة المصرية الهامة للكتاب، سلسة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧).

ـ أكذوبة الاستعمار المصري السودان .

(القـاهـرة : الهيئـة المصـريـة العـامـة للكتـاب ، سلسلة تـاريـخ
المصررين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
ـ مذكرات سعد زعلول تحقيق ، الحزء الثاني .
(القاهرة : الهيئة المصرية الهامة للكتاب ١٩٨٨) .

الفهرس

MADBOULI BOOKSHOP



6 Talat Harb SQ. Tel: 756421 ٧٥٦٤٢١ ٦ ميدان طلعت حـــرب القاهرة ت